الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
République algérienne démocratique et populaire
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
Ministère de l'Enseignement supérieur et de la Recherche scientifique
كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير
Faculté des sciences économiques commerciales et des sciences de gestion
قسم العلوم الاقتصادية
Département des sciences économiques

الرقم التسلسلي: .....

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية

تخصص: اقتصاد نقدي ومالي

تحت عنوان:

دور شركات إعادة التأمين في إدارة مخاطر الكوارث الطبيعية في الجزائر

إعداد:
- **رزق الله فريال**
- **مداوي سامي عبد الرزاق**

إشراف:
- **طار عبد القدوس**

لجنةالمناقشة

اسم ولقب الأستاذ	الرتبة	مؤسسة الانتساب	الصفة

السنة الجامعية:2025/2024

بسم الله الرحمن الرحيم

شكر وتقدير

عندما يكون العمل رائعا والعطاء مميزا

وحين يكون الإبداع منهجا

سيصبح الشكر واجبا والثناء لازما

أستاذنا الكريم الفاضل «طار عبد القدوس»

يسرنا أن نتقدم بالشكر والتقدير لجهودك المميزة وتوجيهاتك العلمية التي لا تقدر بثمن

.والتي ساهمت بشكل كبير في إتمام واستكمال هذا العمل

نسأل الله تعالى أن تبارك في جهودك وللسير على درب الخير خطاك

كما نشكر كل الزملاء

ونتوجه بخالص شكرنا وتقدرينا الى كل من ساعدنا من قريب أو من بعيد على إنجاز وإتمام هذا العمل

رزق الله فريال

مداوي سامي عبد الرزاق

إهـــداء

"بسم خالقي وميسر أموري وعصمت أمري، لك كل الحمد والامتنان"

الحمد لله حبا وشكرا وامتنانا على البدء والختام

وآخر دعواهم أن الحمد لله رب العالمين

وصلت رحلتي الجامعية إلى نهايتها بعد تعب ومشقة

وها أنا اليوم أتوج

لحظاتي الأخيرة من بحث تخرجي بكل همة ونشاط

أهدي هذا النجاح الى نفسي أولا، وأمتن لك

الى من كان له فضل في مسيرتي وساعدني ولو باليسير

مرت قاطرة البحث بكثير من العوائق، ومع ذلك حاولت أن أتخطاها بتبات بفضل من الله

وبكل حب أهدي ثمرة نجاحي وتخرجي

الى من وهبوني الامل وعلموني أن أرتقي سلم الحياة بحكمة وصبر عماتي الغاليات

الى التي تقف معي في قرحي قبل فرحي صديقتي العزيزة مريم حريزي

الى سبب فرحتي في مسيرتي العملية والمهنية طلبتي قسم المحاسبة المالية وقسم السياحة

الى من مد يد العون لي سواء من قريب أو من بعيد.

رزق الله فريال

إهـــــداء

أهدي هذا العمل المتواضع الى أعز إنسانيين في الحياة.

الى التي حملتني في بطنها تسعة أشهر أمي الغالية.

الى الذي يتعب ليلا ونهارا ليوفر لي جميع الاشياء التي تنقصني أبي الغالي.

الى أخوتي الاعزاء

الى جميع العائلة صغيرهاوكبيرها.

الى كل من ساهم في تلقيني ولو بحرف في حياتي الدراسية.

لكم جميعا أهدي هذا العمل.

مداوي سامي عبد الرزاق

ملخص الدراسة

الملخص

ملخص:

تهدف هذه الدراسة الى إبراز إعادة التأمين في إدارة الكوارث الطبيعية في الجزائر، خاصة أن نظام إلزامية التأمين ضد الكوارث الطبيعية يعتبر جديدا نوعا ما، فقد تم تطبيقه بداية من سنة **2004**، عقب الكوارث الطبيعية الحاصلة في بداية الألفينات أبرزها زلزال بومرداس سنة **2003** الذي أنهك الخزينة العمومية الجزائرية بأكثر من **5.3** مليار دولار، حيث اتخذت السلطات العمومية قرار يقضي اجبارية التأمين على الممتلكات العقارية ضد الكوارث الطبيعية من خلال الامر **03/12** المتعلق بإلزامية التأمين عن الكوارث الطبيعية وتعويض الضحايا.

تبرز الدراسة أن نظام التأمين وإعادة التأمين ضد الكوارث الطبيعية في الجزائر يعد خطوة تنظيمية هامة في إطار إدارة المخاطر والحد من الأعباء المالية على الخزينة العمومية، ورغم حداثة تطبيق هذا النظام، إلا أن فعاليته تظل رهينة بتوسيع قاعدة المؤمنين، ورفع وعي المواطنين والمؤسسات بأهميته، وتطوير آليات إعادة التأمين لضمان استدامة هذا النظام في مواجهة الكوارث المستقبلية.

وتوصي الدراسة بضرورة تعزيز الإطار التشريعي والتنظيمي لإلزامية التأمين ضد الكوارث الطبيعية، مع العمل على توسيع شراكات إعادة التأمين، سواء داخليا أو خارجيا، وتكثيف حملات التوعية لضمان انخراط أكبر عدد ممكن من المواطنين والمؤسسات في هذا النظام، مما يسهم في بناء منظومة وطنية فعالة لإدارة الكوارث وتقليل آثارها الاقتصادية والاجتماعية.

الكلمات المفتاحية:

تأمين، إدارة مخاطر، كوارث طبيعية، إعادة التأمين.

Abstract:

This study aims to highlight the role of reinsurance in the management of natural disasters in Algeria, especially since the system of compulsory insurance against natural disasters is relatively new. It was implemented starting in **2004**, following the natural disasters that occurred in the early 2000s, most notably the **2003** Boumerdes earthquake, which cost the Algerian public treasury more than **5.3** billion dollars. As a result, the public authorities decided to make insurance against natural disasters for real estate properties mandatory, through Ordinance **12**/**03**, which concerns the compulsory insurance against natural disasters and compensation for victims.الال

The study highlights that the system of insurance and reinsurance against natural disasters in Algeria represents a significant regulatory step in the context of risk management and in reducing the financial burden on the public treasury. Despite the relatively recent implementation of this system, its effectiveness remains contingent upon expanding the base of insured individuals, raising awareness among citizens and institutions about its importance, and developing reinsurance mechanisms to ensure the system's sustainability in the face of future disasters.

The study recommends strengthening the legislative and regulatory framework governing compulsory natural disaster insurance, while also expanding reinsurance partnerships, both domestically and internationally. Furthermore, it emphasizes the need to intensify awareness campaigns to encourage greater participation from citizens and institutions in the system, thereby contributing to the establishment of an effective national disaster management framework and mitigating the economic and social impacts of such events.

Keywords :

Insurance, Risk Management, Natural Disasters, Reinsurance.

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

الرقم	العنوان	الصفحة
	الشكر والتقدير	/
	الاهداء	/
	الملخص	/
	فهرس المحتويات	/
	مقدمة	أ – د
	الفصل الأول: إضاءة نظرية حول إعادة التأمين وإدارة المخاطر	
	المبحث الأول: الإطار النظري لإعادة التأمين وإدارة المخاطر	7
	المطلب الأول: مفهوم إعادة التأمين وإدارة المخاطر	7
	الفرع الأول: تعريف إعادة التأمين وأهميته	7
	الفرع الثاني: مفهوم إدارة المخاطر وأهدافها	8
	المطلب الثاني: وظائف وطرق عمليات إعادة التأمين	10
	الفرع الأول: وظائف إعادة التأمين	10
	الفرع الثاني: طرق تنفيذ عمليات إعادة التأمين	11
	المطلب الثالث: العلاقة بين إعادة التأمين وإدارة المخاطر	12
	الفرع الأول: دور إعادة التأمين في تقليل الخسائر المالية	12
	الفرع الثاني: تأثير إعادة التأمين على استدامة شركات التأمين	14
	المبحث الثاني: دور إعادة التأمين في مواجهة مخاطر الكوارث الطبيعية	17
	المطلب الأول: المخاطر الطبيعية وأثرها على قطاع التأمين	17

فهرس المحتويات

	الفرع الأول: أنواع الكوارث الطبيعية وتأثيرها الاقتصادي	17
	الفرع الثاني: تحديات التأمين على المخاطر الطبيعية	23
	المطلب الثاني: أليات إعادة التأمين في تغطية الكوارث الطبيعية	26
	الفرع الأول: نماذج إعادة التأمين الخاصة بالكوارث	26
	الفرع الثاني: دور صناديق الكوارث والتحالفات الدولية في دعم إعادة التأمين	28
	المطلب الثالث: تجارب دولية في استخدام إعادة التأمين لإدارة الكوارث	29
	الفرع الأول: دراسة حالة دول متقدمة في استخدام إعادة التأمين	29
	الفرع الثاني: دراسة حالة دول نامية في التعامل مع المخاطر عبر إعادة التأمين	40
	المبحث الثالث: عرض وتقييم الدراسات السابقة	54
	المطلب الأول: عرض الدراسات السابقة	54
	الفرع الأول: الدراسات العربية	55
	الفرع الثاني: الدراسات الأجنبية	56
	المطلب الثاني: تقييم الدراسات السابقة	59
	الفرع الأول: مناقشة الدراسات السابقة	59
	الفرع الثاني: أوجه التشابه والاختلاف بين الدراسات السابقة والحالية	60
الفصل الثاني: واقع ودور شركات إعادة التأمين في إدارة الكوارث الطبيعية في الجزائر		
	المبحث الأول: واقع سوق التأمين وإعادة التأمين في الجزائر	65
	المطلب الأول: تطور قطاع إعادة التأمين في الجزائر	65
	الفرع الأول: نشأة قطاع إعادة التأمين وتطوره بعد الاستقلال	65
	الفرع الثاني: الإصلاحات القانونية والتنظيمية	66

	المطلب الثاني: مكونات سوق التأمين وإعادة التأمين	67
	الفرع الأول: الشركات الفاعلة في السوق شركات التأمين وإعادة التأمين	68
	الفرع الثاني: دور الهيئات الرقابية والتنظيمية، وزارة المالية	68
	المطلب الثالث: واقع إعادة التأمين في الجزائر	72
	الفرع الأول: الشركة المركزية لإعادة التأمين **CCR** الهيكلة والمهام	72
	الفرع الثاني: التحديات التي تواجه إعادة التأمين في السوق الجزائري	76
	المبحث الثاني: نشاط شركات التأمين وإعادة التأمين في إدارة الكوارث الطبيعية	78
	المطلب الأول: التأمين وإعادة التأمين لتسيير مخاطر الكوارث الطبيعية	78
	الفرع الأول: تأمين الكوارث الطبيعية في الجزائر	78
	الفرع الثاني: الاستراتيجية الوطنية لإدارة الكوارث الطبيعية في الجزائر	81
	المطلب الثاني: مساهمة إعادة التأمين في تقليل اثار الكوارث	82
	الفرع الأول: اليات تدخل شركة **CCR** في حالات الكوارث	83
	الفرع الثاني: علاقة **CCR** مع شركات التأمين المباشر اثناء الكارثة	84
	المطلب الثالث: حدود تدخل إعادة التأمين في حالات الكوارث	92
	الفرع الأول: المشاكل الميدانية التي واجهتها**CCR** خلال الكوارث بيروقراطية، تأخير	92
	الفرع الثاني: مقارنة معدل انتشار التأمين ضد المخاطر الطبيعية بين الجزائر ودول عالمية	95
	المبحث الثالث: دراسة حالة تدخل إعادة التأمين في كارثة طبيعية بالجزائر	96
	المطلب الأول: زلزال بومرداس **2003** كنموذج تطبيقي	96
	الفرع الأول: المعطيات الأساسية للكارثة الاضرار البشرية والمادية	96
	الفرع الثاني: تقييم مدى التأمين على الممتلكات المتضررة	99

فهرس المحتويات

	المطلب الثاني: دور التأمين وإعادة التأمين بعد الزلزال	100
	الفرع الأول: استجابة شركات التأمين المباشر	100
	الفرع الثاني: تدخل**CCR** في إعادة التأمين ودورها في التعويض	100
	المطلب الثالث: تحليل وتقييم التجربة الجزائرية	102
	الفرع الأول: نقاط القوة والنجاحات في إدارة الكارثة	102
	الفرع الثاني: النقائص والدروس المستخلصة لتحسن الأداء مستقبلا	103
	خاتمة	107
	قائمة المراجع والمصادر	111

فهرس الجداول

فهرس الجداول:

الرقم	عنوان الجدول	الصفحة
01	نشأة وتطور إعادة التأمين في الجزائر.	**65**
02	أهم الإصلاحات القانونية الصادرة.	**67**
03	اهم الكوارث الطبيعية الحاصلة في الجزائر.	**79**
04	خصوصية عقد التأمين ضد أثار الكوارث الطبيعية.	**80**
05	تطور الأقساط المتنازل عنها لسوق الوطني والدولي لإعادة التأمين.	**86**
06	تطور رقم أعمال الشركة المركزية لإعادة التأمين خلال **2010-2018**.	**89**
07	تطور رقم أعمال الشركة المركزية لإعادة التأمين **CCR** بالدولار الأمريكي.	**91**
08	مقارنة معدل انتشار التأمين ضد المخاطر الطبيعية بين الجزائر ودول عالمية.	**95**
09	مقارنة لوضع التأمين على الممتلكات في الجزائر قبل وبعد زلزال بومرداس**2003**.	**99**

فهرس الأشكال

فهرس الأشكال

الرقم	عنوان الشكل	الصفحة
01	الهيكل التنظيمي للشركة المركزية لإعادة التأمين **CCR**	**75**
02	إجراءات التعويض حسب عقد التأمين ضد أثار الكوارث الطبيعية	**81**
03	نظام تغطية الكوارث الطبيعية في الجزائر	**83**
04	متوسط نسب التنازل في شركات التأمين خلال الفترة **2018–2020**	**84**
05	تطور حجم الأقساط المكتتبة في التأمينات المباشرة لفترة **2010–2018**.	**88**
06	تطور رقم اعمال الشركة المركزية لإعادة التأمين**CCR**	**90**

مقدمة

مقدمة:

يلعب التأمين دورا هاما في المجتمعات الحديثة، كونه يوفر الحماية للأفراد والمنشآت وكل ما يراد التأمين عليه. حيث يخلف نوعا من الراحة والطمأنينة من جهة ويساعد في دفع عجلة النمو ودعم خطط التنمية من جهة أخرى. إذ أصبح التأمين واحد من الاليات التي يعتمد عليها في ادارة المخاطر.

حيث يعمل على حماية الثروات والممتلكات من الخسائر الناشئة عن تحقق الاخطار المحتملة وذلك بتوزيع هذه الخسائر على مجموع الافراد الذين قبلوا التأمين من هاته المخاطر، وبالتالي فإن التأمين يقلل من حالة عدم التأكد الموجودة لدى المؤمن لهم وذلك عن طريق نقل عبء هاته الاخطار الى المؤمن له. لهذا تدرج شركات التأمين وقطاع التأمين بصفة عامة ضمن محاور ومخططات التنمية.

وحتى تتمكن شركات التأمين من القيام بالدور المنوط بها وأن تكون في مستوى تطلعات عملائها بتحملها للمسؤولية الملقاة على عاتقها والمتمثلة في تبعات مجمل الاخطار التي قبلت تأمينها، وجب عليها أن تواكب وتتماشى والسرعة الهائلة التي تصاحب إنشاء المشروعات والذي بدوره يصاحبه زيادة الاخطار من جهة وظهور أخطار جديدة من جهة أخرى.

فكان لزاما على شركات التأمين إما ترفض التأمين على الاخطار العالية القيمة و بالتالي هذا الاسلوب لن يصمد أمام منافسة السوق أو أنها تلجأ لوسائل أخرى أكثر فعالية ، فبدأت البحث عن الاليات التي تمكنها من تغطية الاخطار المعروضة عليها، فكانت بداية بظهور شركات إعادة التأمين التي كانت متنفسا لشركات التأمين من خلال تمكينها من تحمل جزء من الاخطار المكتتب فيها و تحويل الجزء المتبقي الى شركات أخرى أكثر كفاءة وقدرة مالية، إذ تعد عملية إعادة التأمين من أهم الوسائل التي تحقق استقرارا في قطاع التأمين وتساعد في تطويره وتدعم نشاط شركات التأمين من خلال الحفاظ على سلامتها و استقرارها المالي.

ومع استمرار ظهور الاخطار العالية القيمة والتي من الممكن أن ينجم عنها خسائر فادحة كما هو الحال في أخطار الكوارث الطبيعية أو أخطار التكنولوجية، دعت الحاجة لظهور طريقة أخرى لإعادة التأمين عن طريق المجمعات لزيادة تفتيت الاخطار وتوزيعها على أكبر عدد ممكن من الشركات هذا من جهة وزيادة للقدرة الاستيعابية من جهة أخرى لأعضاء المجمعة.

وفيما يخص السياق الجزائري، فإن بيئة التأمين تأثرت بشكل مباشر بالتحديات التي فرضتها الكوارث الطبيعية، وعلى رأسها زلزال بومرداس سنة 2003، والذي أبان عن ضعف التغطية التأمينية وغياب آليات فعالة لإدارة الأزمات الناتجة عن الكوارث، هذا الواقع دفع السلطات العمومية إلى إصدار الأمر 03-12 سنة 2004، القاضي بإلزامية التأمين ضد الكوارث الطبيعية، ما شكّل نقطة تحول في تنظيم سوق التأمين بالجزائر.

ومع ذلك، لا تزال ثقافة التأمين محدودة فيا لمجتمع، وتواجه شركات التأمينت حديات تتعلق بتوسيع قاعدة المؤمنين، وبتعزيز قدراتها المالية والفنية، مما يجعل من تطوير آليات إعادة التأمين وتفعيل المجمعات التأمينية خيارًا استراتيجيًا لضمان استمرارية النظام وفعاليته.

لذلك فإن دراسة الأهمية التي تنطوي عليها عملية إعادة التأمين بصفة عامة والمجمعات بصفة خاصة سواء بالنسبة للمؤمن لهم أو لشركات التأمين خاصة، أمر في غاية الأهمية.

من هنا تم طرح التساؤل التالي:

ما هو الدور الذي تؤديه شركات إعادة التأمين في إدارة مخاطر الكوارث الطبيعية في الجزائر؟

وتندرج ضمن هذه الاشكالية التساؤلات الفرعية التالية:

-ما المقصود بإعادة التأمين وفيما تكمن أهميته؟

-كيف تقوم شركات التأمين بتغطية هذه الاخطار الكبرى؟

-كيف تساهم مجمعات إعادة التأمين في التخفيف من حدة الاخطار الكبرى؟

-ما دور المجمع الجزائري لإعادة تأمين المسؤولية العشرية في تغطية الأضرار التي تلحق بالبنايات نتيجة الكوارث الطبيعية؟

وللإجابة على هذه التساؤلات تم اقتراح الفرضيات التالية:

الفرضيات:

-إعادة التأمين عبارة عن وسيلة يعتمد عليها المؤمن المباشر لتفادي الخسائر المالية الضخمة التي يمكن أن تترتب عند تحقق الخطر المؤمن منه.

-نظرا لجسامة هاته الأخطار وفداحة نتائجها تتم تعبئة القدرات الاستيعابية لشركات التأمين في مجمعات للتأمين وأخرى لإعادة التأمين لضمان تغطيتها.

-تقوم مجمعات إعادة التأمين بإعطاء انتشار أفضل للأخطار الكبرى.

-يساهم المجنمع الجزائري لإعادة تأمين المسؤولية العشرية في دعم شركات التأمين على البنايات المتضررة من الكوارث الطبيعية، من خلال تعزيز قدرتها على تغطية الأخطار طويلة الأجل المرتبطة بالبناء.

أسباب اختيار الموضوع :

يعود اختيارنا لهذا الموضوع بالذات دون غيره من المواضيع لعدة أسباب منها نوع التخصص والميول الشخصي للبحث والتوسع أكثر في موضوع إعادة التأمين، والوقوف على مدى مساهمته في احداث الاستقرار المالي الذي يعد أكبر تحدي يواجه شركات التأمين، وكذلك نظرا لقلة الدراسات التي تناولت قطاع التأمين

بصفة عامة وإعادة التأمين بصفة خاصة بحيث يعاني هذا القطاع نقصا ملحوظا فيما يتعلق بالبحوث العلمية الخاصة والمتخصصة على مستوى الدراسات العليا. ومحاولة منا للوصول الى طرح وأبعاد جديدة لموضوع الدراسة.

أهمية الدراسة:

تكمن أهمية هذا البحث من خلال إظهار الدور الذي تلعبه شركات إعادة التأمين في إدارة مخاطر الكوارث الطبيعية، وذلك بالمساهمة في تدعيم شركات التأمين والحفاظ على استقرارها وتقوية مركزها المالي وزيادة لقدرتها الاكتتابية.

أهداف الدراسة:

-معرفة تقنية إعادة التأمين نظرا لما تلعبه من دور إدارة المخاطر.

-محاولة فهم طريقة إعادة التأمين عن طريق المجمعات.

-معرفة بعض الاخطار الكبرى المغطاة عن طريق هذه المجمعات.

منهج الدراسة:

للإحاطة على مجمل الاسئلة المطروحة، سنعتمد على المنهج الوصفي التحليلي من خلال إظهار مختلف الجوانب المتعلقة بإعادة التأمين، وكذا المجمعات الخاصة به والاخطار المغطاة من طرف هذه المجمعات.

كما سنستخدم الأدوات المتمثلة في:

-الكتب، الابحاث، الدراسات، الرسائل العلمية، الدوريات والنشرات التي لها علاقة بالموضوع.

-التقارير المنشورة في الصحف والمجلات والمواقع الالكترونية التي لها صلة بالموضوع.

هيكل الدراسة:

للإلمام بكافة جوانب الموضوع وللإجابة على التساؤلات السابقة ارتأينا أن تكون دراستنا على النحو التالي:

الجانب النظري: إضاءة نظرية حول إعادة التأمين وإدارة المخاطر

تم تقسيمه الى ثلاث مباحث:

المبحث الاول: الإطار النظري لإعادة التأمين وادارة المخاطر

المبحث الثاني: دور اعادة التأمين في مواجهة مخاطر الكوارث الطبيعية

المبحث الثالث: عرض وتقييم الدراسات السابقة.

الجانب التطبيقي:ويتعلق بواقع ودور شركات إعادة التأمين في إدارة الكوارث الطبيعية في الجزائر.

محاولة إسقاط الدراسة النظرية على أرض الواقع من خلال دراسة ميدانية.

الكلمات المفتاحية:

إعادة التأمين: هو عقد منفصل و مستقل عن وثيقة التأمين الاصلية و ان طرفي عقد إعادة التأمين هما معيد التأمين و الشركة المتنازلة.[1]

التأمين: عقد بين طرفين أحدهما يسمى المؤمن و يكون في الغالب شركة تأمين مساهمة، و الثاني المؤمن له تلتزم فيه شركة التأمين بأن تدفع للمؤمن له تعويضا ماليا في حال وقوع حادث، أو تحقق خطر مبين في العقد وذلك في مقابل أقساط مالية يؤديها المؤمن له الى شركة التأمين.[2]

الكوارث الطبيعية: هي حدث مروع يصيب قطاعا من المجتمع او المجتمع بأكمله بمخاطر شديدة، و خسائر مادية وبشرية ، ويؤدي الى ارتباك و خلل وعجز في التنظيمات الاجتماعية عن سرعة الاعداد للمواجهة ومن ثم تعم الفوضى في الاداء على كل المستويات.[3]

خطر: هو عبارة عن التهديد او حالة عدم اليقين المصاحبة لحدث ما، والذي قد تكون له أثار سلبية على تحقيق النتائج المحددة في المخططات الاستراتيجية للمنظمة.[4]

[1] : شيخة بلقاسم عبد القادر، **واقع نظام المعلومات المحاسبي في شركات التأمين ، دراسة ميدانية للشركة الوطنية للتأمينات CAAT وكالة بسكرة**، مذكرة تخرج مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم المالية و المحاسبية، تخصص محاسبة و تدقيق، قسم العلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة ، 2019/2018 ، ص 23.

[2]: نويصر زكريا، ملوح محفوظ، **التأمين على أخطار المؤسسة، دراسة حالة تأمين خسائر الاستغلال**، مذكرة تخرج تندرج ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر، تخصص اقتصاد نقدي و بنكي، قسم العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة ورقلة 2 قاصدي مرباح ، 2020/2019 ، ص 6.

[3] : تسعديت مسيح الدين، **ادارة مخاطر الكوارث الطبيعية في الجزائر**، دراسة تحليلية نقدية، مجلة ابحاث قانونية وسياسية، المجلد3 ، العدد01 جوان 2022 ، المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية – الجزائر ، ص 1059

[4]: المرجع نفسه، ص 1058.

الفصل الأول:

إضاءة نظرية حول إعادة التأمين وإدارة المخاطر

تمهيد الفصل:

يكون الانسان في صراع دائم مع الطبيعة للمحافظة على كيانه وممتلكاته من المخاطر التي قد تواجهه، خاصة الكوارث الطبيعية المدمرة التي تخلف أضرارا جسيمة ماديا وبشريا والتي تتمثل في الزلازل مثلا أو الفيضانات وغيرها من الظواهر الطبيعية. حيث تعرف هذه الظواهر بأنها أحداث مفاجئة وغير متوقعة، تصدر في أوقات يجهلها العقل البشري، وبالتالي يصعب عليه تفادي المخاطر التي تحققها هاته الأخيرة، مما يجعله بحاجة ماسة للمساعدة والتضامن الجماعي لتحقيق الأمان من الاخطار التي يتعرض لها.

ومن هنا برزت فكرة التأمين على الكوارث الطبيعية والتي تجسدت كوسيلة تقوم بدورها على المساهمة في مواجهة الاخطار، بغرض الوقاية من مخلفات الكوارث الطبيعية وتقوم شركات التأمين كغيرها من الشركات التجارية بتقديم الخدمات التأمينية للعملاء بغرض تحقيق الربح مقابل دفع أقساط مالية يحددها المتعاقدان في العقد.

وللتعرف على المفهوم العام لإعادة التأمين والمخاطر ارتأينا تقسيم هذا الفصل الى ثلاث مباحث:

المبحث الأول: الإطار النظري لإعادة التأمين وإدارة المخاطر.

المبحث الثاني: دور إعادة التأمين في مواجهة مخاطر الكوارث الطبيعية.

المبحث الثالث: عرض وتقييم الدراسات السابقة.

المبحث الأول: الإطار النظري لإعادة التأمين وإدارة المخاطر

يعد إعادة التأمين وإدارة المخاطر عنصران حيويان لنجاح شركات التأمين من خلال فهمهما وتطبيقهما بشكل فعال، حتى تستطيع الشركات حماية نفسها من الخسائر الكبيرة وتحقيق الاستقرار والنمو.

المطلب الأول: مفهوم إعادة التأمين وإدارة المخاطر

قمنا بتقسيم هذا المطلب الى فرعين حيث تطرقنا في الفرع الأول الى تعريف إعادة التأمين وأهميته وفي الفرع الثاني الى مفهوم إدارة المخاطر وأهدافها.

الفرع الأول: تعريف إعادة التأمين

وردت عدة تعاريف لإعادة التأمين نذكر منها ما يلي:

التعريف الأول: يعرف إعادة التأمين بأنه التأمين الذي تشتريه شركة التأمين من شركة أخرى لتفصل نفسها (جزئيا على الأقل) عن خطر المتطلبات الكبيرة.

التعريف الثاني: يعرف أيضا بأنه الأسلوب الذي يستخدمه المؤمن المباشر ومن خلاله يتم تفتيت الاخطار على أكثر من شركة سواء داخل الدولة أو خارجها وتتحمل كل شركة جزء من الخسارة مقابل حصولها على جزء من القسط[1] .

التعريف الثالث: يعرف اعادة التأمين على أنه لفظ يطلق على انواع الحماية و التسهيلات المناظرة للتأمين والتي تنظمها فيما بينها شركات التأمين و شركات إعادة التأمين متخصصة و ذلك بغض النظر عن وجود مشاركة في التأمين مع مؤمنين أخرين بالنسبة للأخطار الكبيرة.[2]

وعليه فإن عملية إعادة التأمين تعتبر عملية داخلية ولا يدخل المؤمن له الأصلي طرفا فيها، وتبقى علاقته مع الشركة الاصلية التي أبرم معها العقد مسبقا.[3]

---

[1]: كراش حسام،"**محاضرات في تقنيات التأمين وإعادة التأمين، مطبوعة بيداغوجية موجهة لسنة أولى ماستر**"، تخصص مالية وتأمينات، قسم العلوم المالية والمحاسبة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف1، 2023، ص 44.

[2]: ضيف فضيل البشير، **دور إعادة التأمين في تغطية الكوارث الطبيعية في الجزائر**، باحث دكتوراه بكلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة سيدي بلعباس، ص 233.

[3]: عيلان وفاء،"**دور شركات اعادة التأمين العالمية في تحسين نشاط شركات التأمين المتنازلة لفترة 2017/2005** "، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف1، 2019-2020، ص 227.

ثانيا: أهمية إعادة التأمين

يتم استخدام عملية إعادة التأمين لعدة أسباب منها:[1]

1-زيادة القدرة الاكتتابية: تزيد القدرة الاكتتابية للمؤمن المباشر من خلال قبوله الاكتئاب في عمليات تأمينية كثيرة تفوق مسؤوليته المالية وهذا لان المؤمن المباشر يعلم مقدما أنه بإمكانه الاحتفاظ بجزء من هذه العمليات والذي يتلاءم مع قدرته المالية ومن ثم يعيد تأمين ما يزيد عن هذا الجزء المحتفظ به.

2-قبول تأمين الاخطار الكبيرة: لا يمكن لشركة التأمين التي تبقي على عاتقها الاخطار التي تصل خسارتها الى الملايير من الوحدات النقدية وبالتالي يتم التنازل عادة على مثل هذه الاخطار الى شركات إعادة التأمين وهذا ما يؤدي الى تجانس الاخطار التي تحافظ عليها شركة التأمين.

3-الاستقرار في النتائج السنوية: من الطبيعي أن عملية التنازل تساعد على تخفيف أثار الطابع المتقلب لمعدلات الكارثية ولنتيجة الشركة المتنازلة من سنة لأخرى. ففي غياب إعادة التأمين سوف يقع على الشركة المتنازلة عبء الاختلاف في نتائج الاعمال من سنة لأخرى. من هنا تشكل إعادة التأمين وسيلة حمائية فعالة للمؤمن المباشر ضد التقلبات الشديدة في نتائج الاعمال السنوية وبالتالي ضمان الاستقرار المالي.

4-**الاكتتاب في فروع تأمين جديدة:** إعادة التأمين تساعد المؤمن المباشر في الاكتتاب من الاخطار المجهولة والتي لا تكون له دراية عن كيفية تسعيرها وتفاصيل الاكتتاب الأخرى.

5-الدعم التقني: إن لشركات إعادة التأمين تجربة وخبرة كبيرة لا يمكن لشركات التأمين الوصول إليها في بعض الأحيان، فعملية التسعير (تسعير المخاطر الكارثية، تسعير المخاطر الصناعية الكبيرة). تكون صعبة أو مكلفة لشركة التأمين التي نادرا ما تواجه هذا النوع من الخطر وعليه فشركات إعادة التأمين وبحكم خبرتها تقدم حلول عند اقتراح منتجات تأمينية جديدة. كما يمكن لها ان تقدم خدمات في مجال الحماية، تسيير المخاطر بالإضافة الى تكوين موظفي الشركات المتنازلة.

الفرع الثاني: مفهوم إدارة المخاطر وأهدافها.

أولا: مفهوم إدارة المخاطر.

تعددت وتنوعت مفاهيم إدارة المخاطر نذكر منها ما يلي:

[1]: كراش حسام، مرجع سابق، ص ص 50 -51.

التعريف الأول: يقصد بإدارة المخاطر عملية قياس أو تقييم الخطر وبعد ذلك يتم تطوير الاستراتيجيات لإدارة الخطر وتحليله وقياسه وتحديد وسائل مجابهته مع اختيار انسب الوسائل لتحقيق الهدف المطلوب[1].

التعريف الثاني: وتعرف أيضا بأنها عبارة عن منهج أو مدخل علمي للتعامل مع المخاطر البحتة عن طريق توقع الخسائر العارضة المحتملة وتصميم إجراءات تنفيذها حتى نقلل إمكانية حدوث الخسارة أو الاثر المالي للخسائر التي تقع الى الحد الأدنى[2].

التعريف الثالث: تعرف أيضا بأنها مجموعة من المبادئ والاجراءات التي تساعد المنظمة على إدارة المخاطر المتوقعة حتى تتمكن من تحقيق أهدافها بنجاح[3].

وعليه فإن إدارة المخاطر أو إدارة المجازفة أو إدارة الخطر هي عملية قياس وتقييم للمخاطر وتطوير استراتيجيات لإدارتها. تتضمن هذه الاستراتيجيات نقل المخاطر الى جهة أخرى وتجنبها وتقليل أثارها السلبية وقبول بعض أو كل تبعاتها. كما يمكن تعريفها بأنها النشاط الاداري الذي يهدف الى التحكم بالمخاطر وتخفيضها الى مستويات مقبولة.[4]

ثانيا: أهداف إدارة المخاطر

إن أهداف إدارة المخاطر لا تقل أهمية عن أهداف القطاعات الأخرى في المؤسسة، لذا نجد الكتاب يطرحون العديد من الأهداف لإدارة المخاطر، والهدفان الرئيسيان فيها يكونان عادة التحقيق من تأثيرات المخاطر وتقليل الخسائر الى الحد الأدنى لذا فإن إدارة المخاطر لها مجموعة متنوعة من الأهداف نذكر من بينها:[5]

-التحكم والسيطرة على المخاطر وتفادي تأثيرها على سير العمل.

-ضمان سلامة أي معلومات من التسرب والحفاظ على امن البيانات.

-تقسيم وتصنيف المناطق الخطرة ووضع الإجراءات والارشادات لها في مجال الامن والسلامة المهنية والصحية.

---

[1]: نسيمة بروال، "**استراتيجية إدارة المخاطر المالية في المؤسسة الاقتصادية** "، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أم بواقي، 2010، ص80.

[2]: عبدلي لطيفة، "**دور ومكانة إدارة المخاطر في المؤسسة الاقتصادية** "، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر،2012، ص25.

[3]: يوسف حجيم الطائيو أخرون، "**إدارة التأمين والمخاطر**"، دار اليازوري العلمية، عمان، الأردن، 2011، ص ص 31-32.

[4]: عبدلي لطيفة، مرجع سبق ذكره، ص 26.

[5]: جمعية الحوكمة والشفافية في قطاع الصحة، مركز المشروعات الدولية الخاصة، متفرع من شارع مصدق الدقي، الجيزة القاهرة، مصر 2013، ص 28.

-تطوير أدوات إدارة المخاطر ومواجهة المخاطر بشكل مستمر.

-نشر ثقافة إدارة المخاطر داخل المؤسسة.

-نشر الأنظمة الرقابية واليات التنبؤ في الازمات المختلفة ومحاولة اكتشافها ووقوعها.

-ضمان وجود إدارة مهنية مستقلة تصدر التوجيه السليم وتشرف على عمل المؤسسة.

-ادخال نظم المراجعة والرقابة من طرف إدارة المخاطر بما يضمن مبلغ واكتشاف وتحليل النتائج الغير مرغوب فيها.

-حماية حقوق المساهمين وغيرهم من الأطراف المعنية بما يكفل استدامة وازدهار المؤسسة.

-تعزيز مبادئ المسؤولية والاستدامة والمشاركة لصالح الأطراف المعنية من الداخل والخارج

المطلب الثاني: وظائف وطرق تنفيذ عمليات إعادة التأمين

في هذا المطلب سوف نتطرق في الفرع الاول الى وظائف إعادة التأمين وفي الفرع الثاني الى طرق تنفيذ عمليات إعادة التأمين.

الفرع الأول: وظائف إعادة التأمين

يؤدي نشاط إعادة التأمين العديد من الوظائف والتي ندرج منها[1]:

1-حماية شركات التأمين: يلعب إعادة التأمين دورا بالغ الأهمية في حماية شركات التأمين من التقلبات الشديدة في نتائج الاعمال السنوية بسبب التفاوت في عدد الخسائر او احجامها، ففي غياب إعادة التأمين فان شركة التأمين ستتعرض لتقلبات شديدة في نتائجها، الامر الذي يهدد ملائتها ويفقدها الثقة والاطمئنان من جهة عملائها، مما يجعل من إعادة التأمين تحقق لها الحماية الضرورية لملاءتها ويحفظ لها سمعتها في السوق.

2-زيادة الطاقة الاستيعابية: تعرف الطاقة الاستيعابية أنه أقصى التزام تستطيع شركة التأمين قبوله عن كل خطر، وبالتالي تمكن إعادة التأمين شركة التأمين عن أخطار تزيد قيمتها عن طاقتها الاستيعابية، فقد يطلب من الشركة القيام بالتأمين على بعض الاخطار التي مبلغ تأمينها يفوق رأس مال شركة التأمين وفي حالة حدوث خسارة تامة فإن الشركة تتعرض للإفلاس.

3 -تعزيز الملاءة المالية لشركات التأمين: عن طريق العمل على استقرار الأقساط والتعويضات والتقليل من التذبذب في نتائج شركات التأمين.

[1]: سعاد لفتاحة،"**دور إعادة التأمين في تغطية التزامات شركات التأمين، دراسة حالة الشركة الجزائرية للتأمينات CAAT، للفترة 2015-2019**" ،مجلة معهد العلوم الاقتصادية، المجلد24، العدد02، 2021، ص ص 176-177.

4-المشاركة في المصاريف: يقوم معيد التأمين بدفع عمولة لشركات التأمين مقابل الاعمال التأمينية التي أسندتها اليه، هذه العمولة تساهم في تحمل المصاريف التي تكبدتها شركات التأمين عن الاعمال التأمينية.

5-الحماية من المخاطر: فإعادة التأمين تقلل من حدة وتكرار المخاطر التي تتعرض لها شركات التأمين، وتقلل من حجم وعدد المطالبات بالتعويضات لديها بسبب خبرة شركات الإعادة وتخصصها في التعامل مع نوعيات معينة من المخاطر.

6-استقرار الاقتصاد: يساعد إعادة التأمين في استقرار اقتصاد الدولة، وذلك باستناد جزء من الخسائر لشركات الإعادة الأجنبية من خلال توزيع الاخطار بين فروع التأمين المختلفة وعن طريق التوزيع الجغرافي لهذه الاخطار بين المناطق المختلفة.

انطلاقا مما سبق، يمكننا القول بأن إعادة التأمين توفر سعة اكتتابية إضافية لشركات التأمين تسمح بقبول المزيد من الاخطار وتوسيع حجم الاعمال دون اللجوء الى زيادة رأس المال، والحصول على بعض المزايا الضريبية عن طريق التنازل عن الأقساط. هذا إضافة لاعتماد هذه الشركات على الكفاءة الإدارية والتقنيات المتطورة لمعيد التأمين في مجال تقدير حجم المخاطر والتنبؤ بها.

الفرع الثاني: طرق تنفيذ عمليات إعادة التأمين

تتم عملية إعادة التأمين على الاخطار بين المؤمن المباشر وشركة التأمين بثلاث طرق رئيسية، وتختلف كل منها عن الاخرى من حيث إجراءات وظروف استخدامها وفيما يلي شرح مبسط لكل طريقة[1]:

1-إعادة التأمين الاختيارية: وصفت هذه الطريقة من إعادة التأمين بالاختيارية للدلالة على أن كل طرف من طرفي العلاقة يملك حق الاختيار بإدارته الحرة في تقرير علاقته بالطرف الاخر، وبموجب هذه الطريقة تتفق شركة إعادة التأمين وشركة إعادة التأمين على إعادة تأمين عقد تأمين معين بالذات يتم اختياره والتعاقد بشأنه حيث يتم التفاوض مع معيد التأمين عن كل خطر يراد اسناده على حدا. وبالتالي ففي الطريقة الاختيارية يكون لشركة التأمين الحرية في أن تعيد أو لا تعيد التأمين بالنسبة لاي عملية ترد اليها ولها الحرية في اختيار الجهة التي ستعيد التأمين لديها، كما تكون لديها الحرية أيضا في اختيار المبلغ المعاد التأمين به. في المقابل يكون أيضا لشركة إعادة التأمين كامل الحرية في القبول او الرفض، فإذا اتفق الطرفان على شروط العملية تقوم شركة التأمين بإعداد اشعار توضح فيه بيانات الوثيقة الاصلية، وملحقا يحتوي على احتفاظ الشركة المسندة جزء الخطر المعاد تأمينه وعمولة إعادة التأمين.

[1]: سعاد لفتاحة، مرجع سبق ذكره، ص ص 178-179.

2-إعادة التأمين الاجبارية: تتم هذه العملية بموجب اتفاقية موثقة توضح شروط ونسب التنازل عن الاخطار التي تقوم شركات التأمين بتحويلها لمعيد التأمين، والذي يكون بدوره مجبرا على قبولها طالما كانت عملية التأمين في نطاق الاتفاقية. وتختلف هذه الطريقة عن سابقها من حيث إن عملية الاسناد تصبح عملية تلقائية لا تتطلب التفاوض مع معيد التأمين عن كل خطر يراد اسناده، وعلى اعتبار أنها تغطي محفظة ذات صنف معين من الاخطار، كما أن عملية التنازل والقبول تكون ملزمة للطرفين.

3-إعادة التأمين الاختيارية/الاجبارية: هذه الطريقة هي مزيج بين إعادة التأمين الاختيارية وإعادة التأمين الاجبارية، فهي اختيارية من ناحية شركة التأمين التي يتوجب عليها قبول الخطر ما دام ضمن الاتفاقية، كما ولا يتحدد التزامها ضمن صنف معين من الاخطار، بل ينصرف الى جميع أصناف الاخطار التي ترى شركة التأمين ضرورة لإسنادها وفق هاته الطريقة. وتستخدم هذه الطريقة من جانب شركة التأمين للحصول على قدرة إكتتابية أكبر مقارنة بالاتفاقيات الأخرى، او لوجود أخطار ضمن محفظة التأمين. لذا تكون شركة الإعادة ملزمة بمراجعة البيانات الواردة اليها للتأكد من أن الاخطار المتنازل عنها تدخل ضمن الحدود المتفق عليها ولتتجنب الوقوع في خطر عدم السداد.

4-إعادة التأمين الملزمة بموجب القانون: في هاته الطريقة يلزم المشرع شركات التأمين باستناد حصص من الاخطار التي تكتتب فيها الى الشركة الإعادة التابعة لها. والتي بدورها تعيد تأمين جزء من هذه الحصص خارج الوطن. والغاية من هاته الطريقة تدعيم شركات إعادة التأمين الحكومية والحد من خروج العملة الصعبة.

المطلب الثالث: العلاقة بين إعادة التأمين وإدارة المخاطر

قمنا بتقسيم هذا المطلب الى فرعين الفرع الأول تناولنا فيه دور إعادة التأمين في تقليل الخسائر المالية والفرع الثاني تحدثنا فيه عن تأثير إعادة التأمين على إعادة التأمين على استدامة شركات التأمين.

الفرع الأول: دور إعادة التأمين في تقليل الخسائر المالية

تقوم عملية إعادة التأمين على[1]:

-تفتيت الأخطار المركزة وتحويلها إلى أخطار قابلة للتأمين، الأمر الذي ينتج عنه توفير نوع من الحماية التأمينية لمثل هذا النوع من الأخطار، فتعمل كل شركة تأمين مباشر على الاحتفاظ بأجزاء بسيطة من عدد كبير من عمليات التأمين على الأخطار المركزة، حتى يمكنها من تحقيق التوازن في محفظتها المالية .

[1]: ساخي بوبكر، "**دور وأهمية إعادة التأمين في تجزئة المخاطر**"، مجلة الاقتصاد و التنمية البشرية، المجلد8 ، العدد جامعة البليدة 02، ص326.

-عملية إعادة التأمين تشجع شركات التأمين المباشر على زيادة قدراتها الاستيعابية من خلال قبولها الاكتتاب في عمليات عديدة ومهما كانت درجة المخاطر فيها، بالنظر إلى أن المؤمن المباشر يعلم مسبقًا أن آلية إعادة التأمين تمكنه من الاحتفاظ بجزء من هذه العمليات تتلاءم وقدراته المالية ويُعيد تأمين باقي العمليات، مما يؤدي بشركات التأمين إلى زيادة نشاطاتها وتوسيع عملياتها التأمينية الأمر الذي ينتج عنه تحسن مركزها المالي .

-ينتج عن عملية إعادة التأمين توفير نوع من الرقابة على كل من معدلات الخسارة ومعدلات المصاريف، ذلك أن هيئات الرقابة والإشراف تفرض على شركات التأمين حد أدنى للملاءة، بحيث يجب أن لا يزيد صافي الأقساط (مخصوما منه الأقساط المسندة المعيد التأمين عن نسبة معينة من قيمة رأس المال والاحتياطات هذا من جهة، وشركات إعادة التأمين هي الأخرى تمارس نوع من الرقابة على شركات التأمين المباشرة، من جهة ثانية، من خلال فحص ودراسة العمليات الجديدة المركزة قبل الاكتتاب فيها .

-تقوم عملية إعادة التأمين كذلك بدور هام من الناحية التمويلية، سواء بالنسبة للمؤمن المباشر أو شركات إعادة التأمين، من خلال تحويل الأقساط والتعويضات بينهما، بالإضافة إلى ذلك فإن هيئات الرقابة والإشراف تفرض على شركات التأمين في بعض الأحيان، الاحتفاظ بنسبة معينة من صافي الأقساط لتكوين احتياطي لمواجهة الأخطار السارية .

-إن عملية إعادة التأمين تمكن شركات التأمين المباشر من اكتساب الخبرات من شركات إعادة التأمين على اعتبار أن هذه الأخيرة تملك من الخبرة والتجربة تجعلها تعرض استشاراتها الفنية على شركات التأمين المباشر لقبول العمليات ذات المخاطر الكبرى، الأمر الذي ينتج عنه في آخر المطاف تحكم شركات التأمين المباشر في نشاطها وبالتالي ضمان استمراريتها.

-عملية إعادة التأمين تساعد على توزيع عبئ الخسائر، التي قد يتعرض لها الاقتصاد الوطني لبلد ما، إلى خارج الحدود من خلال مشاركة العديد من هيئات وشركات التأمين في العالم على تقاسم تحمل المخاطر، وتظهر الأهمية جلياً خاصة في المخاطر الكبرى والمركزة، مثل المخاطر المترتبة عن الكوارث الطبيعية.

إعادة التأمين تلعب دورا حاسما في تقليل الخسائر المالية التي قد تتعرض لها شركات التأمين من بينها:[1]

[1] : LNG lnsurance،**Reinsurance–types، functions، how it works Advantages**، LNG lnsurance Blog (online).

1 .تخفيف التقلبات في الدخل:

من خلال امتصاص الخسائر الكبيرة، يمكن لإعادة التأمين جعل نتائج شركة التأمين أكثر قابلية للتنبؤ. وهذا بدوره يقلل من مقدار السيولة المطلوبة لتقديم التغطية التأمينية. يتم توزيع المخاطر بين معيدي التأمين، حيث يغطون جزءًا من خسائر شركة التأمين. وبما أن خسائر المتنازل محدودة، فإن ذلك يؤدي إلى تخفيف التقلبات في الدخل، مما يضمن استقرار دفعات المطالبات ويحافظ على تكاليف التعويض عند أدنى حد ممكن.

2 .نقل المخاطر:

يتم نقل المخاطر من شركة التأمين الرئيسية إلى معيد التأمين، مما يساعد شركة التأمين على إدارة محافظها بشكل أفضل. مما يعزز استقرارها المالي. على سبيل المثال، إذا كانت شركة تأمين على العقارات تتعرض لمطالبات كبيرة بسبب زلزال، يمكنها أن تقلل من تأثير هذه المطالبات عن طريق إعادة تأمين جزء من المخاطر.

3 .تقديم الخبرة المتخصصة:

في حالات مخاطر معينة، قد ترغب شركة التأمين في الاستفادة من خبرة معيد التأمين أو قدرته على تحديد قسط مناسب. ومن أجل حماية مصالحه الخاصة، سيسعى معيد التأمين إلى تطبيق هذه المعرفة في عملية الاكتتاب. وهذا ينطبق بشكل خاص في مجال إعادة التأمين الاختيارية.(FacultativeRéassurance)

4 .توسيع المحفظة التأمينية:

يساعد معيدو التأمين شركات التأمين على توسيع محافظهم من خلال تحمل جزء من المخاطر، مما يعود بالفائدة على الطرفين: شركة التأمين ومعيد التأمين.

5 .ضمان تسوية المطالبات:

يوفر وجود معيد التأمين ضمانا إضافيا لتسوية المطالبات لحاملي الوثائق في حالة وقوع أحداث كارثية، مما يعزز الثقة في القطاع التأميني.

الفرع الثاني: تأثير إعادة التأمين على استدامة شركات التأمين

تعرف الاستدامة على أنها تحسين جودة الحياة في الوقت الحاضر بما لا يخل بحقوق الأجيال القادمة في حياة أفضل، ويرتكز مفهوم التنمية الذي تتبنّاه الاستراتيجية على ثلاثة أبعاد رئيسية تشمل البعد الاقتصادي والبعد الاجتماعي والبعد البيئي[1].

[1]: الشاذلي ج، "**شركات التأمين تضع الاستدامة ضمن أولوياتها لمواجهة أثار التغيرات المناخية** "، جريدة المال، تاريخ الاطلاع 08 أفريل 2025.

مع تصاعد المخاطر البيئية حول العالم، يواجه قطاع التأمين مأزقًا. فالطلب المتزايد على التغطية المتعلقة بالمناخ سيما من خلال تأمين الكوارث والحياة والممتلكات – يُعزز نمو القطاع. ومع ذلك، فإن الاستخدام المتزايد لوثائق التأمين لتخفيف تكاليف الكوارث الطبيعية يُعرّض الربحية للخطر مع ارتفاع تكاليف المطالبات[1].

1-الضمان:

يقدم عملية إعادة التأمين حلاً فعالاً لشركات التأمين لتفادي تحملها للمخاطر الكبيرة، إذ تضمن وجود آلية تسمحبتوزيع المخاطر بين شركة التأمين الأصلية وشركة الإعادة. هذا التنظيم يحقق حماية لشركة التأمين ويعزز قدرتها على تلبية التعويضات للمؤمن لهم في حالة وقوع الخطر. تكمن أهمية هذه العملية في حماية استدامة وجود شركة التأمين في السوق وتمكينها من قبول المزيد من المخاطر الجديدة من خلال التعاون مع شركات إعادة التأمين

2-الاستقرار:

نظرا للتقلبات الكبيرة في طبيعة عمل شركات التأمين، حيث يكون تسعير المنتجات صعبا وغير قابل للتحديد في الوقت الحالي، تعتبر عمليات إعادة التأمين وسيلة فعالة لتقليل التأثيرات السلبية لتلك التقلبات من خلال إعادة التأمين يمكن للشركة تحقيق استقرار وتوازن في أدائها وتقليل الخسائر المحتملة التي قد تتكبدها.

3-زيادة الطاقة الاستيعابية:

تعتبر زيادة الطاقة الاستيعابية أحد الدوافع الرئيسية للجوء إلى عمليات الإعادة. فبفضل هذه العمليات، يمكن لشركة التأمين زيادة القدرة على قبول وتغطية المزيد من المخاطر، مما يحسن قدرتها على تحمل التحديات الكبيرة التي قد تواجهها. تشارك شركات إعادة التأمين في تخفيف الضغط المالي وتوفير حماية إضافية الشركات التأمين الأصلية.

4-الحماية من الإفلاس:

يعتبر اللجوء إلى إعادة التأمين وسيلة فعالة لحماية شركات التأمين من الخسائر الكارثية التي قد تؤدي إلى الإفلاس. إذ تقدم عمليات الإعادة وسيلة لتقسيم الخطر بين شركات التأمين وشركات إعادة التأمين، مما

[1]: رفاه حسن، حنان ضاهر، "**أثر إعادة التأمين في ربحية شركات التأمين**، دراسة تطبيقية على شركات التأمين الخاصة العاملة في سوريا "، مجلة جامعية جياة، المجلد السابع، العدد الخامس، 2024، ص92.

يقلل من التأثير المالي الكبير الناتج عن حوادث كارثية. بالتالي، تعتبر هذه العمليات ضرورية لتوفير حماية كاملة لشركات التأمين وتحقيق استدامة عملها في وجه المخاطر الكبيرة.

تجميع المخاطر من خلال إعادة التأمين:

يمكن تشبيه تنويع المخاطر من خلال إعادة التأمين بإنشاء مجموعة واسعة من المخاطر. في هذه المجموعة، تُجمّع شركات التأمين المختلفة مخاطرها، وفي المقابل، تتقاسم المكافآت والخسائر. يُسهم هذا النهج التعاوني في الحفاظ على استقرار قطاع التأمين ككل[1].

1-الاستقرار المالي:

تلعب إعادة التأمين دورًا محوريًا في الحفاظ على الاستقرار المالي لشركات التأمين. ففي مواجهة الكوارث الكبرى، كالكوارث الطبيعية أو الأزمات الصحية واسعة النطاق، تتدخل شركات إعادة التأمين لتغطية جزء كبير من الخسائر. وهذا يُمكّن شركة التأمين الرئيسية من مواصلة عملياتها دون التعرض لخطر الإفلاس. على سبيل المثال، تخيّل عواقب إعصار هائل. قد تغرق شركات التأمين في المنطقة المتضررة بمطالبات التعويض عن الأضرار والخسائر في الممتلكات. وبدون إعادة التأمين، قد تواجه هذه الشركات صعوبة في الوفاء بالتزاماتها تجاه حاملي وثائق التأمين، مما قد يؤدي إلى أزمة مالية.

2-الأثر الاقتصادي:

إلى جانب شركات التأمين الفردية، فإن الاستقرار المالي الذي توفره إعادة التأمين له آثار اقتصادية أوسع نطاقًا. فهو يضمن للشركات وأصحاب المنازل التعافي من الخسائر بسرعة أكبر، مما يعزز الاستقرار الاقتصادي والانتعاش في المناطق المتضررة.

3-الامتثال التنظيمي:

تفرض العديد من البلدان والمناطق لوائح صارمة تلزم شركات التأمين بالحفاظ على مستوى معين من الملاءة المالية وتساعد إعادة التأمين في تلبية هذه المتطلبات التنظيمية من خلال توفير طبقة إضافية من الحماية ضد الخسائر غير المتوقعة.

تضع الهيئات التنظيمية في كثير من الأحيان متطلبات رأس مال دنيا يتعين على شركات التأمين الالتزام بها. ويعزز إعادة التأمين الاحتياطيات المالية لشركات التأمين ورأس مالها، مما يمكّنها من الالتزام بهذه اللوائح.

[1] Athéna luxuriance. (n. d). **The rôle of reinsurance in mitigating risk**. Retrieved april8، 2025.

4-التأثير العالمي:

بالنسبة لشركات التأمين العاملة عبر الحدود، تلعب إعادة التأمين دورًا محوريا في الالتزام بالأطر التنظيمية المتنوعة في مختلف البلدان. فهي تضمن تلبية المتطلبات المالية المحلية، مما يُسهّل عملياتها التجارية الدولية.

المبحث الثاني: دور اعادة التأمين في مواجهة مخاطر الكوارث الطبيعية

تلعب إعادة التأمين دورًا محوريا في تعزيز استقرار شركات التأمين، حيث توفر لها شبكة أمان مالية تساعدها على امتصاص الصدمات الناتجة عن الخسائر الكارثية، وتمنع تعرضها للإفلاس أو التوقف عن العمل. كما تساهم في تمكين شركات التأمين من توسيع نشاطها وقبول أخطار أكبر دون تعريض محفظتها المالية للخطر، بالإضافة إلى الاستفادة من الخبرات الفنية المتقدمة التي توفرها شركات إعادة التأمين العالمية في تقييم وإدارة المخاطر الكارثية.

المطلب الاول: المخاطر الطبيعية وأثرها على قطاع التأمين

قمنا بتقسيم هذا المطلب الى فرعين حيث في الفرع الأول تطرقنا الى أنواع الكوارث الطبيعية وتأثيرها الاقتصادي وفي الفرع الثاني تم التطرق الى تحديات التأمين على المخاطر الطبيعية.

الفرع الأول: أنواع الكوارث الطبيعية وتأثيرها على الاقتصاد

أولا: أنواع الكوارث الطبيعية

تعد الكوارث الطبيعية من أخطر التحديات التي تواجه المجتمعات والاقتصادات، حيث تُلحق أضرارا جسيمة بالبنية التحتية والممتلكات، فضلا عن الخسائر البشرية التي قد تترتب عنها. ونظرا لعدم القدرة على التنبؤ الدقيق بحدوث هذه الكوارث وشدّتها، فإن قطاع التأمين يلعب دورا حيويا في التخفيف من آثارها الاقتصادية. ومع ذلك، قد لا تتمكن شركات التأمين بمفردها من تحمل الخسائر الفادحة الناجمة عن الكوارث الطبيعية، مما يجعل نظام إعادة التأمين ضرورة حتمية لضمان استقرار الأسواق المالية وقدرة شركات التأمين على الوفاء بالتزاماتها تجاه المؤمن لهم.

يوجد العديد من الأخطار الطبيعية التي تخلف وراءها خسائر، ولكن هذه الأخطار تختلف في شدا ونتائجها سنتناول هنا أهم الأخطار الطبيعية الكبرى والتي تكون فادحة العواقب وكارثية الخسائر والتي تترك أثرا جسيما سواء على الأرواح أو الممتلكات.

أولا/ الزلازل: هي هزات أرضية قصيرة المدى تنتاب بعض أجزاء القشرة الأرضية في فترات متقطعة بسبب كسر أو إنزلاق الصخور الموجودة في القشرة الأرضية كما أن الزلازل تلاحظ على كامل سطح الأرض تقريبا، ولكنها تتركز في مناطق محددة دون غيرها يطلق عليها أحزمة الزلازل وتتركز هذه الأحزمة في[1]:

-حزام يمر حول المحيط الهادي من شواطئه الشرقية إلى الغربية من اليابان إلى سواحل الولايات المتحدة.

-حزام وسط آسيا يبدأ من الهيمالايا شمال الهند مارا ببكستان وإيران العراق، وممتد إلى جنوب شرقي الإتحاد السوفيتي.

-حزام جنوب أوربا يمتد من تركيا إلى يوجسلافيا إلى إسبانيا.

-حزام يتركز في وسط المحيط الأطلنطي و يؤثر على منطقتي شرق الولايات المتحدة و جزر الكاربي و سواحل أمريكا اللاتينية الشرقية.

-حزام الأخدود الأفريقي الشرقي الممتد من كينيا إلى أوغندا وشرق السودان والبحر الأحمر.

-حزام يمتد من شمال السودان إلى ليبيا فالجزائر فالمغرب.

ثانيا/الفيضانات: ويقصد بها الصبيب الاستثنائيالذي يعمر السرير الكبير للمجرى المائي، الذي يؤدي الى حدوث تغيرات جيومرفولوجية عامة بالمجرى المائي، فظاهرة الفيضانات هي احدى الطبيعية الاكثر كارثية كما يطلق على العملية الطبيعية لتدفق المياه فوق ضفاف النهر بالفيضان، ان معظم فيضانات الانهار هو دلالة لكمية وتوزيع هطول الامطار في حوض التصريف، تحدث الفيضانات نتيجة عدة عوامل:[2]

- ارتفاع مستوى البحر وذوبان الجليد.

- تسونامي : وهو موجة بحرية مدمرة تحدث بسبب نشوء زلزال في مستوى البحر.

- وجود حاجز جليد او ظاهرة جوية عنيفة وهو الذي يحدث بسبب تساقط امطار قوية المدى.

والفيضانات عدة انواع:

-الفيضانات المفاجئة: وهي فيضانات تحدث في منطقة صغيرة خلال ساعات بفعل الهطول الغزير للأمطار في المنخفضات و الصحاري و تعد هذه الفيضانات من الظواهر المكررة ذات ارتفاع المياه القليل.

---

[1]: زبار أمال، "**دور مجمعات إعادة التأمين في تغطية الاخطار الكبرى، دراسة حالة المجمع الجزائري لإعادة التأمين**" ، مذكرة ماستر، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير وعلوم تجارية، جامعة فرحات عباس سطيف1، 2014، ص 87.

[2] : منال حميطوش، منيرة بلبعاس، **الكوارث الطبيعية و انعكاساتها على المجتمع الجزائري خلال العهد العثماني 1519 /1830** ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر، تخصص تاريخ حديث، قسم التاريخ ، كلية العلوم الاجتماعية و الانسانية ، جامعة أكلي محمد أولحاج البويرة ، 2021 / 2022 ، ص ص29 /30 .

-**الفيضانات الاقليمية**: وهي فيضانات تحدث على امتداد الانهار الكبيرة و تستمر لعدة أسابيع وتكون المياه فيها مرتفعة نسبيا مما يسبب عمر مساحات واسعة.

-**الفيضانات الناتجة عن انهيار السدود**.

-**الفيضانات الساحلية**: تنجم عن الاعاصير و امواج تسونامي.

ثالثا / البراكين: هي عبارة عن فتحة كبيرة في الارض، تلفظ منها المعادن و الغازات و الحمم ، و لمواجهة هذه الكارثة يجب عليك:[1]

-ان تغادر المنزل او مكان العمل مهما كانت طبيعته .

-ان لا تحمل أيا من اغراضك او مقتنياتك الشخصية او العائلية لان الوقت لا يتسع اطلاقا .

- ان تبتعد عن المكان اذا كنت قريبا من مصدر البركان او كنت في الاتجاه الذي يمتد اليه الرماد و الغبار البركاني بفعل الرياح.

-و كذلك يجب عليك ان تحمي جهازك التنفسي من الغبار البركاني.

رابعا/ الجفاف: يدل الجفاف على سيادة فترة زمنية معينة طويلة او قصيرة من الطقس الجاف، بحيث تؤدي حالة الجفاف المستمر الى ظهور حاجة ماسة الى الماء من قبل الانسان و الحيوان و النبات، فتبدو الارض جافة ينعدم فيها الجريان السطحي للماء و نضوب العديد من الابار و العيون .[2]

و تتمثل انواع الجفاف في:

-الجفاف المناخي: يعني ان كميات التساقطات المطرية و الثلجية المحصل عليها في منطقة معينة تكون اقل من العادية، اي حدوث عجز في كمية التساقطات مقارنة مع المعدل. ويرتبط ذلك بارتفاع فترات التشميس و درجات الحرارة، مما يؤدي الى ارتفاع كمية التبخر و النتح.

-الجفاف الهيدرولوجي: يراد به عجز حاد في الموارد المائية، نتيجة شح الامطار. بحيث يلاحظ انخفاض كبير في صبيب الانهار وفي نزول مستوى المياه الباطنية عن مستواها العادي، وقد ينتهي الامر بجفاف العيون و الينابيع و نضوب مياه الابار. و يرتبط الجفاف الهيدرولوجي ارتباطا وثيقا بالجفاف المناخي، ذلك ان حدوث عجز كبير في كمية في كمية التساقطات ينجم عنه انخفاض في الموارد المائية السطحية و الباطنية.

---

[1] : عواطف الشريف شجاع الحارث، أستاذ الدراسات البيئية ، الجغرافيا الحيوية، **الكوارث الطبيعة و كيفية مواجهتها**، قسم الجغرافيا و ظم المعلومات الجغرافية، كلية الآداب و العلوم الانسانية، ص ص 16/15.

[2]: سمير القادري، **ظاهرة الجفاف–مفهومها– أسبابها و نتائجها**، ماستر البيئة و التنمية المستدامة، كلية الآداب و العلوم الانسانية بنمسيك الدار البيضاء، جامعة الحسن الثاني المحمدية ، الدار البيضاء، 2014/2013 ، ص ص 6 -7.

-الجفاف الفلاحي: يأتي اما نتيجة ندرة التهاطلات المطربة، او بفعل سوء توزيعها بين فصول السنة. وبالإمكان ان يظهر هذا النوع من الجفاف بالرغم من اهمية التساقطات أن هي جاءت متأخرة عن الدورة الزراعية او العكس (المقصود هنا الزراعة بالأراضي البورية). وهو ما يعني، ان الجفاف الفلاحي لا يتحدد بكمية الامطار وحدها، ومدى مطابقته للمتطلبات المائية للمزروعات. وللجفاف الفلاحي ارتباط وثيق بالجفاف المناخي، فانحباس المطر لمدة طويلة يؤدي الى انخفاض في مخزون التربة من الماء ،بل ومع مرور الوقت قد تجف، مما يتسبب في ذبول المزروعات وموتها. وتختلف حدة الجفاف الفلاحي وتأثيراته على المزروعات حسب نوع المناخ، ووثيرة نظامه المطري، وكذا حسب الفصول التي يحدث فيها.

خامسا/العواصف: هي عبارة عن رياح عاصفة محملة بذرات ترابية وغبار منقولة من قشرة الارض السطحية المفككة.[1]

ثانيا: أثر الكوارث الطبيعية على الاقتصاد[2]:

كان العام **2024** عاما مليئا بالكوارث الطبيعية التي أثقلت كاهل الأسواق التأمينية عالميا؛ مع تسجيل خسائر مالية فادحة وصلت إلى **320** مليار دولار أميركي، منها **140** مليار دولار مؤمّنة.

هذه الخسائر -بحسب البيانات الصادرة عن شركة**Munich Re**(شركة إعادة تأمين في ميونيخ ألمانيا، وتعد واحدة من شركات إعادة التأمين الرائدة في العالم) كانت أعلى بكثير مقارنة بمتوسط الخسائر السنوية سواء خلال العشرة أو الثلاثين عاماً الماضية، المعدلة للتضخم.

ووفق البيانات ذاتها، فإن العام **2024** يعد ثالث أكثر الأعوام تكلفة من حيث الخسائر المؤمّنة، وخامسها من حيث إجمالي الخسائر منذ العام **1980**.

شكلت الكوارث المناخية الجزء الأكبر من هذه الخسائر، حيث أسهمت بنسبة **93** بالمئة من الإجمالي و**97** بالمئة من الخسائر المؤمّنة.. وقد شملت هذه الكوارث الأعاصير القوية والعواصف الرعدية شديدة، بخلاف لفيضانات المدمرة التي ضربت بشكل خاص أميركا الشمالية وأوروبا.

[1] : عواطف الشريف شجاع الحارث، مرجع سبق ذكره، ص10.

[2]: بالأرقام "**تداعيات اقتصادية خطيرة للكوارث الطبيعية** "، سكاي نيوز عربية، (online) على موقع: **https**://www.skynewarabia.com/business/1769134.

كان للأعاصير المدارية النصيب الأكبر، حيث أسهمت وحدها بـ **135** مليار دولار من إجمالي الخسائر، و**52** مليار دولار من الخسائر المؤمّنة. وفي الولايات المتحدة وحدها تسببت الأعاصير الكبرى بخسائر بلغت **105** مليارات دولار، منها **47** مليار دولار كانت مؤمّنة.

ورغم هذه الأرقام الصادمة، كان عدد الضحايا البشرية أقل من المتوسط؛ إذ قُدّر بنحو **11** ألف شخص في **2024**، مما يعكس التحسن التدريجي في آليات الإنذار المبكر والجاهزية لمواجهة الكوارث.

ومع ذلك، كان للكوارث الثانوية، مثل الفيضانات وحرائق الغابات والعواصف الرعدية، دور كبير في دفع الخسائر نحو الارتفاع، حيث بلغت خسائرها **136** مليار دولار، منها **67** مليار دولار مؤمّنة. على الرغم من انخفاض هذه الأرقام قليلاً مقارنة بالعام السابق، إلا أنها ظلت أعلى بكثير من متوسطات السنوات العشر الأخيرة، بحسب بيانات الشركة التي اطلع عليها موقع "اقتصاد سكاي نيوز عربية."

ومن الجدير بالذكر أن العام **2024** سجل أرقاما قياسية من حيث درجات الحرارة، هذا الارتفاع التاريخي في درجات الحرارة أسهم في تفاقم الكوارث الجوية، مما زاد من حدتها وتكرارها، ودفع بالخسائر الاقتصادية إلى مستويات غير مسبوقة.

ظهر الأرقام أيضا اتجاها مقلقا يتمثل في زيادة تأثير الكوارث الثانوية على المدى الطويل، وهو ما يعكس اتجاهاً تصاعديا يفرض تحديات كبيرة على أسواق التأمين والاقتصادات العالمية. ومع استمرار تغيّر المناخ وارتفاع درجات الحرارة، من المتوقع أن يزداد الضغط على الأنظمة البيئية والاقتصادية، مما يتطلب تكاتف الجهود الدولية للحد من آثار هذه الظاهرة الكارثية.

تداعيات اقتصادية:

تخبير الاقتصاد الدولي، الدكتور علي الإدريسي، يقول في تصريحات خاصة لموقع "اقتصاد سكاي نيوز عربية"، إن من بين أبرز تأثيرات الكوارث الطبيعية على الاقتصاد العالمي:

-ارتفاع تكلفة الخسائر الاقتصادية: في **2023**، تجاوزت تكلفة الكوارث الطبيعية عالمياً حوالى **268** مليار دولار، ما يعكس الأثر المباشر على البنية التحتية والزراعة والصناعة.

-التغيرات المناخية قد تؤدي إلى انخفاض الناتج المحلي الإجمالي العالمي بمعدل **1** بالمئة سنوياً بحلول **2030** إذا استمرت وتيرتها الحالية.

-تؤثر الكوارث مثل الفيضانات والجفاف على إنتاج وتوزيع السلع، مما يرفع تكاليف النقل ويؤدي إلى نقص في الأسواق.

-الحكومات تتحمل تكاليف إعادة الإعمار والبنية التحتية المتضررة، بينما تواجه الشركات خسائر في الإنتاج والطلب في ظل صدمات اقتصادية وتوترات جيوسياسية.

-الكوارث تزيد من حالة عدم اليقين، مما يؤثر سلبًا على استثمارات الشركات وثقة المستثمرين.

ويحدد الإدريسي القطاعات الاقتصادية الأكثر تضرراً، على النحو التالي:

-القطاعالزراعي: الزراعة تعد من القطاعات الأكثر تضرراً بسبب الجفاف وتداعيات الفيضانات والأعاصير. كما أن تراجع الإنتاج يؤدي إلى نقص الغذاء وزيادة الأسعار، مما يرفع معدلات التضخم.

-البنية التحتية والنقل: الأضرار التي تلحق بالطرق والجسور والموانئ تؤدي إلى تعطل حركة البضائع والأفراد، مما يزيد من تكاليف التجارة.

-**الصناعة**: تدمير المنشآت الصناعية وانقطاع الكهرباء أو المواد الخام يسبب خسائر مالية كبيرة ويؤدي إلى تعطيل الإنتاج.

-السياحة: الكوارث الطبيعية تقلل من تدفق السياح إلى المناطق المتضررة وتؤدي إلى إغلاق الفنادق والمرافق السياحية.

-الطاقة: تدمير محطات الطاقة وخطوط الإمداد يؤدي إلى انقطاع التيار الكهربائي وارتفاع تكاليف الإنتاج.

قطاع التأمين:

أما عن قطاع التأمين، فيشير خبير الاقتصاد الدولي في معرض حديثه مع موقع "اقتصاد سكاي نيوز عربية" إلى أن هذا القطاع يمثل حالة خاصة؛ إذ يتضرر من جهة ويستفيد من جهة أخرى.

أما لجهة الخسائر المباشرة المرتبطة بالقطاع فتتمثل في (زيادة المطالبات بسبب الكوارث الطبيعية تؤدي إلى خسائر ضخمة للشركات)، مشيراً إلى أنه لتعويض خسائرها، تلجأ الشركات إلى زيادة الأقساط، مما يزيد العبء على الأفراد والشركات. كما أنه «في المناطق الأكثر عرضة للكوارث، تقلل الشركات من تغطياتها أو تفرض شروطًا أكثر صرام."

أما على صعيد الفرص المستقبلية، فإن تنامي التهديدات المرتبطة بالكوارث الطبيعية من شأنها دفع زيادة الطلب على التأمين ضد الكوارث، وبما قد يرفع من إيرادات القطاع على المدى الطويل، إذا تم استحداث حلول مرنة ومبتكرة.

تظهر بيانات شركة أخرى، وهي شركة**Swiss Re**السويسرية لإعادة التأمين، تشير إلى أن الأعاصير والعواصف الرعدية الشديدة والفيضانات رفعت الخسائر المؤمنة إلى أكثر من **100** مليار دولار للعام الخامس على التوالي.

لكن الشركة أعطت متوسطات خسائر أقل نسبيا من التي رصدتها نظيرتها**Munich R**، وذلك عند **135** مليار دولار أميركي) مقارنة بـ **140** مليارا بالنسبة لـ**Munich Re**.

كذلك تشير بيانات الشركة ذاتها إلى أنه كان لإعصار هيلين وإعصار ميلتون تأثير شديد على الولايات المتحدة، مما أدى إلى خسائر مؤمنة تقدر بنحو **50** مليار دولار. كما أن الفيضانات الكبرى التي ضربت أوروبا والشرق الأوسط تسببت في خسائر مؤمنة تقدر بنحو **13** مليار دولار أميركي حتى ديسمبر الماضي.

وقال رئيس قسم مخاطر الكوارث في الشركة، بالز جروليموند ، في بيان منشور عبر موقعها الإلكتروني:

-للعام الخامس على التوالي، تجاوزت الخسائر المؤمّنة الناتجة عن الكوارث الطبيعية حاجز **100** مليار دولار.

-يعود جزء كبير من هذا العبء المتزايد إلى التركيز الكبير للأصول ذات القيمة العالية في المدن الكبرى، مثل المباني والمرافق التجارية والبنية التحتية، بالإضافة إلى ارتفاع تكاليف إعادة الإعمار.

-إضافة إلى ذلك، يلعب تغير المناخ دوراً متزايداً في تهيئة الظروف التي تؤدي إلى وقوع العديد من الكوارث التي شهدناها هذا العام.

-لذلك، يجب أن تكون الأولوية للاستثمار في تدابير التخفيف من آثار الكوارث والتكيف معها.

الفرع الثاني: تحديات التأمين على المخاطر الطبيعية[1].

يلعب التأمين دورا مهما في تعزيز الرفاهية الاقتصادية. فالكيان الذي يتجنب المخاطر يكون على استعداد لدفع مبلغ يفوق الخسارة المتوقعة لنقل المخاطر إلى كيان آخر لديه قدرة أفضل على تجميع المخاطر. يعود ذلك إلى أن المستهلك الذي يتجنب المخاطر يستفيد من توزيع الثروة عبر أوضاع مختلفة (مثل حالة وقوع كارثة وحالة عدم وقوعها) أكثر من تركيزها في وضع واحد. بعبارة أخرى، يرغب المستهلك في تحويل الدخل

[1]: كارولين كوسكي،"**دور التأمين ضد الكوارث الطبيعية في التعافي والحد من المخاطر، المراجعة السنوية لاقتصاديات الموارد**"، جامعة بنسلفانيا، 2018، المتاح على:https:// www.annualreviews.org، بتاريخ 2025/03/05، الساعة 17:00.

من الحالات التي يكون فيها المنفعة الحدية للدخل منخفضة (أي في غياب الكارثة) إلى الحالات التي يكون فيها أعلى (أي عند وقوع الكارثة).

مع ذلك، لا يمكن نقل جميع المخاطر. فبعض المخاطر أكثر قابلية للتأمين أو لتجميعها ضمن محفظة تأمينية مقارنة بغيرها) للمزيد حول هذا الموضوع، وفيما يلي أقدم خمسة شروط مثالية يجب أن تتوفر لضمان إمكانية التأمين على المخاطر:

1.وجود درجة من العشوائية في حدوث الخسائر وحجمها.

2.أن تكون المخاطر مستقلة، ذات توزيع محدد الذيل، ويمكن قياسها كميًا.

3.إمكانية تحديد الخسائر.

4.وجود مستوى محدود من الاختيار العكسي أو الخطر الأخلاقي.

5.توازن العرض والطلب (أي استقرار السوق).

عندما تتوفر هذه الشروط، يمكن أن يوجد سوق تأمين يعمل بكفاءة. لكن الكوارث الطبيعية قد تخرق جميع هذه المعايير، خاصةً المعيار الثاني، وهو الأكثر إشكالية. سأناقش المعايير الأربعة الأخرى أولًا.

العشوائية في حدوث الخسائر:

يقوم التأمين على فرضية أن الخسارة تحدث بشكل عشوائي؛ فمن الواضح أنه إذا كانت الخسارة مؤكدة الحدوث، فلا يمكن نقلها بتكلفة أقل من قيمتها الكاملة، رغم أن العديد من الكوارث الطبيعية تظل عشوائية من حيث توقيتها وحجمها وموقعها، إلا أن هناك استثناءات. على سبيل المثال، أدى ارتفاع مستوى سطح البحر وتغير المناخ إلى جعل بعض المخاطر أكثر يقينًا وأقل عشوائية، ومن الأمثلة البارزة على ذلك "الفيضانات في الأيام المشمسة" التي تحدث في المجتمعات الساحلية بسبب المد والجزر العالي. عندما يصبح حدوث الفيضانات أمرًا متوقعًا، يصبح التأمين عليها أكثر صعوبة. فحين تكون الخسائر حتمية، تتعرض إمكانية التأمين للخطروإمكانية تحديد الخسائر.

يشير هذا المعيار إلى وجوب قدرة شركات التأمين على تحديد مقدار التعويض المستحق للمؤمن عليه بطريقة غير مثيرة للجدل. في وثائق التأمين التعويضي، حيث يكون مبلغ التعويض مساويًا للخسارة، عادةً ما يزور خبير التأمين العقار المتضرر لتقدير الأضرار. ومع ذلك، عندما تكون الخسائر ناتجة عن عدة مخاطر، قد لا يكون جميعها مشمولا في الوثيقة، فإن تحديد الضرر يصبح مشكلة معقدة. على سبيل المثال، بعد إعصار كاترينا عام **2005**، والذي ضرب أجزاءً من الولايات المطلة على خليج المكسيك، دُمرت العديد من المنازل

بالكامل. كان التأمين على المنازل يغطي الأضرار الناجمة عن الرياح، ولكنه لا يغطي الأضرار الناتجة عن العواصف البحرية. ونظرًا لأن الرياح والأمواج اجتمعتا معًا لتدمير الساحل، فقد نشأت عدة نزاعات قانونية حول قيمة المطالبات بعد العاصفة.

الاختيار العكسي والخطر الأخلاقي:

الشرط الرابع، أي الحد من الاختيار العكسي والخطر الأخلاقي، يتعلق بالمعلومات والحوافز الخاصة بالمؤمن عليه.

الاختيار العكسي يحدث عندما يكون لدى المؤمن عليه معلومات أكثر عن مخاطره مقارنة بشركة التأمين. في مثل هذه الحالات، يمكن أن ينهار السوق إذا كانت أسعار التأمين مرتفعة جدًا بالنسبة للأفراد ذوي المخاطر المنخفضة، ولكنها ليست مرتفعة بما يكفي لتكون مربحة لتغطية الأفراد ذوي المخاطر العالية فقط. لكن في حالة العديد من الكوارث، قد يكون لدى شركات التأمين معلومات أفضل عن المخاطر مقارنة بالمؤمن عليهم، مما يقلل من هذه المشكلة.

الخطر الأخلاقي يحدث عندما يؤدي وجود التأمين إلى تشجيع المؤمن عليه على التصرف بسلوك أكثر خطورة، نظرًا لأنه يعلم أنه سيتم تعويضه عن أي خسارة. يؤدي ذلك إلى رفع تكلفة التأمين على الشركة إلى مستويات تفوق الأسعار المقدرة. غالبًا ما يكون هذا هو السبب وراء استخدام نظام التحمل الذاتي (deductibles)الذي يترك جزءًا من المخاطر على عاتق المؤمن عليه كحافز لاتخاذ احتياطات مناسبة.

ارتباط الخسائر وتوزيعها الثقيل الذيل:

من أجل تحقيق فوائد تجميع المخاطر، يجب أن تكون الخسائر مستقلة وذات توزيع محدود الذيل. وفقا لقانون الأعداد الكبيرة ونظرية الحد المركزي، فإن متوسط المطالبات يقترب من القيمة المتوقعة عندما تزداد العقود التأمينية، ويكون التوزيع الكلي للخسائر طبيعيا أو محدود الذيل، ولكن للأسف، فإن أضرار الكوارث الطبيعية تعرف بكونها ذات توزيع ثقيل الذيل ومرتبطة مكانيًا.

التوزيع الثقيل الذيل يعني أن احتمالية وقوع حدث كارثي كبير تنخفض ببطء، وأن الحدث الأكثر تطرفًا قد يكون أكبر بعدة أضعاف من ثاني أكثر الأحداث تطرفًا. أثبتت الأبحاث التجريبية أن أضرار الزلازل وحرائق الغابات والفيضانات تتبع هذا النمط. بالإضافة إلى ذلك، فإن الأضرار الناجمة عن الكوارث الطبيعية تكون مترابطة مكانيًا، حيث تتأثر العديد من العقارات والأفراد بنفس الحدث، مما يزيد من صعوبة إدارة المخاطر.

التحديات التي تواجه سوق التأمين:

لكي تظل شركة التأمين قادرة على الوفاء بالتزاماتها، يجب أن تمتلك رأس مال كافيًا لدفع المطالبات في سنوات الكوارث الكبرى، حيث قد تتجاوز المطالبات الإيرادات السنوية بشكل كبير. وعلى عكس التأمينات الأخرى، مثل تأمين السيارات، حيث تغطي الأقساط السنوية المطالبات السنوية، فإن التأمين ضد الكوارث يتطلب بناء احتياطيات مالية ضخمة، أو شراء إعادة التأمين، أو استخدام أدوات مالية أخرى مثل السندات الكارثية. لكن هذه الحلول تزيد من تكلفة التأمين، مما قد يجعل سعر التأمين مرتفعًا جدًا مقارنة بما يمكن للمستهلكين دفعه. في الحالات القصوى، قد يكون من الأفضل عدم تقديم أي تأمين بدلاً من تقديمه بتكلفة مرتفعة للغاية.

حلول بديلة:

التعاون مع القطاع العام: يمكن لشركات التأمين العمل مع الحكومات للحد من المخاطر من خلال تحسين البنية التحتية ووضع سياسات وقائية.

التأمين البارامتري: يوفر دفعات محددة سلفا عند وقوع حدث معين، مثل سرعة رياح معينة أو تجاوز مستوى فيضان معين، مما يقلل من تكاليف التقييم ويسرع عملية الدفع.

السندات الكارثية: تستخدم في الأسواق المالية لتحويل مخاطر الكوارث إلى المستثمرين، حيث بلغت قيمة سوق السندات الكارثية **30** مليار دولار في **2018**، وتُستخدم بشكل رئيسي لحماية شركات التأمين والجهات الحكومية.

المطلب الثاني : أليات إعادة التأمين في تغطية الكوارث الطبيعية

فيهذا المطلب سوف نتطرق في الفرع الاول الى نماذج إعادة التأمين الخاصة بالكوارث، و في الفرع الثاني سوف يتم التطرق الى دور صناديق الكوارث و التحالفات الدولية في دعم اعادة التأمين.

الفرع الأول: نماذج إعادة التأمين الخاصة بالكوارث

تتمثل نماذج إعادة التأمين الخاصة بالكوارث في النقاط التالية:

1-سندات الكوارث:(Catastrophe Bonds – CAT Bonds)

هي أدوات مالية طورت من قبل شركات التأمين وإعادة التأمين لنقل المخاطر إلى الأسواق المالية، يتم إصدارها عبر كيان خاص مستقل(Special Purpose Vehicle – SPV)، مما يضمن فصل أصول المستثمرين عن المخاطر المالية لشركة التأمين، يستثمر حاملو السندات في هذه الأدوات مقابل عوائدمالية،

لكنهم يواجهون احتمال خسارة رأس المال أو الفوائد إذا وقعت الكارثة المؤمنة، يحتفظ رأس المال في حساب مضمون حتى انتهاء مدة السند أو تحقق الحدث الكارثي، حيث تحوَل الأموال لدفع التعويضات.

تمثل السندات الكارثية بديلا فعالا لإعادة التأمين التقليدي، حيث توفرت نوعا في مصادر رأس المال، مما يقلل من الضغط على شركات إعادة التأمين التيقد تواجه قيودا في تغطية المخاطر الكارثية، كما تتميز هذه السندات بزيادة الشفافية والسيولة في الأسواق المالية، مما يساعد على تقليل التقلبات في أسعار إعادة التأمين التقليدي وتحسين كفاءة السوق.[1]

2-الصناديق الاحتياطية:(Reserve Funds)

وهو احتياطي يتم تخصيصه قبل وقوع الكوارث (Pre-Event Reserve) من قِبل شركات التأمين لمواجهة الخسائر الناتجة عن الكوارث الطبيعية، مع إمكانية الاستفادة من مزايا ضريبية لتخفيف الأعباءا لمالية عنها، وتعتبر صناديق الاحتياط كمكمل وبديل جزئي لإعادة التأمين التقليدي، فشركات التأمين في بعض الحالات قد تحتاج إلى الاحتفاظ بجزء من المخاطر وعدم الاعتماد الكلي على إعادة التأمين، وهنا تظهر أهمية الاحتياطيات الداخلية، كما أنه في بعض الأنظمة، مثل صندوق فلوريدا لإعصار الكوارث (FHCF)، يتم الجمع بين صناديق الاحتياط وإعادة التأمين الحكومي لتوفير حماية أوسع للسوق.[2]

3-إعادة التأمين المدعوم حكوميا(Government-Supported Reinsurance):

هو نموذج تتدخل فيه الحكومة كمعيد تأمين نهائي لتغطية المخاطر الكارثية التيقد لا تستطيع شركات التأمين الخاصة تحملها بمفردها، في هذا النموذج، تعمل الحكومة كجهة محايدة للمخاطر، مما يعني أنها لا تفرض رسوما إضافية على أقساط إعادة التأمين، وذلكب فضل قدرتها على الاقتراض بتكاليف منخفضة عند وقوع الكوارث الكبرى، يساعد هذا النهج في جعل التأمين أكثر استدامة ومتاحا بأسعار معقولة، مما يحفز شركات التأمين الخاصة على المشاركة دون الحاجة إلى رفع الأقساط بشكل كبير أو الانسحاب من السوق.

يلعب هذا النظام دورا محوريا في تحقيق التوازن بين الاستقرار المالي لشركات التأمين وحماية الأفراد من الخسائر الفادحة من خلال توفير إعادة تأمين بأسعار تعكس القيمة الفعلية للخسائر المتوقعة، تسهم الحكومة

[1]Yang Zhao, Jin-Ping Lee, Min-Teh Yu, **Catastrophe risk**, **reinsurance and securitized risk-transfer solutions**: **a review**, China Finance Review International, Volume 11 Issue 4, 2021, pp 457-458.

[2]Kay A. Cleary, FCAS, MAAA andJudy Pool Boutchee, Reserving for Catastrophes, PP 27-30, on site: https://www.casact.org/sites/default/files/database/forum_02fforum_02ff025.pdf.

في تقليل المخاطر المالية التي تواجهها شركات التأمين، مما يؤدي إلى توفير تغطية تأمينية ميسورة التكلفة للمجتمعات المعرضة للكوارث، كما يساعد هذا النموذج في توزيع المخاطر بين القطاعين العام والخاص، مما يعززا ستقرار سوق التأمين ويحد من مخاطر الإفلاس لشركات التأمين بسبب الخسائر الكبيرة.[1]

الفرع الثاني: دور صناديق الكوارث والتحالفات الدولية في دعم إعادة التأمين.

أولا: دور صناديق الكوارث في دعم إعادة التأمين

يتمثل في نشر الأدوات والآليات المالية للحد من تأثير الكوارث الطبيعية على التدفقات المالية للحكومات والمؤسسات، وينقسم إلى تمويل مسبق (ex-ante) وتمويل بعد وقوع الكارثة(ex-post)، حيث يعد التمويل المسبق أكثر كفاءة وفعالية مقارنة بآليات التمويل بعد وقوع الكوارث Ex-Post) (Financing، نظرا لسرعتها في الاستجابة وتقليل الأثر المالي على الاقتصادات المتضررة[2]، ومن أهم نماذج صناديق الكوارث العالمية:[3]

1. الصندوق الكاريبي للتأمين ضد الكوارث:(CCRIF SPC) تأسس عام 2007 كأول صندوق تأمين سيادي متعدد الدول، حيث يقدم تعويضات سريعة للدول المتضررة مثل دفع 1.9 مليون دولار لفانواتو بعد إعصار "بام."
2. **مرفق التأمين ضد المخاطر في إفريقيا:**(ARC) يوفر تغطية ضد الجفاف والأعاصير والفيضانات للدول الأعضاء في الاتحاد الإفريقي، مع نموذج يعتمد على التأمين المعلمي (Parametric Insurance).
3. **شركة المحيط الهادئ للتأمين ضد الكوارث** (PCRIC): تأسست عام 2012 لتوفير تأمين سيادي ضد الأعاصير والزلازل للدول الجزرية في المحيط الهادئ.

[1]Y. Paudel, W.J.W. Botzen, J.C.J.H. Aerts and T.K. Dijkstra, **Risk allocation in a public–private catastrophe insurance system**: **an actuarial analysis of deductibles**, **stop–loss**, **and premiums**, J Flood Risk Management, 8 (2015),PP 118–120.

[2]United nations ESCAP, **Disaster Risk Financing**: **Opportunities for Regional Cooperation in Asia and the Pacific**, PP 3-4. on site: https://www.unescap.org/sites/default/d8files/knowledge-products/Disaster%20Risk%20Financing%20Oportunities%20for%20Regional%20Cooperation%20in%20Asia%20and%20the%20Pacific.pdf

[3]Ibid, PP 17, 26, 27.

ثانيا: دور التحالفات الدولية في دعم إعادة التأمين

تلعب التحالفات الدولية دورا محوريا في تعزيز قطاع إعادة التأمين من خلال توحيد المعايير العالمية، تحسين كفاءة توزيع المخاطر، ودعم الأسواق الناشئة، وعليه فإن إعادة التأمين الدولية توفر آلية أساسية لنقل المخاطر بين الدول، مما يساهم في تقليل التأثير المالي للكوارث الطبيعية وتعزيز الاستقرار الاقتصادي في المناطق المتضررة.[1]

كما أن التحالفات الدولية تسهم في تجاوز التحديات التنظيمية والثقافية التي تواجه شركات إعادة التأمين عند العمل عبر الحدود، حيث تساعد هذه التحالفات في تطوير سياسات موحدة تتيح للشركات العمل بسلاسة في أسواق متعددة، مثل السياسات المعتمدة في الأسواق الأوروبية مقارنة بالأسواق الأمريكية.[2]

إضافة إلى ذلك، فإن كبر شركات إعادةالتأمين مثلSwiss Reو Munich Reو Allianz تلعب دورًا أساسيا في دعم الأسواق الناشئة عبر الشراكات الدولية والمشاريع المشتركة، والتي تتيح مشاركة المخاطر وتوسيع نطاق التغطية التأمينية بطريقة مستدامة (ص. 1230-1235). وتعد هذه الآليات ضرورية لتوفير رأس المال اللازم لمواجهة الكوارث، وتعزيز قدرة الدول النامية على التعامل مع الأزمات المالية الناجمة عنها.[3]

المطلب الثالث: تجارب دولية في استخدام إعادة التأمين لإدارة الكوارث الطبيعية

قمنا بتقسيم هذا المبحث الى فرعين حيث في الفرع الأول قمنا بدراسة حالة لدول متقدمة وكيفية التعامل مع المخاطر الكوارث الطبيعية عبر إعادة التأمين والفرع الثاني قمنا بدراسة حالة لدول نامية وكيفية التعامل مع المخاطر الكوارث الطبيعية عبر إعادة التأمين.

الفرع الأول: دراسة حالة لدول متقدمة في التعامل مع المخاطر الكوارث الطبيعية عبر إعادة التأمين.

أولا: دراسة حالة ألمانيا

1شركة Hannover Re و Global Para metrics: تعلن عن إطلاق صندوق جديد للتأثير، صندوق الكوارث الطبيعيةDeutschland (**NDF**)

[1]Charles E. Moes, Jr., moderator, "**International Reinsurance**," Record of Society of Actuaries 19, no. 2 (1993), PP 1217.

[2]Ibid, P 1223.

[3]Ibid, PP 1230-1231.

أعلنت شركة**Global Para metrics (GP)**، المزود لحلول الحماية البارا مترية ضد مخاطر المناخ في الأسواق النامية، ووزارة التعاون الاقتصادي والتنمية الألمانية(**BMZ**) ، بالشراكة مع بنك التنمية الألماني(**KfW**) وشركة **Hannover Re**، عن تشكيل صندوق الكوارث الطبيعية**Deutschland (NDF)** .

أعلنت الجهات المذكورة أعلاه عن إنشاء صندوق الكوارث الطبيعية**Deutschland (NDF)**، وهو صندوق يهدف إلى مواجهة مخاطر الكوارث الطبيعية والتغير المناخي في الأسواق النامية، التي تتأثر بشكل غير متناسب بالأحداث الجوية القاسية.

يدار الصندوق بشكل نشط من قبل فريق**Global Para metrics**، وقد حصل على التزامات أولية بقيمة **25** مليون يورو من**BMZ**، وسيركز على الاستثمار في أدوات تحويل المخاطر المتعلقة حصريًا بالكوارث الطبيعية والمخاطر المناخية في الأسواق النامية، يعتمد الصندوق على تجربة**NDF UK**، الذي تم إطلاقه في يناير **2018** برأسمال **25** مليون جنيه إسترليني من وزارة التنمية الدولية البريطانية.**(DfiD)**

وفي خطوة غير مسبوقة، التزمت**Hannover Re**، إحدى أكبر مجموعات إعادة التأمين في العالم، بتقديم **50** مليون دولار أمريكي كطاقة استيعابية إضافية للصندوقين[1].

دور القطاع الخاص في تمويل مخاطر الكوارث

يشير التزام **Hannover Re**إلى الفرص المتاحة أمام المستثمرين في القطاع الخاص للمشاركة في تمويل مخاطر الكوارث في الأسواق غير المستغلة، مما يساهم في تقليل تأثير الكوارث المرتبطة بالمناخ على الأعمال والمجتمعات، وبناء القدرة على الصمود، وتسريع التعافي، إلى جانب تحقيق عوائد تجارية للمستثمرين.

2 :عن شركة Hannover Re:

تعد **Hannover Re**واحدة من كبرى شركات إعادة التأمين في العالم، حيث تقدم خدمات إعادة التأمين في جميع مجالات التأمين على الممتلكات، والتأمين ضد الحوادث، والتأمين على الحياة والصحة. يعمل لديها حوالي **3,900** موظف حول العالم، ويقوم فرعها**E+S Rück**بكتابة الأعمال في السوق الألمانية.

[1] Hannover Re. Germany.Global parametrice and HannoverRe Announce The Launch of a new lmpact Fund the Natural Disaster Fund (NDF) Deutschland. Hannover Re. Published December 9 ،2019.

تأسستHannoverReعام **1966**، وهي معروفة بأنها شريك موثوق للحلول المبتكرة في إدارة المخاطر، بفضل علاقاتها الوثيقة مع العملاء وقوتها المالية. وقد منحتها وكالات التصنيف الأكثر صلة بصناعة التأمين تقييمات مالية قوية:

" **AA–**قوي جدا" منStandard & Poor's

" **A+–**متفوق" منA.M. Best

شركة إعادة التأمين "هانوفر ري" تعتقد أن هناك احتمالا لزيادة "صاروخية" في الطلب على إعادة التأمين، مع إمكانية زيادة الطلب بأكثر من **10** مليارات يورو إذا تم تنفيذ التأمين الإجباري ضد المخاطر الطبيعية في ألمانيا[1].

3: مناقشة التأمين الإجباري ضد الكوارث الطبيعية في ألمانيا

تجري ألمانيا مناقشات حول الحاجة إلى زيادة تغطية التأمين ضد المخاطر الطبيعية، مثل الظواهر الجوية القاسية والكوارث الطبيعية.

شهدت البلاد في السنوات الأخيرة ارتفاعًا في تكاليف المطالبات الناجمة عن الأحوال الجوية القاسية، وخاصة العواصف الرعدية، وهطول الأمطار، والفيضانات، والبرد.

حاليا، حوالي نصف العقارات في ألمانيا فقط تمتلك تغطية تأمينية ضد المخاطر الطبيعية، بينما تظل الفيضانات والغمر بالمياه من بين المخاطر الأقل تأمينًا.

بسبب هذا النقص، تمت إثارة موضوع التأمين الإجباري ضد المخاطر الطبيعية عدة مرات في السنوات الأخيرة.

4 :دور "هانوفر ري" وسوق إعادة التأمين:

على الرغم من ذلك، يبدو أن "هانوفر ري" تدعم تنفيذ هذه الخطوة، حيث تتوقع زيادة كبيرة في الطلب على إعادة التأمين إذا تم إقرار التأمين الإجباري.

أوضحت الشركة التابعة لها في ألمانيا، "**E+S Rückversicherung AG**"، أنه إذا تم تنفيذ هذا الإجراء، فقد يؤدي ذلك إلى "ارتفاع صاروخي في الطلب على إعادة التأمين".

[1] Evans. Steve.compulsory Natural Peril Cover Would Unlock E 10bn+in Reinsurance Demand Hannover Re Artemis .bm .Published 2023.

وتقدر "**E+S Rück**" أن الطلب الإضافي على تغطية إعادة التأمين ضد الكوارث الطبيعية قد يتجاوز **10** مليارات يورو، لتلبية الحاجة إلى التأمين الإجباري ضد المخاطر الطبيعية في ألمانيا.

قد يوفر هذا فرصة كبيرة لكبار لاعبي إعادة التأمين في ألمانيا، وربما للسوق العالمي لإعادة التأمين وحتى لقطاع الأوراق المالية المرتبطة بالتأمين(**ILS**) ، إذا كانت الأسعار كافية لنقل المخاطر إلى الأسواق المالية.

من المعروف أن شركات إعادة التأمين الألمانية الكبرى لديها شهية لاستيعاب المخاطر في سوقها المحلي، مما أدى إلى إبقاء الأسعار منخفضة نسبيًا على الرغم من ارتفاع تكاليف الخسائر.

لذلك، من المرجح أن يذهب الطلب الإضافي على إعادة التأمين ضد الكوارث في ألمانيا إلى كبار اللاعبين التقليديين في السوق، الذين يمكنهم الاستفادة من حجم ميزانياتهم العمومية للبقاء في الصدارة.

5 :زيادة الطلب حتى بدون التأمين الإجباري:

من الجدير بالذكر أن "هانوفر ري" تتوقع زيادة في الطلب على إعادة التأمين ضد الكوارث الطبيعية بقيمة تزيد عن مليار يورو خلال تجديدات العقود المقبلة في ألمانيا، حتى دون تنفيذ التأمين الإجباري، ما يعكس تزايد الحاجة إلى تغطية المخاطر المناخية في البلاد.

ثانيا: دراسة حالة اليابان

حدثت كارثة زلزال وتسونامي توهوكو **2011** في **11** مارس عام **2011**. وقع زلزال بقوة **9.0** درجة بمقياس ريختر قبالة ساحل سانريكو في اليابان، ليكن بذلك أكبر زلزال في تاريخ اليابان المسجل. نتج عن هذا الزلزال موجات تسونامي تسببت في أضرار جسيمة للعديد من المواقع، بما في ذلك المناطق الساحلية في منطقة توهوكو بجانب المحيط الهادئ. قد تتذكر الحادث الذي وقع في محطة فوكوشيما دايئتشي للطاقة النووية نتيجة لهذا الزلزال والتسونامي.

أولا: أضرار زلزال وتسونامي اليابان[1]:

-تسبّب زلزال وتسونامي اليابان في حدوث عدّة أضرار، ومن ضمنها:

-تسبّب في حدوث أمواج تسونامي التي أدت إلى تدمير جزء كبير من الساحل الياباني.

-تسبّب تحرك التسونامي شرقاً عبر المحيط الهادئ في تعرّض هاواي للتدمير، بالإضافة إلى أنّه ألحق أضراراً بأجزاء من الساحل الغربي للولايات المتحدّة الأمريكيّة.

[1]: جواحجه ، أضرار أحمد، **بحث عن تسونامي في اليابان**، علوم الأرض، ظواهر طبيعية.

-تسبّب في تدمير ما يزيد عن **120** ألف مبنى، وتدمير ما يقارب **278** ألف مبنى بشكل نصفي، وتدمير حوالي **726** ألف مبنى بشكل جزئي، كما تُقدّر الخسائر الماليّة المباشرة بنحو **199** مليار دولار.

-بلغ إجمالي العدد الرسمي للقتلى وللمسجلين في عداد المفقودين ما يقارب **20.000** شخص على الأقلّ، مُعظمهم من عدّة محافظات بما في ذلك محافظة مياغي التي شهدت أكبر الخسائر، حيث عانت من قتل أو فقد ما يقارب **10.800** شخص، وإصابة **4.100** آخرون.

ثانيا: تغطية شركات اعادة التأمين أضرار الزلزال وتسونامي اليابان[1]:

أعلنت شركة ميونيخ ري أنها قدرت عبء المطالبات المترتبة عليها نتيجة الزلزال والتسونامي في اليابان بنحو **1.5** مليار يورو **[2.128 مليار دولار]**، بعد الاسترداد وقبل الضرائب.

ونتيجة لذلك، أعلنت شركة ميونيخ ري أن "هدفها لتحقيق أرباح تبلغ نحو **2.4** مليار يورو **[3.4ملياردولار]** للسنة المالية **2011** لم يعد من الممكن تحقيقه."

وكما أشارت معظم الشركات المتضررة من الكارثة، أشارت شركة ميونيخ ري أيضًا إلى أن "تقدير الخسائر الأولي يعتمد فقط على النمذجة. ونظرًا لحجم الدمار، واحتمالية حدوث هزات ارتدادية أخرى، وصعوبة عمليات التطهير، سيستغرق الأمر أسابيع عديدة قبل تقييم الخسائر ووصول جميع إشعارات المطالبات من شركات التأمين الرئيسية اليابانية."

أوضحت النشرة أيضا أن "العديد من تغطيات إعادة التأمين لا تُطبق إلا بعد تكبد شركات إعادة التأمين خسائر فادحة". لذلك، "لن يتضح إلا لاحقًا ما إذا كانت شركات إعادة التأمين تتأثر بالخسائر بموجب اتفاقيات معينة، وإلى أي مدى. وتنشأ المزيد من الشكوك نتيجةً لتأثير انقطاعات الأعمال التي يعاني منها المنتجون الصناعيون اليابانيون على التدفقات الدولية للسلع وسلاسل التوريد."

وأشار تورستن جيوورك، الرئيس التنفيذي لشركة ميونيخ ري لإعادة التأمين، إلى أن الزلزال الذي بلغت قوته **9.0** درجة على مقياس ريختر في **11** مارس/آذار ضرب الساحل الشمالي الشرقي لجزيرة هونشو الرئيسية، وتبعه تسونامي هائل دمر عدداً من المدن والبلدات على طول الساحل الشمالي الشرقي لليابان.

[1] lnsurane Journal.Munich Re Estimates Japan Ouake.Tsunami Claims over S 2 Billon. lnsurancejoural.2025/03/23 تاريخ التشر .

وأضاف أن "الزلزال لم يكن الأقوى على الإطلاق الذي تم تسجيله في اليابان فحسب، بل كان أيضا رابع أقوى زلزال تم قياسه على الإطلاق في أي مكان في العالم."

وأضاف: "هذا يوضح حجم الخسائر والمعاناة. نعرب عن تعاطفنا الكامل مع الشعب الياباني وعملائنا هناك". وأشار جيوريك أيضًا إلى أن علاقات ميونيخ ري التجارية مع شركات التأمين اليابانية تعود إلى عام **1912**، وأن شركة إعادة التأمين ستواصل "توفير طاقاتها لعملائنا في اليابان ودعمهم في مواجهة الخسائر. يُمكن الاعتماد علينا، لا سيما في مثل هذه الظروف، ونحن على تواصل وثيق مع عملائنا."

صرحت شركة ميونيخ ري أن معظم الخسائر التي تتوقعها ستنجم عن تغطية الأعمال التجارية. وأضافت أنه "باستثناء التغطيات التأمينية الممنوحة من شركات التأمين المتبادلة، يُقدم تأمين الزلازل للمباني السكنية في اليابان حصريا من خلال مجمع الزلازل الياباني، الذي تؤمنه الدولة اليابانية بالتعاون مع شركات تأمين يابانية خاصة. وبسبب اللوائح الرقابية، قد لا تُنقل مخاطر مجمع الزلازل إلى سوق إعادة التأمين الدولية." وفيما يتعلق بالأزمة النووية المستمرة في محطة فوكوشيما للطاقة، ذكرت شركة ميونيخ ري أن "قطاع التأمين الخاص لن يتأثر بشكل كبير بالحوادث."

باعتبارها أكبر شركة إعادة تأمين في العالم، عادةً ما تتكبد ميونيخ ري أكبر الخسائر. وتبلغ مطالباتها المتوقعة ضعف مطالبات سويس ري تقريبًا.

وبالإضافة إلى الخسائر التي تكبدتها شركة ميونيخ ري في اليابان، تأثرت الشركة أيضًا "بالخسائر الكبيرة الناجمة عن الزلزال في نيوزيلندا، والفيضانات في بريسبان، والإعصار ياسي في أستراليا."

أشارت شركة إعادة التأمين إلى أنه مع "الخسائر المتوقعة جراء الزلزال والتسونامي في اليابان، يبلغ عبء الخسائر الكبرى الناجمة عن الكوارث الطبيعية أكثر من **2.5** مليار يورو [**3.55** مليار دولار أمريكي] (بعد استرداد الخسائر وقبل الضرائب)، متجاوزةً بذلك بكثير الحجم المتوقع لهذه الفترة. وهذا يعني أن هدف الربح لعام **2011**، والبالغ حوالي **2.4** مليار يورو، لم يعد قابلاً للتحقيق."

أصدرت بعض شركات التأمين وإعادة التأمين الرائدة في العالم تقديرات أولية عن الخسائر التي ستتكبدها جراء الزلزال الذي ضرب اليابان في الحادي عشر من مارس/آذار، ومن المتوقع أن تفعل المزيد من الشركات الشيء نفسه خلال الأسابيع القليلة المقبلة.

وفيما يلي تقديرات خسائر الشركة الصادرة حتى الآن[1]:

Munich Re – €1.5 billion ($2.1 billion)

Swiss Re – $1.2 billion

Chartis – $700 million

PartnerRe – $500 million

Hannover Re – € 250 million [$357 million]

Everest Re – $320 million

Axis Capital – $285 million

SCOR – €185 million [$264 million]

RenaissanceRe – $220 million

ACE – $200 million–$250 million

Amlin – £80–£150 million ($130–$244 million)

Transatlantic – $240 million

Aspen – $160 million

Validus – $139 million

Flagstone Re – $80 million–$130 million

Montpelier Re – $126 million

Endurance – $125 million

Hiscox – $100 million

Alterra – $60 million–$100 million

Platinum – $87 million

Argo – $60 million

Chaucer – £27.5 million [$45 million]

[1] claims Journal.Summary of Re /lnsurers Loss Estimates from Japan s Earthquake Tsunami. lusurance Journal, Publication date 19/04/2011.

Novae – $25 million–$40 million

Omega – $23.6 million

الحد الأدنى الإجمالي: **7.57** مليار دولار

ثالثا: دراسة حالة الولايات المتحدة:

1 :اعصار هارفي:

قدّر خبراء نمذجة المخاطر في شركة**RMS**خسائر الصناعة الناتجة عن تأثيرات إعصار هارفي على كل من التأمين وإعادة التأمين الخاص والعام بنحو **35** مليار دولار، مع الحد الأعلى المقدر بـ **40** مليار دولار، ومن المتوقع أن تصل الخسائر إلى برنامج التأمين ضد الفيضانات الوطني (**NFIP**) إلى حوالي **10** مليارات دولار[1].

من المتوقع أن تكون خسائر التأمين وإعادة التأمين جزءًا صغيرًا من إجمالي الخسائر الاقتصادية، التي يقدرها**RMS**ما بين **70** مليار دولار و**90** مليار دولار.

تتراوح تقديرات خسائر إعصار هارفي في الصناعة بين **25** إلى **35** مليار دولار، مع الحد الأعلى المقدر بـ **40** مليار دولار، بما في ذلك الخسائر الإجمالية لـ**NFIP**التي تتراوح بين **7** إلى **10** مليار دولار. يشمل التقدير الخسائر المؤمنة الناتجة عن الرياح، وارتفاع مستوى البحر، والأضرار الناجمة عن الفيضانات الداخلية، في تكساس ولويزيانا فقط.

قال مايكل يونغ، رئيس قسم نمذجة المناخ في" :**RMS**على الرغم من أن هارفي كان إعصارًا من الفئة الرابعة عند وصوله إلى اليابسة، فإن نقطة الوصول على ساحل تكساس أقل كثافة سكانية من المناطق الساحلية الأخرى، مما قلل من حجم الخسائر الإجمالية المتعلقة بالرياح والارتفاع."

وأضاف يونغ: "تصرف العاصفة كان تقريبًا دون سابقة، وقد حطم هارفي بالفعل جميع السجلات الأمريكية للأمطار الغزيرة الناجمة عن الأعاصير المدارية. حيث بلغ إجمالي الأمطار التي شهدتها المنطقة **51** بوصة (**129سم**)، وهو ما يتجاوز بكثير ما تم تسجيله في أعاصير أليسون عام **2001**، وكلاوديت في **1979**، وأميليا في **1978**، ليس فقط من حيث الحجم، ولكن أيضًا من حيث الامتداد الإقليمي."

[1] Artemis .RMS Estimates Harvey Re/ lnsurance loss at Max s 40 Billion lmc NFIP Artemis 10 SEPT 2017 https // www artemis bm.

إذا كانت تقديراتRMSصحيحة بخصوص خسائر الإعصار هارفي، التي تتراوح بين **35** مليار دولار أو حتى الحد الأعلى البالغ 40 مليار دولار، بما في ذلك **10** مليار دولار لبرنامج التأمين ضد الفيضانات الوطني(**NFIP**) ، فهذا يشير إلى خسائر في سوق التأمين وإعادة التأمين الخاص قد تصل إلى **25** مليار دولار أو حتى **30** مليار دولار في الحد الأعلى، وهو أعلى من التقديرات السابقة.

حتى في الحد الأدنى من تقديراتRMS، التي تبلغ **25** مليار دولار مع **7** مليار دولار لبرنامج التأمين ضد الفيضانات الوطني(**NFIP**) ، فإنه يشير إلى خسائر في سوق التأمين وإعادة التأمين الخاص قد تصل إلى **18** مليار دولار من إعصار هارفي، وهو أمر لا يزال كبيرًا.

يشير تقدير برنامج التأمين ضد الفيضانات الوطني إلى أن برنامجه لإعادة التأمين بقيمة مليار دولار من المرجح أن يكون خسارة، ربما تكون خسارة كاملة، وهو ما يقع على عاتق معيدي التأمين الخاص لتحمل دفعه.

من الصعب تحديد مقدار الخسائر التي ستتحملها أسواق إعادة التأمين والسندات المرتبطة بالكوارث (**ILS**)وأسواق رأس المال، ولكن مع اقتراب إعصار إرما من ولاية فلوريدا اليوم، فإن الخسائر الكارثية تتزايد الآن ويبدو أن هناك تأثيرًا على مصالح.**ILS**

يعتمد تقديرRMSعلى تحليل بصماتRMSالجماعية، وإعادة بناء مخاطر مجال الرياح وارتفاع البحر لإعصار هارفي، باستخدام النسخة **17.0** من نماذجRMSللأعاصير في شمال الأطلسي ونموذجRMSللفيضانات الداخلية في الولايات المتحدة.

وكالة إدارة الطوارئ الفيدرالية:(FEMA)

أعلنت وكالة إدارة الطوارئ الفيدرالية (**FEMA**) اليوم أنها تقدمت بمطالبة لاسترداد كامل مبلغ **1.042** مليار دولار ضمن تغطية إعادة التأمين لبرنامجها لعام **2017**. تستند هذه المطالبة إلى الخسائر التي تكبدها البرنامج الوطني للتأمين ضد الفيضانات (**NFIP**) بسبب إعصار هارفي، حيث تجاوزت المدفوعات الحد الأدنى المطلوب لتفعيل تغطية إعادة التأمين الخاصة بالبرنامج[1].

[1] FEMA . FEMA Will Recover s 1 042 Billion in Reinsurance from the Private Reinsurance Markets Federal Emergency Management Agency 5Dec 2017 https// www fema gov.

في وقت سابق من هذا العام، قام البرنامج الوطني للتأمين ضد الفيضانات (**NFIP**)بنقل **1.042** مليار دولار من مخاطره المالية إلى أسواق إعادة التأمين الخاصة، مما شكل خطوة رئيسية نحو برنامج أقوى وأكثر قدرة على الصمود.

في يناير **2017**، وقعت**FEMA**اتفاقية إعادة التأمين لعام **2017** مع **25** سوقًا لإعادة التأمين، تمثل بعضًا من أكبر مجموعات التأمين وإعادة التأمين في العالم. تغطي هذه الاتفاقية جزءًا من خسائر**NFIP**التي تتجاوز **4** مليارات دولار نتيجة إعصار هارفي، مما يوفر على دافعي الضرائب ما يقرب من مليار دولار.

بموجب اتفاقية إعادة التأمين لعام **2017**، وافق معيدو التأمين على تعويض**FEMA**عن مطالبات الفيضانات على أساس الحادث الواحد. تم تصميم الاتفاقية لتغطية **26%** من الخسائر التي تتراوح بين **4** مليارات و**8** مليارات دولار، بحد أقصى قدره **1.042** مليار دولار. دفعت**FEMA**إجمالي قسط تأمين قدره **150** مليون دولار مقابل هذه التغطية.

في **6** نوفمبر **2017**، تجاوزت**FEMA**مبلغ **4** مليارات دولار في المطالبات المدفوعة لضحايا الفيضانات المؤمن عليهم من إعصار هارفي، مما أدى إلى تفعيل تغطية إعادة التأمين الخاصة بـ .**NFIP**بينما تعمل**FEMA**بحد لفهم الحجم الكامل لخسائر**NFIP**لعام **2017**، فإن التقديرات تشير إلى أن الخسائر قد تتراوح بين **8.5** و**9.5** مليار دولار، مما يعني أن**FEMA**ستسترد المبلغ الكامل البالغ **1.042** مليار دولار من إعادة التأمين. وقد أرسلت الوكالة اليوم الفواتير الأولية إلى معيدي التأمين.

حتى الآن، أسفرت الأعاصير الثلاثة هارفي وإرما وماريا عن أكثر من **120,000** مطالبة ضمن**NFIP**، مما يجعل عام **2017** ثاني أكبر عام من حيث عدد المطالبات في تاريخ البرنامج. وقد دفع**NFIP**بالفعل أكثر من **6.687** مليار دولار في المطالبات، مع استمرار عمليات المعالجة. لن تؤثر إعادة التأمين على مدفوعات المطالبات للمستفيدين المؤمن عليهم ضد الفيضانات.

شكلت اتفاقية إعادة التأمين لعام **2017** ركيزة أساسية لاستراتيجية متعددة السنوات تهدف إلى تعزيز مشاركة القطاع الخاص في إدارة مخاطر الفيضانات. تعمل**FEMA**حاليًا على تأمين اتفاقية إعادة تأمين جديدة لعام **2018**.

حصلت**FEMA**على صلاحية تأمين إعادة التأمين بموجب قانون إصلاح التأمين ضد الفيضانات**Biggert–Waters**لعام **2012**، وقانون القدرة على تحمل التأمين ضد الفيضانات للمنازل لعام

2014. أدى حجم المطالبات الناجم عن إعصار ساندي (**8.3مليارردولار**) في أكتوبر **2012**، وإعصار كاترينا (**16.3 مليار دولار**) في أغسطس **2005**، إلى تراكم ديون على البرنامج عندما تجاوزت تكاليف مطالبات التأمين ضد الفيضانات عائدات أقساط التأمين في**NFIP**؛ لذا فإن إعادة التأمين تضع**NFIP**في وضع أفضل لإدارة الخسائر الناجمة عن كوارث مماثلة.

2 :إعصار ماريا:

تقدر الأضرار المدمرة للإعصار ماريا في منطقة البحر الكاريبي بأنها كلفت صناعة التأمين وإعادة التأمين ما بين **40** مليار دولار و**85** مليار دولار، وفقًا لشركة.**AIR Worldwide**

صرّحت شركة نمذجة المخاطر**AIR Worldwide**أن جزيرة بورتوريكو ستشكل ما يصل إلى **85%** من إجمالي الخسائر، مما يعكس مستويات الدمار الشديدة التي تم الإبلاغ عنها هناك[1].

يعتبر الإعصار ماريا ثاني إعصار قوي يجتاح البحر الكاريبي خلال أسبوعين، مما أدى إلى تفاقم الأضرار الناجمة عن الإعصار إرما، حيث تسبب في مزيد من الدمار في بعض الجزر التي ضربها إرما، كما دمر مناطق أخرى كانت قد نجت من أسوأ أضرار الإعصار السابق.

كانت دومينيكا أول جزيرة تتعرض للإعصار ماريا يوم الثلاثاء **19** سبتمبر، عندما كان عاصفة من الفئة الخامسة بالغة الخطورة. تعرضت الجزيرة لدمار هائل، كما شهدت جزيرة غوادلوب المجاورة فيضانات واسعة. بعد ذلك، ضعف الإعصار مؤقتًا إلى الفئة الرابعة، لكنه اشتد مجددًا ليصبح من الفئة الخامسة أثناء عبوره المياه الدافئة لشمال شرق البحر الكاريبي. اقتربت عين الإعصار من الحافة الغربية لجزيرة سانت كروا في جزر فيرجن ليلة الثلاثاء، مما أدى إلى ارتفاع الأمواج والعواصف على السواحل الجنوبية.

توضح **AIR Worldwide**بعض آثار الإعصار ماريا على جزر البحر الكاريبي:

الجزر التي دمرها الإعصار ماريا، وأيضًا الإعصار إرما قبل أسبوعين، في المراحل الأولى من فترة تعافٍ ستكون طويلة حتمًا. من الواضح جدًا أن هذا الحدث كان كارثيًا على المنطقة.

على سبيل المثال، أكثر من **3** ملايين شخص في بورتوريكو ما زالوا بلا كهرباء أو مياه شرب أو وقود؛ كما أن الإمدادات الأساسية الأخرى شحيحة. هناك صعوبات كبيرة في الاتصالات، حيث يُقال إن **95%** من أبراج

[1] AIR Worldwide. Hurricane Maria lnsured Loss up to s 85 Billion AIR World wide.Reinsurance News 26 Sept 2017 https// reinsurancene ws/ hurricane- maria – insured – loss -85 – billion – air – world wide.

الاتصالات الخلوية قد سقطت. كما أن العديد من البلدات معزولة بسبب الانهيارات الأرضية أو الفيضانات أو تيارات المياه الموحلة، وتم الإبلاغ عن أضرار واسعة النطاق.

تقديرAIRللخسائر التأمينية وإعادة التأمين أعلى بكثير مما كانت الصناعة تتوقعه لإعصار في منطقة البحر الكاريبي. في الحد الأدنى من التقديرات، تتماشى خسائر الإعصار ماريا مع الحد الأعلى من التوقعات السابقة لأعاصير الكاريبي. أما في الحد الأقصى، فقد يكون الإعصار ماريا من بين أسوأ السيناريوهات المسجلة لنماذج الكوارث فيما يتعلق بتأثيراته على مصالح التأمين وإعادة التأمين.

كانت التقديرات الاقتصادية تشير إلى أن ماريا قد يتسبب في أضرار تصل إلى **50** مليار دولار، لكن تقدير الخسائر التأمينية يوحي بأن التكلفة الاقتصادية قد تكون ضعف هذا المبلغ أو أكثر.

نظرا لأن الإعصار ماريا جاء مباشرة بعد الإعصارين هارفي وإرما، فقد يتجاوز إجمالي خسائر الصناعة بسبب هذه العواصف الثلاثة **100ملياردولار**، مما قد يوقف تراجع أسعار إعادة التأمين في بعض المناطق، رغم أنه من غير المحتمل أن يؤدي إلى تحول كامل في السوق.

أوضحتAIRأن تقديرات خسائر صناعة التأمين وإعادة التأمين تشمل أضرار الممتلكات المؤمنة الواقعة على اليابسة (السكنية والتجارية والصناعية) وكذلك الأضرار التي لحقت بالمركبات بسبب الرياح والفيضانات الناجمة عن الأمطار، بالإضافة إلى خسائر المحتويات، وتكاليف انقطاع الأعمال، وتأثيرات الأضرار على المنشآت الصناعية، والمصاريف الإضافية للسكن (**ALE**) للمطالبات العقارية السكنية.

كما تشمل التقديرات أيضًا "الطلب المتزايد"، وهو الزيادة في تكلفة العمالة والمواد التي تُلاحظ غالبًا بعد الكوارث الكبرى، والتي قد تتفاقم بسبب التقارب الزمني بين أعاصير هارفي وإرما وماريا. يمكن أن يؤدي هذا الطلب المتزايد إلى تضخم الخسائر المؤمن عليها بشكل كبير وقد يكون عاملاً مهمًا في هذه الحالة.

وأشارتAIRأيضًا إلى أن تقديرات خسائر صناعة التأمين لا تشمل الأضرار التي لحقت بالبنية التحتية، أو تكاليف تنظيف النفايات الخطرة، أو أعمال التخريب والاضطرابات المدنية سواء كانت ناجمة مباشرة أو غير مباشرة عن الحدث، أو الأضرار التي لحقت بالممتلكات البحرية أو القوارب الترفيهية، أو الخسائر الناتجة عن فشل الدفاعات القائمة مثل السدود، أو الخسائر في الممتلكات غير المؤمن عليها.

الفرع الثاني: دراسة حالة لدول نامية في التعامل مع المخاطر الكوارث الطبيعية عبر إعادة التأمين.

أولا: دراسة حالة المكسيك.

تُعتبر المكسيك من الدول المعرضة بشكل كبير للكوارث الطبيعية، مثل الأعاصير والزلازل، مما يجعل دور شركات إعادة التأمين حيويًا في توفير الحماية المالية وتقليل الأثر الاقتصادي لهذه الكوارث. تعمل هذه الشركات بالتعاون مع الحكومة والمؤسسات المالية الدولية لتطوير حلول تأمينية مبتكرة وفعّالة.

صندوق الكوارث الطبيعيّة[1]:(FONDEN)

صندوق الكوارث الطبيعية(**FONDEN**)في المكسيك، هو صندوق تم إنشاؤه في أواخر التسعينيات كآلية لدعم إعادة التأهيل السريع للبنية التحتية الفيدرالية وحكومة الولايات المتأثرة بالأحداث الطبيعية الضارة. تم إنشاء الصندوق أولاً كبند ميزانية في ميزانية الإنفاق الفيدرالي لعام **1996**، وأصبح فعّالاً في عام **1999**. يمكن استخدام أموال الصندوق لإعادة التأهيل وإعادة الإعمار في:

البنية التحتية العامة على المستويات الحكومية الثلاثة (الفيدرالية، وحكومات الولايات، والبلديات)

المساكن منخفضة الدخل بعض مكونات البيئة الطبيعية.

يتكون الصندوق من حسابين ميزانيتين متكاملين:

برنامج**FONDEN** لإعادة الإعمار (الحساب الميزاني الرئيسي)، الذي يوجه الموارد من ميزانية الإنفاق الفيدرالي إلى برامج إعادة الإعمار المحددة.

برنامج**FOPREDEN** للوقاية، الذي يدعم الوقاية من الكوارث من خلال تمويل الأنشطة المتعلقة بتقييم المخاطر، والحد منها، وبناء القدرات في مجال الوقاية.

ويتطور نظام الصندوق باستمرار لدمج الدروس المستفادة على مدار سنوات من الخبرة.

ملاحظة: تمت مراعاة الدقة في المصطلحات مثل:

" → "Rehabilitation"إعادة التأهيل"

" → "Reconstruction"إعادة الإعمار"

" → "Risk reduction"الحد من المخاطر"

" → "Capacity building"بناء القدرات"

السنداتالكارثية[1]:(Cat Bonds)

[1] world Bank. 2012.FONDEN Mexico s Natural Disaster fund- A Review world Bank Group.

صدر البنك الدولي) البنك الدولي للإنشاء والتعمير، أو (**IBRD**أربع سندات كوارث (**CAT**) ستوفر للحكومة المكسيكية حماية مالية تصل إلى **485** مليون دولار ضد الخسائر الناجمة عن الزلازل والعواصف المسماة لمدة أربع سنوات. وقد تجاوز الطلب على هذه الصفقة **1.5**ضعف الكمية المطروحة، بمشاركة إجمالية من 38 مستثمرًا. وتُعد هذه الصفقة أكبر إصدار لسندات الكوارث للمكسيك منذ أول إصدار في عام 2006، كما أنها تتمتع بأطول أجل بين جميع سندات الكوارث السيادية التي تم إصدارها حتى الآن.

تتعرض المكسيك بشكل كبير للعديد من المخاطر الطبيعية، حيث يقع أكثر من **40٪** من أراضي البلاد وما يقرب من ثلث سكانها في مناطق معرضة للأعاصير والعواصف والفيضانات والزلازل والانفجارات البركانية. ومن الناحية الاقتصادية، فإن هذا يعني أن **30٪** من الناتج المحلي الإجمالي للبلاد معرض لثلاثة مخاطر أو أكثر، وأكثر من **70٪** معرض لخطرين أو أكثر.

تم إصدار السندات بهياكل مختلفة لتوفير تغطية ضد الزلازل بدرجات متفاوتة، وكذلك ضد العواصف المسماة في كل من المحيط الأطلسي والمحيط الهادئ. وفي حال وقوع كارثة طبيعية مشمولة بالتغطية، سيتم تخصيص جزء أو كل عائدات السندات لصندوق المكسيك للكوارث الطبيعية.(**FONDEN**)

سيتم تحفيز عمليات السداد عند استيفاء الزلزال أو العاصفة المحددة للمعايير البارامترية المتفق عليها في شروط السند من حيث الموقع والشدة. وسيقوم البنك الدولي للإنشاء والتعمير (**IBRD**) بتحويل هذه المدفوعات إلى**FONDEN**عبر وساطة شركة سويس ري للتأمين المحدودة، وشركة**Agroasemex**، وهي شركة تأمين مملوكة للدولة المكسيكية.

تعد **GCSecurities** فرع من (**MMC Securities LLC**، و**Goldman Sachs &Co. LLC**، و**Swiss Re Capital Markets** وكلاء هيكلة مشتركة ومديري اكتتاب مشتركين لهذه الصفقة. أما**AIRWorldwide**فهي مسؤولة عن نمذجة المخاطر وحساب معايير الاستحقاق.

وقد تم إصدار السندات في إطار برنامج البنك الدولي "رأس المال المعرض للخطر"، والذي يمكن استخدامه لنقل مخاطر الكوارث الطبيعية ومخاطر أخرى من البلدان النامية إلى أسواق رأس المال. وتُدرج هذه السندات في بورصة لوكسمبورغ.

[1] world Bank.2020 March 9 . world Bank catostrophe Bond Pravides financial protection to Mexico for Earthquakes and Named Starms. World Bank Group.

في عام **2006**، أصبحت المكسيك أول دولة تستخدم سندات الكوارث .(**CAT**) ثم استفادت من سندات إضافية في عامي **2009و2012** باستخدام برنامج البنك الدوليMultiCat، وفي عامي **2017و2018** باستخدام برنامج**IBRD**لسندات رأس المال المعرض للخطر.

أصدر البنك الدولي سند كوارث بارامتري بقيمة **175** مليون دولار لحماية المكسيك من مخاطر الأعاصير في المحيط الهادئ. [1]

حصلت المكسيك على تغطية تأمينية إضافية بقيمة **175** مليون دولار ضد أحداث العواصف المدارية في الجانب المطل على المحيط الهادئ عبر صفقة سندات كوارث ميسرة من قبل البنك الدولي و.**IBRD** وبموجب هذا السند، توسع حكومة المكسيك بشكل كبير تغطية مخاطر أعاصير المحيط الهادئ مقارنة بسند الكوارث المنتهي الصلاحية البالغ **125** مليون دولار.

ويعد هذا ثالث سند كوارث يصدره البنك الدولي للمكسيك. فقد حصلت البلاد الشهر الماضي على حماية بقيمة **420** مليون دولار ضد الزلازل وأعاصير المحيط الأطلسي من خلال صفقة سندات الكوارث **IBRDCAR Mexico 2024**الميسرة من قبل البنك الدولي.

تم إصدار أحدث سند كوارث مرة أخرى تحت مظلة البنك الدولي للإنشاء والتعمير (**IBRD**) في إطار برنامج سندات رأس المال المعرض للخطر، والذي يمكن استخدامه لنقل المخاطر المتعلقة بالكوارث الطبيعية وغيرها من المخاطر من البلدان النامية إلى أسواق رأس المال.

وبجذب 22 مستثمراً مؤسسياً من حول العالم، يوفر سند الكوارث حماية مالية للمكسيك لمدة أربع سنوات.

تعمل مدفوعات السند على أساس محفز بارامتري، حيث يتم تحفيزها عندما تستوفي العاصفة المدارية أو الإعصار على طول ساحل المحيط الهادئ معايير الموقع والشدة المحددة في شروط السند.

ومن خلال وساطة شركة ميونيخ لإعادة التأمين العالمية، سيقوم مصدر**IBRD**بنقل إعادة التأمين إلى**AGROASAMEX**، شركة التأمين الحكومية المكسيكية، والتي بدورها ستنقل التغطية مباشرة إلى وزارة الخزانة والائتمان العام المكسيكية.

ثانيا: دراسة حالة الفلبين.

[1] Reinsurance News. 2024 May 16. World Bank issues s 175 m parametric cat bond for Mexico s pacific hurricane risk.

تُعَدُّ الفلبين من الدول المعرضة بشكل كبير للكوارث الطبيعية مثل الأعاصير والزلازل. لمواجهة التأثيرات المالية لهذه الكوارث، اعتمدت الفلبين على أدوات إعادة التأمين لتعزيز قدرتها على التعافي وتقليل الأعباء المالية. فيما يلي تفصيل لاستفادة الفلبين من إعادة التأمين التقليدية.

أطلقت الفلبين حديثًا برنامجًا جديدًا للتأمين ضد مخاطر الكوارث لحماية الوكالات الحكومية الوطنية والمحلية من الخسائر المالية الناجمة عن الكوارث الطبيعية الشديدة. يوفر البرنامج تغطية إجمالية تبلغ **206** مليون دولار أمريكي، لحماية أصول الحكومة الوطنية و**25** مقاطعة.

منذ عام **1990**، تأثرت الفلبين بـ **565** كارثة طبيعية، أودت بحياة ما يقرب من **70** ألف شخص وتسببت في أضرار تقدر بـ **23** مليار دولار أمريكي. بالإضافة إلى الزلازل والانفجارات البركانية المتكررة، فإن حوالي **20** إعصارًا تضرب البلاد كل عام[1].

بموجب هذا البرنامج الجديد، ستوفر وكالة التأمين المملوكة للحكومة "نظام تأمين الخدمة الحكومية " (**GSIS**)تأمينًا ضد مخاطر الكوارث للحكومة الوطنية والمقاطعات المشاركة. يعمل البنك الدولي كوسيط لنقل مخاطر**GSIS**إلى مجموعة من شركات إعادة التأمين الدولية التي تم اختيارها من خلال عملية مناقصة تنافسية.

يعد هذا البرنامج التأميني جزءًا من استراتيجية الحكومة الشاملة لتمويل مخاطر الكوارث، والتي تهدف إلى تعزيز القدرات الوطنية والمحلية للاستجابة الفورية والفعالة للكوارث الطبيعية. فهو يوفر خط الدفاع الأخير ضد الكوارث الطبيعية الشديدة، ويكمل مصادر التمويل الأخرى مثل صناديق التخفيف من مخاطر الكوارث وإدارتها على المستويين الوطني والمحلي، والائتمان الطارئ الذي يحمي من الكوارث الطبيعية الأقل شدة. تشمل أدوات الحماية المالية الأخرى الموجودة بالفعل قرض السياسة الإنمائية مع خيار السحب المؤجل للكوارث(**CAT-DDO 2**)، والذي يوفر تمويلًا احتياطيًا بقيمة **500** مليون دولار أمريكي، وصناديق التخفيف من مخاطر الكوارث وإدارتها على المستويين الوطني والمحلي الممولة من الميزانية الوطنية.

يمثل برنامج الفلبين الجديد للتأمين ضد مخاطر الكوارث نموذجًا للجهود التي تسعى عدة مبادرات عالمية إلى توسيع نطاقها لتحسين أدوات التمويل والتأمين ضد المخاطر، وتعزيز التعاون نحو الحماية المالية من الكوارث الطبيعية.

[1] Royes M.2017August 16. Philippines new approach provides quick financing after natural disasters world Bank Group.

اقترح مجموعة العشرين مؤخرًا إنشاء شراكة عالمية لمساعدة البلدان على التعامل بشكل أفضل مع الخسائر الناجمة عن الكوارث الطبيعية. تهدف "الشراكة العالمية لحلول تمويل وتأمين مخاطر المناخ والكوارث" إلى تقديم حلول مالية لاستجابة أسرع وأكثر فعالية للكوارث الطبيعية، ومساعدة البلدان الفقيرة في الحصول على التمويل قبل وقوع الكارثة.

تبني هذه الشراكة العالمية المقترحة على التزام مجموعة السبع بزيادة تغطية تأمين مخاطر المناخ لـ **400** مليون شخص إضافي في البلدان النامية والناشئة بحلول عام **2020**.

يرتبط برنامج الفلبين الجديد للتأمين ضد مخاطر الكوارث أيضًا بمنتدى تطوير التأمين(**IDF**) ، وهو شراكة بين القطاعين العام والخاص تقودها صناعة التأمين بدعم من مجموعة البنك الدولي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. يهدف المنتدى إلى المساعدة في سد الفجوة بين الخسائر المؤمن عليها من الكوارث والتكاليف الاقتصادية الفعلية للكوارث، من خلال تحسين وتوسيع استخدام التأمين وقدرات إدارة المخاطر ذات الصلة لبناء قدر أكبر من الصمود للأفراد والمجتمعات والشركات والمؤسسات العامة المعرضة لتغير المناخ والكوارث والصدمات الاقتصادية المرتبطة بها.

في 2014:

بمساعدة أكبر شركة إعادة تأمين في العالم "ميونخ ري" وسمسار إعادة التأمين "ويليس ري[1]."

تعاونت**UNISDR**مع صناعة التأمين وإعادة التأمين العالمية لتطوير منشأة التأمين ضد الكوارث البارامترية المقترحة، والتي تُسمى "نظام الفلبين للمخاطر والتأمين للبلديات .(**PRISM**) "تهدف هذه المنشأة إلى تقديم نهج جديد لتمويل مخاطر الكوارث في الفلبين، قبل بدء موسم الأعاصير هذا العام.

وعلقت رئيسة**UNISDR**، مارغريتا والستروم، قائلة: "تضرب الفلبين أكثر من **20** إعصارًا كل عام. ما نحتاجه هو نظام بسيط يوفر حماية قيمة للأشخاص والبلديات قبل موسم الأعاصير القادم. ولكي ينجح، سيتطلب ذلك اشتراكًا إلزاميًا من وحدات الحكومة المحلية، ولكنه سيجعلها سيدة قرارها عندما يتعلق الأمر بالاستجابة لاحتياجات الإغاثة والتعافي في أعقاب كارثة كبرى".

تم تطوير منشأة الكوارث البارامترية بواسطة "ويليس ري" و"ميونخ ري"، حيث قدمت "ويليس ري" الهيكلة للمنشأة والعقود البارامترية، بينما يُفترض أن "ميونخ ري" توفر حماية إعادة التأمين. سيتم تقديم نظام

[1] Artemis 2014 January . UNISDR Munich Re willis Re team up on Philippines parametric cover Artemis . bm.

الفلبين للمخاطر والتأمين للبلديات(**PRISM**) ، الذي يهدف إلى تقديم دعم مالي في حالات الكوارث، اليوم في منتدى حول تعزيز تأمين مخاطر الكوارث في الفلبين.

وأوضح روان دوغلاس، الرئيس التنفيذي لممارسة رأس المال والعلوم والسياسة في مجموعة ويليس وعضو مجموعة الاستشارات الخاصة لـ" :**UNISDR**على عكس التأمين التقليدي، لا يتم دفع المطالبات بناءً على الخسائر الفعلية، ولكن على مبلغ متفق عليه مسبقًا عند استيفاء محدد معين. على سبيل المثال، سيتم دفع التأمين في حالة تجاوز هطول الأمطار كمية معينة، أو تجاوز سرعة الرياح حدًا معينًا".

وأضاف إرنست راوخ، رئيس المركز المناخي للشركات في "ميونخ ري": "هذه المحفزات البارامترية تستند إلى معايير الصناعة ويمكن أن تتطور مع توفر المزيد من المعلومات. بمجرد تجاوز أحد المحفزات، سيتم إجراء دفعة من خلال مدير النظام إلى وحدة الحكومة المحلية، ويمكن استخدامها للإنقاذ، أو الإغاثة، أو التعافي أو إعادة البناء حسب تقييم الاحتياجات. يمكن أن يصبح هذا جزءًا رئيسيًا من برنامج إدارة مخاطر الكوارث الوطني الأوسع. يمكن تعديل التغطية لمكافأة جهود تقليل مخاطر الكوارث التي تقوم بها البلديات".

باعتبارها منشأة تأمين بارامترية، مع دفعات تستند إلى الظروف الجوية الفعلية وعوامل دفع متفق عليها مسبقًا، سيكون**PRISM**قادرًا على توفير مستوى من الحماية لوحدات الحكومة المحلية في الفلبين، مما يمكنها من التعافي من الكوارث بسرعة أكبر.

إطلاق منتج تأمين صغير لحماية تعاونيات الفلبين من مخاطر الطقس المتطرف

أطلقت شركة كووب لايف للتأمين والخدمات المتبادلة – (**CLIMBS**) الشركة التعاونية الفلبينية للتأمين – بالتعاون مع ميونيخ ري والوكالة الألمانية للتعاون الفني) (**GTZ**) نيابة عن الوزارة الاتحادية للتعاون الاقتصادي والتنمية الألمانية (**BMZ**منتج تأمين صغير يهدف إلى حماية محفظة القروض التعاونية من الخسائر الناجمة عن أحداث الطقس المتطرفة في الفلبين. ويركز المنتج على نقل الفوائد مباشرة إلى الأسر منخفضة الدخل[1].

التحدي: الأعاصير تهدد استقرار التعاونيات

تشكل الكوارث الطبيعية مثل الأعاصير الشديدة خطرًا ماليًا على مؤسسات التمويل الصغير، وخاصة التعاونيات. فبعد هذه الكوارث، يعجز المقترضون عن سداد ديونهم، مما يعرّض التعاونيات لخطر الإعسار.

[1] Munich Re .2010 October 11 protecting cooperatives and thier low –income members in the Philippines against extreme weather events through microinsurance . Munich Re.

ولتخفيف هذا الخطر، تضطر التعاونيات حاليًا إلى فرض أسعار فائدة أعلى على القروض، مما يزيد العبء على الأعضاء.

وتعد الفلبين – الواقعة في حزام الأعاصير – من أكثر الدول عرضة للكوارث المناخية مثل الأمطار الغزيرة والرياح العاتية. ففي سبتمبر وأكتوبر **2009**، دمر إعصارا بارما وكيتسانا مصادر رزق الآلاف. وفي ظل تزايد الكوارث المناخية، دخلت ميونيخ ري و**GTZ**في شراكة لتصميم حلول تأمين صغير تناسب هذه التحديات، مما أدى إلى إطلاق منتج**CLIMBS**

كيف يعمل منتج:CLIMBS

•**حماية شاملة:** تقدمCLIMBSكشركة تأمين رئيسية حماية لمحفظة قروض التعاونيات.

•**دفعاتسريعة:** عند وصول هطول الأمطار أو سرعة الرياح إلى مستويات محددة مسبقًا (تختلف حسب المنطقة) ، تحصل التعاونيات على نسبة مئوية محددة من محفظة قروضها.

•**دعم الأعضاء الأكثر تضررًا:** تلتزم التعاونيات بتوجيه التعويضات للمقترضين المتضررين لمساعدتهم في إعادة بناء منازلهم أو استبدال الماشية والأصول المفقودة.

حصلت الفلبين على حماية إضافية ضد الكوارث بمساعدة البنك الدولي، حيث وقعت حكومتها على خط ائتمان طارئ جديد بقيمة **500** مليون دولار من خلال آلية "خيار السحب المؤجل في حالات الكوارث " **(CAT-DDO 4)**.[1]

لقد استفادت الفلبين سابقًا من ترتيبات الائتمان الطارئ المرتبط بالكوارث، حيث كانت لديها ترتيبان سابقان من نوع .**CAT-DDO**وقد أثبتت هذه الآليات فعاليتها، حيث قامت البلاد بسحب مبلغ من أحد هذه الترتيبات في عام **2018** بعد إعصار مانغكوت.

يهدف ترتيب **CAT-DDO**الجديد إلى "تعزيز القدرة المؤسسية والمالية للفلبين لإدارة المخاطر الناجمة عن تغير المناخ والكوارث الطبيعية وتفشي الأمراض"، وفقًا للبنك الدولي.

وسيوفر "قرض سياسة التنمية الرابع لإدارة مخاطر الكوارث مع خيار السحب المؤجل في حالات الكوارث " **(CAT-DDO 4)**للفلبين **500** مليون دولار أمريكي يمكن تفعيلها عند إعلان حالة الطوارئ، للمساعدة في إدارة الآثار المالية للكوارث الطبيعية أو التي من صنع الإنسان أو تفشي الأمراض.

[1] Evans s. 2021 November 8 philippines gets s 500m world Bank catastrophe contingent Artemis . bm.

وأوضحت "نيدام ديوب"، المديرة القطرية للبنك الدولي في بروناي وماليزيا والفلبين وتايلاند: "توفر هذه الآلية التمويلية الطارئة حماية للصحة المالية للفلبين بعد الكوارث الطبيعية أو تفشي الأمراض، وتساعد في تطوير آليات تمويل مستدامة للمخاطر للوحدات الحكومية المحلية، وتحمي الأسر الفقيرة والضعيفة من آثار الكوارث". وأضافت: "إذا لم تتم إدارة هذه الصدمات بشكل جيد، يمكن أن تفاقم الفقر من خلال فقدان الأرواح، وتدمير الممتلكات، وتعطيل الأنشطة الاقتصادية والتجارة، والتأثيرات غير المباشرة على الصحة والتنمية والحصول على التعليم."

يمكن سحب رأس المال الطارئ للكوارث عند إعلان حكومة الفلبين "حالة الكارثة" بسبب كارثة طبيعية وشيكة أو قائمة، أو عند إعلان "حالة الطوارئ الصحية العامة."

يوفر هذا السيولة المطلوبة بشدة عند وقوع الكارثة، مما يجعل هذه الأدوات مشابهة لسندات الكوارث من حيث تأمينها لخط تمويل طارئ للكوارث. ويظل خط الائتمان متاحًا لمدة ثلاث سنوات قابلة للتجديد حتى خمسة عشر عامًا.

يأتي ترتيب **CAT-DDO**مكملاً لترتيبات التأمين وإعادة التأمين التي تمتلكها الفلبين، والتي تحميها بشكل أساسي من الكوارث الطبيعية والأحداث الجوية الشديدة. وتشمل هذه التأمين البارامتري، والتأمين الصغير، وإعادة التأمين على الأصول الحكومية والبنية التحتية، بالإضافة إلى سندات الكوارث الفلبينية التي صدرت بدعم من البنك الدولي بقيمة **225** مليون دولار أمريكي في عام **2019**.

تعد خطوط الائتمان المضمونة، التي يمكن تفعيلها في سيناريوهات كوارث محددة، جزءًا قيمًا من موارد إدارة مخاطر الكوارث للعديد من الدول، بمساعدة البنك الدولي والوكالات الأخرى.

الهدف النهائي هو تقليل الحاجة إلى الديون وتشجيع دفع أقساط التأمين لدعم نقل المخاطر إلى الأسواق الخاصة، وزيادة الاعتماد على التأمين وإعادة التأمين.

مع مرور الوقت، قد تسعى دول مثل الفلبين إلى توسيع التغطية من خلال سندات الكوارث، حتى تتمكن من تقليص مرافق الائتمان الطارئة مثل.**CAT-DDO**

-الفلبين تحصل على تمويل بقيمة **600** مليون دولار من البنك الدولي لتعزيز القطاع المالي وتطوير سوق التأمين ضد الكوارث، ستستفيد الفلبين من تمويل جديد بقيمة **600** مليون دولار من البنك الدولي لتعزيز قطاعها المالي، مع التركيز بشكل رئيسي على تطوير سوق التأمين ضد الكوارث في البلاد[1].

لعدة سنوات، كانت الفلبين دولة ذات أولوية في تطوير منتجات تأمين فعالة ضد الكوارث، بدءًا من المستوى الصغير جدًا (التأمين الجزئي) وصولاً إلى احتياجات إعادة التأمين ضد الكوارث للبرامج التجريبية. كما استفادت الفلبين سابقًا من سندات الكوارث التي سهلها البنك الدولي، مما يجعلها معتادة على استخدام أسواق رأس المال كمصدر لتمويل المخاطر.

إلى جانب ذلك، جربت الفلبين تجميع مخاطر الكوارث من خلال برامج إعادة التأمين السيادية واسعة النطاق، ونقل المخاطر البارامترية، ومنشأة تأمين سيادية بارامترية ضد الكوارث مدعومة من صناديق الأوراق المالية المرتبطة بالتأمين.

ومع ذلك، لم تؤد هذه الجهود المتنوعة بعد إلى تطوير سوق تأمين متكامل ضد الكوارث يشمل جميع المستويات – من الأفراد إلى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وصولاً إلى احتياجات نقل المخاطر التجارية والأصول السيادية والحكومية، كلها مدعومة برأس مال إعادة التأمين من القطاع الخاص.

وقد وافق مجلس المديرين التنفيذيين للبنك الدولي على تمويل جديد بقيمة **500** مليون دولار لدعم جهود الحكومة الفلبينية لتعزيز مرونة واستدامة قطاعها المالي، وتعزيز التعافي الاقتصادي بعد جائحة كوفيد-**19**.

ثالثا: دراسة حالة تركيا

في السادس من فبراير **2023**، تعرضت تركيا لواحد من أقوى الزلازل في تاريخها الحديث، حيث بلغت شدته **7.8** درجات على مقياس ريختر، متسببًا في خسائر بشرية ومادية جسيمة امتدت إلى مناطق واسعة من البلاد. هذا الزلزال المدمر خلف آلاف الضحايا، ودمر البنية التحتية والمباني السكنية والتجارية، مما شكل تحديًا اقتصاديًا وإنسانيًا كبيرًا للحكومة التركية والمجتمع الدولي.

في مواجهة مثل هذه الكوارث، تلعب أنظمة التأمين وإعادة التأمين دورًا حاسمًا في تخفيف الأضرار المالية وتعويض المتضررين. في تركيا، يعتمد نظام التأمين ضد الكوارث الطبيعية على "مجمع التأمين ضد

[1] Evans s 2023 february world Bank funds philippines s 600 m catastrophe insurance market a target Artemis. bm.

الكوارث التركي"(**TCIP**) ، الذي يوفر تغطية تأمينية للمباني السكنية ضد مخاطر الزلازل. ولضمان استمرارية هذا النظام وقدرته على الوفاء بالتعويضات الضخمة، يتم اللجوء إلى شركات إعادة التأمين العالمية، والتي تساعد في توزيع المخاطر وتقليل الأعباء المالية على شركات التأمين المحلية.

التداعيات البشرية والاقتصادية لزلزال شرق المتوسط **2023** وتأثيره على قطاع التأمين:

تخطى مجمل عدد الضحايا الذين سقطوا جراء زلزال شرق المتوسط، في تركيا وسوريا، **9500** قتيل و**37** ألف جريح، وقد أعلن الرئيس التركي رجب طيب أردوغان حالة الطوارئ في المناطق المنكوبة، بينما حذر الدفاع المدني التابع للمعارضة السورية من أن مئات العائلات ما زالت تحت الأنقاض.

وبينما لا تزال كلفة الخسائر المادية للزلزال غير واضحة بشكل رسمي، وسط تقديرات متباينة، تشير عدد من التقارير الاقتصادية إلى أن خسائر متفاوتة قد يعاني منها قطاع التأمين وشركات إعادة التأمين، على حسب حجم التغطية التأمينية.

وعبَّرَ مؤشر بورصة تأمين إسطنبول، عن تلك المخاوف في رد فعل فوري على تبعات الزلزال، الاثنين، ليهبط بنحو **6.2** بالمئة، قبل أن يقلص تراجعه إلى **4.6** بالمئة. كما تراجعت أسهم شركة تركيا سيغورتا للتأمين **7** بالمئة.

وفي السياق، كشفت تقارير تركية، عن معدل التأمين الإلزامي على المنازل في المدن العشرة التي تعرضت للزلزال، طبقاً لبيانات مجموعة التأمين ضد الكوارث.

البيانات التي نشرتها صحيفة**Dunya**الاقتصادية المتخصصة في تركيا، تشير إلى أن نسبة تقدر بحوالي **54.7** بالمئة من إجمالي المساكن في عموم البلاد تحت مظلة التغطية التأمينية.

وتقدر البيانات ذاتها أن هناك **20** مليون و**32** ألف مسكن في عموم تركيا، يصل عدد المنازل المغطاة بتأمين الزلازل الإجباري إلى **10** ملايين و**949** ألف تقريباً[1].

القطاعات الاقتصادية المتضررة:

خلّف الزلزال أضرارا بقيمة **1.3** مليار دولار للبنية التحتية والثروة الحيوانية والمحاصيل، وخسائر بنحو **5.1** مليارات للقطاع الزراعي، وتمثل المناطق التي ضربها الزلزال ما يقرب من **15%** من الناتج المحلي الإجمالي الزراعي، وتسهم بنحو **20%** في الصادرات الزراعية التركية، وتعتبر تركيا سابع أكبر منتج زراعي في العالم.

[1] : زلزال تركيا :"**تبلغ تعويضات المنازل يتحملها التأمين**" ، سكاي نيوز عربية، اطلع عليه بتاريخ:05/04/2025.

وطلبت منظمة الأغذية والزراعة **112** مليون دولار لمساعدة المناطق المتضررة من الزلزال في تركيا، بما في ذلك **25** مليون دولار كجزء من نداء أوسع أُطلق في فبراير/شباط الماضي لتوفير المال والماشية والمعدات الزراعية لنحو **900** ألف شخص في المناطق الريفية.

أما قطاع الصناعة، فقد بلغت خسائره في المناطق المنكوبة **9** مليارات دولار، وفق بيان وزير الصناعة والتكنولوجيا التركي مصطفى ورانك، وتواصل وزارة الصناعة العمل من أجل إيجاد حلول لجميع المشكلات التي يعانيها قطاع الصناعة في المناطق المتضررة، وأكد الوزير أن الحكومة التركية ستواصل دعم الاستثمار في قطاع الصناعة بمناطق الزلزال.

وفيما يخص قطاع النقل –بأنواعه البري والبحري والجوي فيعد أيضا من أكثر القطاعات تضررا[1].

التغطية التأمينية في المدن العشرة التي تعرضت للزلزال:

أما بالنسبة للمدن العشرة التي تعرضت للزلزال الأخير جنوبي شرق البلاد، فتصل متوسطات المنازل المؤمن عليها فيها إلى حوالي **49** بالمئة. النسبة الأكبر منها في غازي عنتاب بحوالي **64.5** بالمئة.. وذلك على النحو التالي[2]:

113ألف منزل من أصل 210 ألف في كهرمان مرعش لديهم بوليصة تأمين إلزامي ضد الزلازل

40.1بالمئة من 315 ألف منزل في هاتاي لديهم بوليصة تأمين

42.4بالمئة من 101 ألف منزل في عثمانية

64.5بالمئة من 339 ألف منزل في غازي عنتاب

59.7بالمئة من 25 ألف منزل في كِلس

52.9بالمئة من 198 ألف منزل في شانلي أورفا

45.9بالمئة من 479 ألف منزل في أضنة

52.1بالمئة من 188 ألف منزل في ملطية

44بالمئة من 89 ألف منزل في أديامان

33بالمئة من 231 ألف منزل في ديار بكر لديها بوليصة تأمين إلزامي ضد الزلازل.

---

[1]: الجزيرة نت 2023، 2 أبريل ،" **كيف تعمل الحكومة التركية على اعادة إعمار المناطق المتضررة بالزلازل** "، تم الاسترداد من: https // www. aljazeera. Net / ebusiness /2023/4/2.

[2] : زلزال تركيا، "**تبلغ التعويضات المنازل يتحملها التأمين** "، سكاي نيوز عربية، 05/04/2025 .

تأمينDASK :

في تركيا هو بوليصة تأمين ضد الزلازل تُغطي أصحاب المنازل في حالة حدوث زلزال. تُعد الزلازل الكبيرة التي تسبب أضرارًا جسيمة في تركيا نادرة الحدوث، لكن الحكومة أنشأت هذه البوليصة بعد زلزال مرمرة عام **1999**. يغطي تأمين**DASK**أصحاب المنازل من الأضرار الناجمة عن الزلازل وأي انهيارات أرضية أو حرائق أو تسونواميات تسبب أضرارًا نتيجة لها. عند شراء عقار في تركيا، يجب على الجميع الحصول على تأمين**DASK**.[1]

صندوق تأمين الكوارث التركي:(TCIP)

صندوق تأمين الكوارث التركي (**TCIP**) هو تجمّع تأميني يهدف إلى توفير تأمين ميسور التكلفة لأصحاب المنازل، خاصة في المناطق السكنية الحضرية، مع تقليل التعرّض المالي للحكومة التركية عبر تجميع الأموال لمواجهة الكوارث المستقبلية، ومشاركة جزء من المخاطر محليًا، ونقل الجزء الآخر إلى أسواق إعادة التأمين والأسواق المالية الدولية[2].

يستند هذا النظام إلى نموذج "هيئة كاليفورنيا للزلازل" و"لجنة نيوزيلندا للزلازل"، مع تكييفه ليتناسب مع الظروف المحلية. يُعد إثبات المشاركة في هذا النظام إلزاميًا لمعاملات السجل العقاري، مثل بيع المنازل، لكن العقوبات أو الحوافز الإضافية المقترحة لم تُنفذ بعد (جزئيًا بسبب أن القانون المنظم لهذا الصندوق هو مرسوم حكومي وليس قانونًا برلمانيًا يسمح بفرض عقوبات على عدم الامتثال).

بدأ صندوق**TCIP** في عرض بواليص التأمين في سبتمبر **2000**. وفي ذلك الوقت، عدّلت الحكومة التركية أجزاء من قانون الكوارث لإلغاء التزامها بتقديم مساعدات إعادة الإعمار بعد الكوارث للمنازل المتضررة، مما نقل المسؤولية بشكل كبير إلى أصحاب المنازل.

يُدار الصندوق كشركة تأمين خاصة تحت الإشراف الاستراتيجي لوزارة الخزانة التركية، بمشاركة كبيرة من شركات التأمين الخاصة التي توزع بواليص .**TCIP**خلال السنوات الخمس الأولى من عمل الصندوق، قدم البنك الدولي أيضًا طبقة ائتمانية طارئة لتوفير الموارد المالية للصندوق في حال الحاجة إلى تسديد المطالبات.

[1] Aegean locations. 2024 August 4 Disk insurance in turkey what you need to know .

[2] Prepare Center. n.d turkey Addressing private risks – the turkey catastrophe lnsurance poll TCIP Prevention Web. Retrieved 05/04/2025 from https // preparcenter . org / resource/ turkey- addressing- private - risks- the - turky- catastrophe - insurance- pool- tcip.

تم تسهيل تسويق وتوزيع البواليص عبر نظام معلوماتي متطور يعتمد على الإنترنت، مما حقق كفاءة عالية في تخفيض تكاليف إصدار البواليص الجديدة. يتم بيع هذه البواليص عبر شركات التأمين الخاصة التي تحصل على عمولة موحدة.

اعتبارا من يوليو **2008**، غطى الصندوق **2.8** مليون أسرة، أي حوالي **21%** من السوق المستهدف في تركيا و**31%** في منطقة مرمرة المحيطة بإسطنبول. ورغم الجهود المبذولة للحفاظ على انخفاض التكاليف وجعل التأمين في متناول الجميع، فإن الإقبال على البواليص خارج إسطنبول وأنقرة والساحل الغربي ظل محدودًا بسبب انخفاض الوعي بالمخاطر وانخفاض دخل الأسر.

دور مجمع التأمين التركي ضد الكوارث (DASK) في مواجهة تبعات زلزال 2023:

قام مجمع التأمين التركي ضد الكوارث (الذي تأسس في العام **2000** بعد زلزال مرمرة في العام **1999** ليوفر الأمن المالي لأصحاب المنازل المؤمن عليها ضد مخاطر الكوارث الناجمة عن الزلازل)، في بيان له الاثنين: «نحن نقوم بواجبنا ودورنا.. سنواصل العمل بكل قوتنا في هذه العملية "، مشيراً إلى أن المواطنين ممن تضررت منازلهم يمكنهم التقدم بالبيانات اللازمة عبر الهاتف والرسائل النصية القصيرة الخاصة من خلال تأمين الزلازل أو ما يعرف باسم "داسك". يغطي "داسك" الأضرار المادية التي تنجم مباشرة عن الزلازل والحرائق والانفجارات والتسونامي والانهيارات الأرضية التي تحدث نتيجة للزلازل، ضمن حدود محددة في الوثيقة التأمينية.

ويوفر مجمع التأمين الحد الأقصى من التغطية التي تحددها الزيادة في تكاليف البناء كل عام. وكان قد تم تحديد الحد الأقصى لمبلغ الضمان المقدم بـ **640** ألف ليرة (نحو **34ألفدولار**) لجميع أنواع المباني اعتباراً من **25** نوفمبر **2022**.

ووفق تقريرdunyaفإن حجم صندوق مجمع التأمين التركي ضد الحوادث بلغ **23** مليار ليرة (حوالي **1.22** مليار دولار)، وتصل الملاءة المالية له إلى **100** مليار ليرة (ما يعادل **5.31** مليار دولار).

والتأمين الإجباري ضد الزلازل هو نظام ضمان لتغطية الخسائر المادية الناجمة عن الزلزال، ويهدف إلى:

-تأمين كافة المساكن المغطاة ضد الزلازل بأقساط مستحقة الدفع، وضمان تقاسم المخاطر داخل الدولة

-توزيع المسؤولية المالية على إعادة التأمين الدولية وأسواق رأس المال من خلال التأمين

-التخفيف من الأعباء المالية على الدولة الناتجة عن الزلازل وخاصة من بناء المنازل المنكوبة بعد الزلزال

-الحيلولة دون فرض ضرائب إضافية على المواطنين نتيجة الأعباء المالية للدولة

-استخدام نظام التأمين كأداة تحفيزية في تشييد المباني السليمة من الناحية الهيكلية

-ضمان تراكم الموارد على المدى الطويل في تغطية أضرار الزلزال

-المساهمة في تنمية الوعي التأميني والتضامن الاجتماعي في المجتمع

تتكون شبكة المجمع التأميني من عدد من شركات التأمين ووكالاتها وفروع البنوك في جميع أنحاء تركيا. وتستهدف تسهيل حصول المواطنين على التأمين بتكاليف منخفضة الأقساط.

تقاسم الخسائر بينTCIPوشركات إعادة التأمين:

مجمّعTCIPالذي بلغ مجموع ما يختزن **46** مليار ليرة تركية (**4 مليارات دولار**) في نهاية عام **2021**، استفاد خلال التجديدات في جانفي **2023**، من سعة إضافية قدرها **2مليارد ولار**، وفق ما ذكرت وكالة**Fitch**للتصنيفات، وبالتالي، سيستوعب المجمّع الغالبية العظمى من الخسائر المؤمّن عليها بالتعاون مع شركات إعادة تأمين رئيسية، من بينها**MunichRe**و**Swiss Re**، على أن يتمّ تقاسم بقية الأضرار بين شركات التأمين المحلية والشركات التابعة الأجنبية لمجموعات التأمين مثل **Allianz** و**AXA** و**Talanx**و **Mapfre**و **Sompo Holdings**. والأخير تأثر بالفعل بارتفاع التضخم وانعدام ربحية التأمين المحلي، لذلك سيتعين عليه زيادة المطالبات في فرعَيْ الحرائق والكوارث الطبيعية. إنّ شركات التأمين تتأثّر بشكل خاص بالأضرار التي تلحق، جراء الزلازل، بالمباني (المساكن والشركات والمخاطر الصناعية) وكذلك بخسائر التشغيل المرتبطة بقطاع الأنشطة، فضلاً عن أضرار البنية التحتية والمطارات والموانئ.

المبحث الثالث: عرض وتقييم الدراسات السابقة

من خلال هذا المطلب سوف يتم التطرق فيه على عرض الدراسات السابقة، وبعدها تناول تقييم الدراسات السابقة من خلال تقييم الدراسات السابقة تم تناول مناقشة الدراسات السابقة وأوجه التشابه وأوجه الاختلاف بين الدراسات السابقة والدراسة الحالية.

المطلب الأول: عرض الدراسات السابقة

رغم وجود بعض الدراسات التي تناولت هذا الموضوع حسب ما تم الاطلاع عليه، وفي حدود ما توفرت لدينا من معلومات علمية التي أنجزت في مختلف جامعات الوطن والخارج، التي تناولت موضوع إعادة التأمين ومخاطر الكوارث الطبيعية، وقليل من هذه الدراسات ما أشارت إلى الموضوع، سوف يتم التطرق في هذا المطلب إلى أهم الدراسات العربية والأجنبية.

الفرع الأول: الدراسات العربية

دراسة (ضيف فضيل، الهواري، 2018)[1]

تطرق الباحثان موضوع إعادة التأمين كأداة لتغطية مخاطر الكوارث الطبيعية في الجزائر، حيث تهدف الدراسة إلى تحليل دور التأمين وإعادة التأمين في التخفيف من آثار الكوارث الطبيعية، لا سيما الزلازل والفيضانات التي تعد من أبرز الكوارث التي تواجه الجزائر، وبغية الإجابة على اشكالية الدراسة اعتمدت على تحليل البيانات الخاصة بتطور سوق التأمين ضد الكوارث الطبيعية منذ إلزاميته في الجزائر عام **2003** عقب زلزال بومرداس، وأظهرت النتائج أن هذه التأمينات لا تزال تشكل نسبة ضئيلة (**2**%) من إجمالي رقم أعمال قطاع التأمين، مما يحد من فاعلية التغطية المالية عند وقوع الكوارث، كما سلطت الدراسة الضوء على التحديات التي تواجه سوق إعادة التأمين في الجزائر، خاصة فيما يتعلق بتوزيع المخاطر وضمان تعويضات كافية عند حدوث أضرار جسيمة.

خلصت الدراسة إلى أهمية تعزيز ثقافة التأمين، وتحسين سياسات إعادة التأمين، ورفع نسبة الاشتراك في التأمين ضد الكوارث الطبيعية لضمان حماية أفضل للأفراد والممتلكات.

دراسة (علمي، 2021)[2]

تهدف هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على دور التأمين وإعادة التأمين في إدارة الكوارث الطبيعية في الجزائر، خاصة بعد اعتماد نظام التأمين الإجباري ضد هذه الكوارث منذ عام **2004**، والتي كلفت الخزينة العامة أكثر من **3.2** مليار دولار، اعتمدت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، حيث تم تحليل التقارير المالية السنوية لوزارة المالية والشركة المركزية لإعادة التأمين، إضافة إلى القوانين والتشريعات ذات الصلة، أظهرت النتائج أن نسبة التغطية التأمينية ضد الكوارث الطبيعية لا تزال منخفضة رغم مرور أكثر من **15** سنة على تطبيق النظام، حيث بلغ معدل التغلغل **14%** فقط في قطاع العقارات و**5.24%** في قطاع المنشآت الصناعية والتجارية، بسبب ضعف الوعي التأميني وعدم الامتثال للإلزامية.

[1] ضيف فضيل البشير، الهواري جمال، **دور إعادة التأمين في تغطية الكوارث الطبيعية في الجزائر**، مجلة دفاتر اقتصادية، المجلد 08، العدد 2، 2018، ص ص 229-244.

[2] علمي حسيبة، **دور التأمين و/أو إعادة التأمين في إدارة الكوارث الطبيعية في الجزائر**، مجلة الأبحاث الاقتصادية، المجلد 16، العدد 01، 2021، ص ص 128-147.

دراسة (هوادف، 2022)[1]

تهدف هذه الدراسة إلى إبراز دور التأمين كآلية لإدارة مخاطر الكوارث الطبيعية في الجزائر، من خلال تحليل واقع التأمين ضد الكوارث واستراتيجيات التفعيل المقترحة، أظهرت النتائج أن معدل اختراق التأمين في الجزائر لا يتجاوز **10%**، وذلك بسبب ضعف الثقافة التأمينية، وغياب استراتيجية متكاملة لإدارة الكوارث، مما يؤدي إلى تحميل الحكومة والمجتمع تكلفة الأضرار الناجمة عن الكوارث الطبيعية، كما أشارت الدراسة إلى أن الجزائر حاولت وضع استراتيجية لإدارة مخاطر الكوارث في أفق **2030**، لكنها لا تزال تعاني من تحديات في التنفيذ والتطبيق.

الفرع الثاني: الدراسات الأجنبية

دراسة (David Durbin, 2001)[2]

حاول الباحث دراسة كيفية إدارة مخاطر الكوارث الطبيعية من خلال هيكلة وإدارة عمليات إعادة التأمينتهدف الدراسة إلى تحليل ديناميكيات سوق إعادة التأمين ودوره في التخفيف من الأضرار المالية الناجمة عن الكوارث الطبيعية، تعتمد الدراسة على مراجعة هيكلية لآليات إعادة التأمين، مع التركيز على كيفية تسعير المخاطر وتوزيعها بين الشركات المختلفة، كما تناقش التحديات التي تواجه هذا القطاع، بما في ذلك التقلبات الحادة في المطالبات والخسائر الكبرى التي قد تؤدي إلى أزمات مالية، توصلت الدراسة إلى أن نجاح إعادة التأمين في مواجهة مخاطر الكوارث يعتمد على تطوير نماذج تقييم دقيقة، وتنويع المخاطر جغرافيا وقطاعيا، وتعزيز رأس المال الاحتياطي لمواجهة الأحداث غير المتوقعة، كما أكدت على أهمية الدور الذي تلعبه الحكومات والتنظيمات في استقرار هذا القطاع وتعزيز قدرته على امتصاص الصدمات.،

دراسة(Vasudeva Sakshi, 2009)[3]

تناولت الدراسة مفهوم المخاطر الكارثية وتأثيرها على الأفراد والاقتصادات، حيث تتزايد حدة وتكرار الكوارث الطبيعية والبشرية مع مرور الوقت، ركزت على الدور الأساسي للتأمين في تقليل الأضرار المالية الناجمة

[1] عائشة هوادف، **التأمين كآلية لإدارة مخاطر الكوارث الطبيعية في الجزائر بين تحديات الواقع واستراتيجيات التفعيل**، مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية، المجلد 13، العدد 02، ص ص 85-99.

[2] David Durbin, **Managing Natural Catastrophe Risks**: **The Structure and Dynamics of Reinsurance**, The Geneva Papers on Risk and Insurance Vol. 26 No. 2 (April 2001),PP297-309

[3] Vasudeva Sakshi, **Catastrophic risk and insurance**, revue management and avenir, Volume 07, n 27, 2009, PP 225-240.

عن هذه الكوارث، من خلال تقديم الدعم المالي الفوري وتقليل الاعتماد على الموارد الطارئة، كما أوضحت الدراسة أن التأمين ينقل عبء الخسائر من الدولة والمجتمع إلى شركات التأمين، التي تعتمد على استراتيجيات متنوعة مثل تحديد المخاطر وتقليلها ونقلها.

ناقشت الدراسة أنظمة التأمين المتاحة، بما في ذلك التأمين التجاري، وإعادة التأمين، وبرامج التأمين الوطني ضد الكوارث، والتأمين الصغير(**Microinsurance**) للفئات منخفضة الدخل، حيث يلعب الشراكة بين القطاعين العام والخاص دورا حاسما في تحقيق أنظمة تأمين فعالة، استعرضت الدراسة تجارب دولية مثل فرنسا وإسبانيا وألمانيا في إدارة المخاطر الكارثية عبر صناديق التأمين الوطنية وإعادة التأمين، كما أبرزت أهمية تطوير نماذج التأمين المستندة إلى المؤشرات الإقليمية.

أشارت النتائج إلى أن التأمين هو أداة فعالة لتحسين الاستجابة للكوارث، لكنه يحتاج إلى تنظيم قوي وتشجيع الاستثمارات في تدابير الحد من المخاطر، كما أوصت الدراسة بتطوير سياسات حكومية لدعم التأمين الإجباري ضد الكوارث وتعزيز التوعية بالمخاطر بين المجتمعات الأكثر ضعفا.

دراسة (Virginia Haufler, 2009)[1]

تناولت الدراسة دور شركات التأمين وإعادة التأمين في مواجهة التغيرات المناخية المتزايدة. هدفت الدراسة إلى تحليل استجابات قطاع التأمين لمخاطر المناخ، وتأثير ذلك على سياسات التسعير، التغطية التأمينية، وإدارة المخاطر المالية، ركزت الدراسة على قطاع التأمين الأمريكي والأوروبي، حيث تمت مقارنة استراتيجيات التأمين في كل منهما، مع الإشارة إلى أن الشركات الأوروبية كانت أكثر استباقية في معالجة مخاطر التغير المناخي مقارنة بنظيراتها الأمريكية، التي اعتمدت أكثر على الحكومة لتوفير شبكات الأمان المالي.

استخدمت الدراسة تحليلا تاريخيا وإحصائيا للخسائر التأمينية الناتجة عن الكوارث المناخية بين الثمانينيات والعقد الأول من القرن الحادي والعشرين، وأبرزت أن عدد الكوارث الطبيعية والخسائر الاقتصادية الناجمة عنها في تزايد مستمر، مما دفع بعض شركات التأمين إلى الانسحاب من الأسواق عالية الخطورة أو زيادة أسعار التأمين بشكل ملحوظ.

[1] Virginia Haufler, I**nsurance and Reinsurance in a Changing Climate**, Paper presented at the conference on "Climate Change Politics in North America," Woodrow Wilson International Center for Scholars, Washington, D.C., May 18-19, 2006, PP 1-15.

توصلت الدراسة إلى أن شركات التأمين لديها ثلاث استراتيجيات رئيسية لمواجهة المخاطر المناخية: (أولا زيادة أسعار التأمين أو تقليل التغطية، مما يقلل من التعويضات، ولكنه يترك العديد من الأفراد بدون حماية، ثانيا الانسحاب من الأسواق عالية المخاطر، وهو ما لوحظ في الولايات الساحلية للولايات المتحدة بعد إعصاري كاترينا وريتا، ثالثا الضغط على الحكومات لاتخاذ إجراءات مناخية أو توفير صناديق تأمين حكومية، كما فعلت بعض الشركات الأوروبية التي شاركت في مبادرات الأمم المتحدة البيئية.

دراسة (PAVLA JINDROVÁ, VIERA PACÁKOVÁ, 2019)[1]

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل نماذج الكوارث الطبيعية في إدارة مخاطر التأمين، حيث تسلط الضوء على أهمية استخدام النماذج الإحصائية لتقدير الخسائر الناجمة عن الكوارث الطبيعية وتحسين استراتيجيات شركات التأمين وإعادة التأمين في التعامل مع هذه المخاطر، اعتمدت الدراسة على عينة مكونة من **479**خسارة مؤمنة نتيجة كوارث طبيعية، وذلك خلال الفترة الممتدة من **2010** إلى **2016**، تضمنت المتغيرات المستقلة في الدراسة: تواتر الكوارث الطبيعية، شدة الكارثة، حجم الخسائر غير المؤمنة، تأثير التغير المناخي، والنماذج الإحصائية المستخدمة في تحليل البيانات، أما المتغيرات التابعة فشملت: حجم الخسائر المؤمنة، إجمالي التكاليف الاقتصادية، تأثير الخسائر على معدلات التأمين وإعادة التأمين، واحتمالية حدوث خسائر ضخمة، وباستخدام نماذج القيم القصوى(**ExtremeValue Models**)، وتحديدا نموذج القيم القصوى القصوى (**Block Maxima Model**)ونموذج القمم فوق العتبة –**PeaksOverThreshold) (POTModel**)، أظهرت النتائج وجود اتجاه تصاعدي في عدد الكوارث الطبيعية وحجم الخسائر الاقتصادية، مع زيادة الفجوة بين الخسائر المؤمنة وغير المؤمنة، كما أكدت الدراسة أن استخدام نماذج القيم القصوى يساعد في تحسين تقدير المخاطر، مما يمكن شركات التأمين من اتخاذ قرارات أفضل في تحديد الأسعار وتوزيع المخاطر، بالإضافة إلى ذلك، تبين أن النموذجين المستخدمين قدما نتائج دقيقة في تحليل توزيع الخسائر المتطرفة، وهو ما يعزز أهميتهما في التخطيط التأميني.

[1]PAVLA JINDROVÁ, VIERA PACÁKOVÁ, **Natural Catastrophe Models for Insurance Risk Management**, WSEAS TRANSACTIONS on BUSINESS and ECONOMICS, Volume 16, 2019, PP 9-17.

دراسة (Yang Zhao et al, 2021)[1]

تستعرض الدراسة مخاطر الكوارث، سواء الناتجة عن الكوارث الطبيعية أو الكوارث التي تسببها الأنشطة البشرية، وتأثيرها على صناعة التأمين، تركز الدراسة على آليات إدارة تلك المخاطر من خلال إعادة التأمين وابتكار أدوات نقل المخاطر المضمونة بالسندات. كما تناولت الدراسة تحديات وآليات تسعير هذه الأدوات، إلى جانب مدى كفاءتها في تقليل الخسائر وتوفير حلول مبتكرة تتكامل مع النظم التقليدية، خلصت الدراسة إلى أن الكوارث، رغم تأثيرها السلبي، تساهم في زيادة الطلب على التأمين في الفترات اللاحقة، أشار الباحثون أن أدوات نقل المخاطر المضمونة بالسندات، مثل سندات الكوارث(**CATbonds**)، تمثل حلولا واعدة لتحسين كفاءة السوق وتقليل المخاطر المالية للمؤمنين، اقترحت الدراسة دمج أدوات نقل المخاطر المضمونة بالسندات مع أنظمة إعادة التأمين التقليدية لتقديم حلول مختلطة توفر كفاءة أعلى وتقليل المخاطر المتعلقة بالإفلاس أو الكوارث غير المتوقع.

المطلب الثاني: تقييم الدراسات السابقة

من خلال تقييم الدراسات السابقة تم تناول مناقشة الدراسات السابقة وأوجه التشابه وأوجه الاختلاف بين الدراسات السابقة والدراسة الحالية.

الفرع الأول: مناقشة الدراسات السابقة

أجمعت معظم الدراسات الواردة أعلاه على أن إعادة التأمين تعد أداة رئيسية في تقليل المخاطر المالية الناجمة عن الكوارث الطبيعية، مثل الأعاصير والزلازل والفيضانات، كما أكدت الدراسات أن شركات التأمين تعتمد على إعادة التأمين لتوزيع المخاطر بشكل أكثر توازنا وتقليل الأعباء المالية في حالة وقوع كوارث كبرى، بالإضافة إلى ذلك، ناقشت العديد من الدراسات استخدام النماذج الكمية والتنبؤية لتقييم المخاطر المرتبطة بالكوارث الطبيعية، مما يساعد شركات التأمين وإعادة التأمين في اتخاذ قرارات رشيدة، كذلك، تم تسليط الضوء على الحاجة المستمرة إلى تحديث نماذج المخاطر لمواكبة تغير المناخ وزيادة تواتر الكوارث، وأكدت عدة دراسات أن التغيرات المناخية تؤدي إلى ارتفاع وتيرة وشدة الكوارث الطبيعية، مما يعزز الحاجة إلى إعادة التأمين

[1]Yang Zhao, Jin-Ping Lee, Min-Teh Yu, **Catastrophe risk**, **reinsurance and securitized risk-transfer solutions**: **a review**, China Finance Review International, Volume 11 Issue 4, 2021, pp 449-473.

كآلية لحماية الأسواق المالية والاقتصادات الوطنية، إلى جانب ذلك، هناك تركيز متزايد على تطوير حلول تأمينية مبتكرة لمواكبة المخاطر الناشئة عن تغير المناخ.

اختلفت الدراسات السابقة الواردة أعلاه في منظورها لإعادة التأمين، إذ تناول بعضها تأثير تغير المناخ على القطاع من منظور عالمي، خاصة في الأسواق المتقدمة، بينما ركزت دراسات أخرى على دول محددة، مثل الجزائر، حيث ناقشت التحديات الخاصة التي تواجهها أنظمة التأمين وإعادة التأمين في هذه البيئة الاقتصادية، كما تنوعت مناهج الدراسات، فبينما اعتمد بعضها على تحليل البيانات التاريخية والتنبؤ الإحصائي، ركز البعض الآخر على الجوانب القانونية والتنظيمية لقطاع إعادة التأمين، علاوة على ذلك، تناولت بعض الدراسات أدوات مالية حديثة مثل تحويل المخاطر عبر الأسواق المالية **(Securitized Risk TransferSolutions)**، في حين ركزت دراسات أخرى على سياسات الحكومات لتعزيز دور التأمين في إدارة المخاطر، كما أولت بعض الدراسات اهتماما خاصا بالحلول التقنية لتعزيز قدرة شركات إعادة التأمين، مثل تطوير منتجات تأمينية مبتكرة وتحديث النماذج المناخية، في حين شددت دراسات أخرى على ضرورة تعزيز التعاون بين الحكومات والقطاع الخاص لضمان استدامة أنظمة التأمين ضد الكوارث الطبيعية.

بشكل عام، تشترك الدراسات السابقة في تأكيد الدور المحوري الذي تلعبه شركات إعادة التأمين في تقليل المخاطر المالية للكوارث الطبيعية، من خلال توزيع المخاطر واستخدام نماذج إحصائية دقيقة، كما تتفق الدراسات على أن التغيرات المناخية تزيد من تواتر الكوارث، مما يفرض تحديات جديدة على قطاع التأمين. ومع ذلك، تختلف الدراسات في نطاق التحليل والنهج المستخدم؛ فبينما تركز بعض الأبحاث على الأدوات المالية الحديثة لتعزيز إدارة المخاطر، تتناول دراسات أخرى الجوانب القانونية والتنظيمية أو التحديات الخاصة بدول معينة مثل الجزائر، ورغم هذه التباينات، تبقى الحاجة إلى تطوير استراتيجيات تأمينية متكاملة وتعزيز التعاون بين الحكومات والقطاع الخاص من التوصيات المشتركة بين جميع الدراسات.

الفرع الثاني: أوجه التشابه والاختلاف بين الدراسات السابقة والدراسة الحالية

من خلال عرض الدراسات السابقة تبين أن هناك نقاط توافق ونقاط اختلاف مع الدراسة الحالية نذكر منها ما يلي:

-اتفقت الدراسة الحالية مع العديد من الدراسات السابقة في كونها تسعى إلى تقييم دور إعادة التأمين في الحد من مخاطر الكوارث الطبيعية.

-أشارت العديد من الدراسات السابقة إلى أن تغير المناخ يؤدي إلى زيادة تواتر الكوارث الطبيعية، مما يجعل الحاجة إلى إعادة التأمين أكثر إلحاحا وعليه تحاول الدراسة الحالية الاستناد على إحصائيات حديثة، مما يساعد على استكشاف كيف أثرت التغيرات المناخية الحديثة على قطاع التأمين وإعادة التأمين في الجزائر.

-معظم الدراسات السابقة تناولت إعادة التأمين من منظور عالمي أو في الأسواق المتقدمة، بينما الدراسة الحالية تركز على الجزائر، وهي بيئة تختلف في التشريعات، والبنية التحتية التأمينية، ومدى تطور سوق إعادة التأمين.

-الدراسات السابقة استخدمت تحليلا تاريخيا ونظريا في بعض الأحيان، بينما دراستنا الحالية تعتمد على التحليل الإحصائي لبيانات حديثة، مما يجعلها أكثر ارتباطا بالحالة الراهنة لإعادة التأمين في الجزائر.

-بعض الدراسات السابقة تناولت الجوانب القانونية والتنظيمية، في حين أن دراستنا الحالية تركز بشكل أكبر على التحليل الكمي والإحصائي للبيانات المتاحة.

-العديد من الدراسات السابقة اعتمدت على نماذج نظرية وتنبؤية، بينما ستعتمد دراستنا على إحصائيات رسمية حديثة من مصادر حكومية أو مؤسسات تأمينية جزائرية ودولية، مما قد يتيح نتائج أكثر واقعية تتناسب مع الوضع الحالي في الجزائر.

خلاصة الفصل الأول:

تشكل إعادة التأمين وإدارة المخاطر ركيزتين أساسيتين في استدامة واستقرار قطاع التأمين، حيث تلعبان دورا محوريا في حماية شركات التأمين من الخسائر الكبيرة وضمان قدرتها على الوفاء بالتزاماتها تجاه العملاء والمجتمع.

حيث إعادة التأمين هي عملية تقوم من خلالها شركة التأمين بنقل جزء من الأخطار التي اكتتبتها إلى شركة إعادة تأمين أخرى، وذلك بهدف توزيع المخاطر وتقليل العبء المالي الناتج عن المطالبات الكبيرة أو الكوارث غير المتوقعة. تتيح هذه العملية لشركات التأمين إصدار وثائق بقيم عالية وتوسيع قاعدة أعمالها دون تعريض رأسمالها لمخاطر مفرطة، كما تساهم في تحقيق استقرار مالي أكبر من خلال امتصاص الصدمات الناتجة عن الخسائر الفادحة. ويمكن تشبيه إعادة التأمين بجهاز امتصاص الصدمات في السيارة، فهي لا تمنع وقوع الخسائر، ولكنها تحد من آثارها على الشركة الأصلية.

أما إدارة المخاطر، فهي عملية متكاملة تبدأ باكتشاف وتحديد المخاطر التي قد تواجه الشركة، مرورا بتحليلها وقياس احتمالية حدوثها وتأثيرها، وانتهاءً باختيار أنسب الوسائل لمواجهتها أو الحد منها. تشمل هذه الوسائل تحمل المخاطر، أو نقلها (كما في التأمين وإعادة التأمين)، أو تجنبها، أو تقليلها عبر سياسات وإجراءات وقائية. تهدف إدارة المخاطر في شركات التأمين إلى حماية أصول الشركة، تحقيق الاستقرار المالي، تحسين الأداء التشغيلي، وضمان الامتثال للمعايير القانونية والتنظيمية، مع الاستعداد الدائم للتغيرات في البيئة الاقتصادية والتشريعية.

في الختام هذا الفصل يمكن القول بأن التكامل بين إعادة التأمين وإدارة المخاطر استراتيجية فعالة لضمان استمرارية شركات التأمين، تعزيز قدرتها التنافسية، وحماية الاقتصاد الوطني من تداعيات المخاطر الكبرى. فكلما كانت إدارة المخاطر أكثر احترافية، واستخدام إعادة التأمين أكثر كفاءة، استطاعت شركات التأمين مواجهة التحديات المستقبلية بثبات ومرونة أكبر.

الفصل الثاني:

واقع ودور شركات إعادة التأمين في إدارة الكوارث الطبيعية في الجزائر

تمهيد للفصل:

تشكل الكوارث الطبيعية أحد أبرز التحديات التي تواجه الدول، لما تخلّفه من خسائر بشرية ومادية جسيمة قد تُثقل كاهل الاقتصاد الوطني وتضعف قدرة الدولة على التعافي السريع. وفي هذا السياق، يبرز التأمين وإعادة التأمين كآليتين محوريتين في إدارة المخاطر وتخفيف آثار هذه الكوارث، لا سيما في ظل تزايد وتيرة وحدّة الأحداث الطبيعية عبر السنوات الأخيرة.

تعد الجزائر من البلدان المعرضة لمختلف أنواع الكوارث الطبيعية، مثل الزلازل والفيضانات، وهو ما يفرض ضرورة تبنّي استراتيجية وطنية فعّالة لإدارة هذه الأخطار، تكون مبنية على أسس قانونية ومؤسساتية واضحة، وعلى شراكة متكاملة بين شركات التأمين، والمعيد الوطني، والهيئات الرقابية.

يهدف هذا الفصل إلى تسليط الضوء على واقع سوق التأمين وإعادة التأمين في الجزائر، من خلال دراسة نشأته وتطوره، وتحليل دور الشركة المركزية لإعادة التأمين (**CCR**) في التغطية التأمينية للكوارث، واستعراض أبرز التحديات التي تعيق فعالية هذا الدور. كما يتناول الفصل المساهمة العملية لإعادة التأمين في الحد من الأضرار المترتبة عن الكوارث، من خلال دراسة آليات التدخل، وتقييم مستوى التعاون المؤسسي بين مختلف الأطراف المعنية، مع تقديم مقارنة دولية تبرز مكامن الضعف وفرص التحسين في التجربة الجزائرية.

المبحث الأول: واقع سوق التأمين وإعادة التأمين في الجزائر

يشكل قطاع التأمين وإعادة التأمين أحد الركائز الأساسية لنظام الحماية الاقتصادية والاجتماعية، لاسيما في مواجهة الأخطار الكبرى ومنها الكوارث الطبيعية. وفي الجزائر، تطور هذا القطاع ضمن مسار زمني تأثر بجملة من العوامل القانونية، التنظيمية والاقتصادية، انطلاقًا من مرحلة ما بعد الاستقلال وصولا إلى محاولات الانفتاح على السوق الدولية. لذا يعنى هذا المبحث بتقديم قراءة تحليلية لتطور قطاع إعادة التأمين، تركيبته المؤسسية، وأدوار الفاعلين فيه، مع تسليط الضوء على التحديات التي تواجهه، بغية فهم مدى جاهزية السوق الوطني لمواجهة مخاطر الكوارث الطبيعية من خلال آليات التأمين وإعادة التأمين.

المطلب الأول: تطور قطاع اعادة التأمين في الجزائر

قمنا بتقسيم هذا المطلب الى فرعين، الفرع الأول بعنوان نشأة قطاع إعادة التأمين وتطوره بعد الاستقلال والفرع الثاني بعنوان الإصلاحات القانونية والتنظيمية لإعادة التأمين في الجزائر.

الفرع الأول: نشأة قطاع اعادة التأمين وتطوره بعد الاستقلال.

الجدول (1): نشأة وتطور اعادة التأمين في الجزائر

السنة	الحدث
قبل 1962	كانت الحكومة العامة الفرنسية تعنى بنشاط التأمين و / أو إعادة التأمين في الجزائر.
1962	إنشاء**CAAR** كأول شركة تأمين جزائرية.
1963	بموجب الأمر 63-197 الصادر في 8/6/1963 يتم التنازل إجباريا بنسبة 10% عن الأقساط المصدرة من قبل كل شركات التأمين في الجزائر آنذاك لـ.CAAR
1966	احتكار الدولة لجميع عمليات التأمين وإعادة التأمين بموجب المرسوم 66-127
1973	بموجب الأمر 73-54 الصادر في 01/10/1973 تم إنشاء الشركة المركزية لإعادة التأمين.**CCR**
1975	تنازلت CAAR عن محفظتها المتعلقة بإعادة التأمين **CCR** باعتبارها متخصصة في إعادة التأمين، و CAAR متخصصة في تأمين الأخطار الصناعية الكبرى.
1995	بموجب المرسوم التنفيذي رقم 95-409 الصادر في 09/12/1995 يتم التنازل الإجباري للمعيد الوطني **CCR** بالنسب التالية: 80% للأخطار الصناعية 40% للأخطار النقل و25% للأخطار المتبقية.
1998	بموجب المرسوم 98-312 الصادر في 30/09/1998 تم تخفيض النسب السابقة إلى 10% للمخاطر الصناعية و5% للمخاطر الأخرى.

2002	صدر القرار 43 في 29/07/2002 والذي ينص على تنظيم جديد في مجال التنازل الاختياري بتحويل حق الاستفادة إلى**CCR**حصرا
2006	أقر المشرع الجزائري في المادة 208 من القانون 06-04 الصادر في 20/02/2006 أن إعادة التأمين القانوني من طرف الشركات الناشطة في الجزائر تكون لصالح المعيد الوطن
2009	صدور المرسوم التنفيذي 09-375 المؤرخ في 16/11/2009 المتعلق بالحد الأدنى لرأسمال شركات التأمين و/ أو إعادة التأمين والذي أقر برفع الحد الأدنى لرأسمال شركات إعادة التأمين إلى 5 مليار دج.
2010	صدور المرسوم التنفيذي 10-207 في 09-09-2010 ينص على رفع نسب التنازل الإجباري للمعيد الوطني عن جميع الأعمال محل إعادة التأمين بنسبة 50% على الأقل
2011	صدور المرسوم التنفيذي 11-422 المؤرخ في 08/12/2011 والمتضمن الموافقة على رخصة ممارسة النشاط على مستوى السوق الجزائرية للتأمين المسلمة للسماسرة الأجانب في إعادة التأمين.
2013	تم إصدار المرسومين التنفيذيين 13-114 و13-115 في 28/03/2013، والمتعلقين بالالتزامات التنظيمية والملاءة المالية الشركات التأمين و / أو إعادة التأمين.
2016	صدور قرارين الأول المؤرخ في 25/04/2016 والثاني في 15/05/2016، ويتضمنان الموافقة على رخصة ممارسة النشاط على مستوى السوق الجزائري للتأمين المسلمة للسماسرة الأجانب في إعادة التأمين.

المصدر: حسية علمي، بهلولي فيصل،حسيبة علمي،" **واقع سوق إعادة التأمين في الجزائر– دراسة تحليلية للفترة 2010– 2018** "،المجلة الجزائرية للأمن والتنمية، المجلد10 ، العدد1 ،جامعة البليدة 2، الجزائر، 2021، ص 175.

يعود السبب الرئيسي لصدور القوانين والمراسيم الموضحة أعلاه أساسا في مواكبة التطورات الحاصلة في الأسواق الدولية ومحاولة النهوض بالسوق التأمين وإعادة التأمين الجزائري وجذب الاستثمارات الخارجية، مع الحد من تسرب العملة الصعبة للخارج[1].

الفرع الثاني: الإصلاحات القانونية والتنظيمية.

كنتيجة لجسامة الخسائر المادية للكوارث الحاصلة الموضحة في الجدول أعلاه، وتكفل خزينة الدولة الجزائرية بها في كل مرة، كانت السلطات العمومية تحاول تخفيف عبأ هذه الكوارث من خلال إصدار مجموعة من القوانين يمكن تلخيصها في الجدول الموالي[2]:

[1] حسية علمي، بهلولي فيصل،حسيبة علمي،" **واقع سوق إعادة التأمين في الجزائر– دراسة تحليلية للفترة 2010– 2018** "،المجلة الجزائرية للأمن والتنمية، المجلد10 ، العدد1 ،جامعة البليدة 2، الجزائر، 2021، ص 175.

[2] علمي حسيبة، "دور التأمين و/أو إعادة التأمين في إدارة الكوارث الطبيعية في الجزائر"، مجلة الأبحاث الاقتصادية، المجلد 16، العدد1، 2021.ص ص 133.

الجدول (2): أهم الإصلاحات القانونية المتعلقة بالكوارث الطبيعية

التاريخ	الحدث
قبل 1980	خطر الكوارث الطبيعية غير قابل للتأمين ومستثنى من كل العقود ما عدا عقد(**TRC/TRM**)
1980- 1989	-تم إدراج أخطار الكوارث الطبيعية (**CAT(NAT**) كضمان ملحق ضمن عقود التأمين ضد الحريق؛ -كما اعتمدت الجزائر في 25/08/1985 " خطة وطنية للحد من الكوارث"، بإصدار المرسومين 85-231 و 85-232 لتنظيم التدخلات والإغاثة والوقاية في حالات الكوارث وتم وضع قواعد(RPA)
1990- 1994	حدد القانون 90-29 المؤرخ في 01/12/1990 شروط التهيئة والتعمير للوقاية من أخطار الكوارث الطبيعية؛ وتم.**CATNAT**تعمل على تغطية أخطار**FCN**: **FCNRM, FGCA**إنشاء
1995- 2002	لم يبق ضمان أخطار الكوراث الطبيعية حكرا في عقود تأمين الحريق، بل أصبح يدرج ضمن عقود تأمينات الأضرار، ويغطى جزئيا أو كليا، مقابل قسط إضافي، وذلك بموجب الأمر 95/07 والمتعلق بالتأمينات.
بعد 2003	أصبح عقد التأمين ضد الكوارث الطبيعية منفصلا بحد ذاته وإجباري على جميع ملاك العقارات المبنية أو على المنشآت الصناعية أو التجارية، وذلك من خلال الأمر 03/12 المؤرخ في 27 أوت 2003 والمتعلق بإلزامية التأمين ضد الكوارث الطبيعية وتعويض الضحايا.
2004	صدور المراسيم التنفيذية التالية في 29 أوت 2004 المرسوم 04-28 يتضمن 04 مواد تصنف الكوارث الطبيعية والإعلان عنها. المرسوم 04/268 يشمل 10 مواد تتعلق بالتغطية التعريفات الإعفاءات، نسب الاشتراك، المدة. المرسوم 04/270 يحدد بعض البنود النموذجية الواجب إدراجها في عقود التأمين ضد آثار الكوارث الطبيعية. المرسوم 04/271 يوضح شروط منح وتنفيذ ضمان الدولة في إطار عمليات إعادة **CATNAT**أخطار المرسوم 04/272 يتعلق بالالتزامات التقنية الناتجة عن تأمين الكوارث الطبيعية. إصدار القانون 04-05 في 14/04/2004، المعدل والمتمم للقانون 90-29 يبين معايير مطابقة البنايات والمناطق المعرضة للأخطار الكوارث الطبيعية والقانون 04-20 في 25/12/2004 خاص بالوقاية من الأخطار الكبرى وتسيير الكوارث في إطار التنمية المستدامة مع إنشاء "وفد وطني للمخاطر" (المادة 68 منه).
2017	صدور القرار المؤرخ في 19 مارس 2017، والذي يعدل القرار المؤرخ 31 أكتوبر 2004: يحدد من خلاله معايير التعريفات والإعفاءات المطبقة في مجال التأمينات على آثار الكوارث الطبيعية.

المصدر: علمي حسيبة، "دور التأمين و/أو إعادة التأمين في إدارة الكوارث الطبيعية في الجزائر"، مجلة الأبحاث الاقتصادية، المجلد 16، العدد1، 2021.ص ص 133-134.

المطلب الثاني: مكونات سوق التأمين وإعادة التأمين

قمنا بتقسيم هذا المطلب الى فرعين، الفرع الأول بعنوان الشركات الفاعلة في السوق التأمين والفرع الثاني بعنوان دور الهيئات الرقابية والتنظيمية.

الفرع الأول: الشركات الفاعلة في السوق (شركات التأمين وإعادة التأمين)

أولا. الشركات الناشطة في قطاع التأمين الملاحظ أن نشاط التأمين في الجزائر ممارس من قبل 24 شركة تأمين

الشركات الممارسة لنشاط التأمين في الجزائر مقسمة حسب نوع المخاطر على النحو التالي[1]:

تغطي التأمينات الجزائرية ثلاث أنواع من نشاطات التأمين وهي:

التأمين المباشر الممارس من قبل شركات التأمين التالية:

أربعة شركات عمومية لتأمين الأضرار **SAA-CAAR-CAAT-CASH**

ستةشركات خاصة لتأمين الأضرار **-Trust Algeria – GAM – 2A – CIAR – SalamaAssurance : Alliance Assurance**

01-شركة مختلطة لتأمين الأضرار**AXA Algerie Assurance Dommages**

02-تعاضديات **CNMA-MATEC**

02-شركات عمومية لتأمين الأشخاص**CAARAMA – Taamine Life Algerie**

03-شركات خاصة لتأمين الأشخاص**Mutualist – Macir Vie – Cardif El Djazair**

03-شركات مختلطة لتأمين الأشخاص**AXA – AGLIC - SAPS .**

إعادة التأمين المستغلة من قبل الشركة المركزية لإعادة التأمين **CCR**.

الفرع الثاني: دور الهيئات الرقابية والتنظيمية.

إن قطاع التأمين وقبل صدور القانون رقم **06 -04** المؤرخ في **20** فيفري **2006** المعدل والمتمم للأمر **95-07** يخضع من حيث الرقابة الإدارة الرقابة، ويقصد بها الوزير المكلف بالمالية الذي يتصرف بواسطة الهيكل المكلف بالتأمينات، لكن بعد صدور القانون **06-04** لم يعد الوزير المكلف بالمالية هو من

[1]: بالي مصعب، تطور قطاع التأمين في الجزئر، مجلة رؤى اقتصادية، العدد11 ديسمبر2016، جامعة الشهيد حمه لخضر- الوادي / الجزائر، ص347.

يتخذ القرارات في مجال الرقابة، بل استحدثت هيئة خاصة بالرقابة على التأمين، كما أن هناك هيئات أخرى تعمل على المساعدة في عملية الرقابة على التأمين[1].

1 -**لجنة الإشراف**: تعد هذه الهيئة هي الهيئة المسؤولة بشكل مباشر على عملية الإشراف على التأمين.

1.1 **نشأة هيئة الرقابة على الإشراف**: لقد استحدثت بموجب القانون 06-04 المؤرخ في 20 فبراير 2006، حيث جاء في المادة 209 منه الآتي: تنشأ لجنة الإشراف على التأمينات التي تتصرف كإدارة رقابة بواسطة الهيكل المكلف بالتأمينات لدى وزارة المالية.

تمارس رقابة الدولة على نشاط التامين وإعادة التامين من طرف لجنة الإشراف على التأمينات، وتهدف اللجنة إلى :

-حماية مصالح المؤمن لهم والمستفيدين من عقد التأمين بالسهر على شرعية عمليات التأمين وعلى يسار شركات التأمين أيضا .

-ترقية وتطوير السوق الوطنية للتأمين قصد إدماجها في النشاط الاقتصادي والاجتماعي .

2.1**تكوينها**: تتكون لجنة الإشراف على التأمينات من خمسة أعضاء من بينهم الرئيس يختارون لكفاءتهم لا سيما في مجال التأمين والقانون والمالية. يتمتع أعضاء هيئة الإشراف بالاستقلالية حيث يتم تعيينهم بمرسوم رئاسي، وهذا في حد ذاته يعد ضمانا لاستقلاليتهم واستقرارهم في الوظيفة، كما أن طبيعة تشكيل اللجنة تجعل من سلطة الوزير تتقلص، كما أن ميزانيتها مستقلة حيث تتكفل بها الدولة.

3.1 **مهامها**: تكلف لجنة الإشراف على التأمينات بما يأتي :

-السهر على احترام شركات ووسطاء التأمين المعتمدين للأحكام التشريعية والتنظيمية المتعلقة بالتأمين

-التأكد من أن هذه الشركات تفي بالالتزامات التي تعاقدت عليها تجاه المؤمن لهم، ولا زالت قادرة على الوفاء .

-يلتزم محافظو الحسابات بإعلام لجنة الإشراف في حالة النقائص المحتملة التي تسجل على مستوى شركات التأمين و / أو إعادة التأمين أثناء ممارستهم لعهدتهم .

[1]: بالي مصعب، مرجع سبق ذكره، ص ص 352-353.

-التحقق من المعلومات حول مصدر الأموال المستخدمة في إنشاء أو زيادة رأس مال شركة التأمين و / أو إعادة التأمين.

مديرية التأمينات: تعتبر مديرية التأمينات الهيكل المكلف بالتأمينات لدى وزارة المالية، وهي إحدى المديريات التابعة للمديرية العامة للخزينة. تعد هذه الأخيرة الهيكل المنفذ العملية الرقابة التي تديرها لجنة الإشراف، تسمح الوزارة المالية بمعرفة كل ما يجري بداخل هذا القطاع، فهي بمثابة مرآة .

-دراسة واقتراح التدابير الضرورية للتغطية المناسبة في مجال تأمين الممتلكات الوطنية والاقتصادية والاجتماعية .

1.2**مهامها**: تتمثل مهامها فيما يلي :

-دراسة واقتراح التدابير الموجهة لضبط وترقية ادخار هيئات التأمين وإعادة التأمين .

-دراسة وتنفيذ التدابير التي من شأنها التشجيع على تطوير التأمين بجميع أشكاله .

-الإشراف على تسيير الهيئات التي تمارس المهام المتصلة بنشاط التأمين والموضوعة تحت سلطة وزير المالية.

المجلس الوطني للتأمينات (**CNA**) :تم إنشاء المجلس في **25** جانفي **1995** بموجب الأمر رقم **0795** وبدأ ممارسة نشاطه يوم **24** أكتوبر **1997**، وهو هيئة تابعة لوزارة المالية لها دور استشاري، يسعى إلى تطوير نشاط التأمين وتنظيمه ليصبح ركيزة من ركائز الاقتصاد الوطني.

تعرفه المادة رقم **274** من القانون الجزائري بأنه: (يحدث جهاز استشاري يدعى المجلس الوطني للتأمينات ويترأس هذا المجلس الوزير المكلف بالمالية، يستشار المجلس في المسائل المتعلقة بوضعية نشاط التأمين، وإعادة التأمين، وتنظيم القطاع، وتطويره. وينعقد بطلب من رئيسه أو أغلبية أعضائه، كما يمكن للمجلس أن يعد مشاريع تمهيدية لنصوص تشريعية أو تنظيمية داخلة في مجال اختصاصه بتكليف من الوزير المكلف بالمالية أو بمبادرة منه .

يتكون المجلس الوطني للتأمينات لا سيما من :

-ممثلي الدولة ،

-ممثلي المؤمنين والوسطاء

-ممثلي المؤمن لهم،

-ممثلي مستخدمي القطاع

-ممثلي الخبراء في التأمين والاكتواريين .

فيما يخص الجانب التنظيمي المجلس يتكون من أربعة لجان يترأسها وزير المالية وهي كالتالي:

-لجنة الاعتماد : وتتحد مسؤوليتها من خلال منح الاعتماد لشركات التأمين والسماسرة

-اللجنة القانونية أو الشرعية ،

-لجنة التسعيرة وحماية حقوق المؤمن لهم (حماية مصالح المؤمنين)

-لجنة تنظيم وتطوير سوق التأمين .

4 .**الاتحاد الجزائري لشركات التأمين وإعادة التأمين (UAR)** :أنشئ في **22** فيفري **1994** وتم اعتماده في **24** أفريل **1994** وفقا للقانون رقم **9031** المؤرخ في **04** ديسمبر **1994** المتعلق بالجمعيات التي لها صفة الجمعية المهنية. يهتم الاتحاد الجزائري لشركات التأمين وإعادة التأمين بمشاكل المؤمنين وهذا من خلال السعي لتحقيق الأهداف التالية:

ترقية وتطوير نشاطات القطاع وإبراز مزايا مهنة التأمين

السعي من أجل تحسين نوعية الخدمات التي تقوم بها شركات التأمين وإعادة التأمين

المساهمة في تحسين مستوى الكفاءة وتكوين العمال في القطاع

المبادرة بكل عمل يهدف إلى ترقية ممارسة المهنة والتعاون مع الأجهزة والمؤسسات المعنية .

5.الجهاز المتخصص في مجال تعريفة الأخطار: يحدث لدى الوزير المكلف بالمالية جهاز متخصص في مجال التعريفات يهتم هذا الجهاز المتخصص بإعداد مشاريع التعريفات ودراسة تعريفات التأمين السارية المفعول وتحيينها؛ كما يكلف بإبداء رأيه حول أي نزاع في مجال تعريفات التأمين من طرف شركات التأمين حتى تتمكن إدارة الرقابة من البت تريير .

تتحدد العناصر المكونة لتعريفة الأخطار كما يلي:

-نوعية الخطر

-احتمالية وقوع الخطر

-نفقات اكتتاب وتسيير الخطر

-أي عنصر تقني آخر يتعلق بالتعريفة الخاصة بكل عملية من عمليات التأمين .

فيما يخص التأمين على الأشخاص، تحدد جداول نسبة الوفيات القابلة للتطبيق وكذا النسبة الدنيا المضمونة في العقود بموجب قرار من الوزير المكلف بالمالية.

المطلب الثالث: واقع إعادة التأمين في الجزائر.

قمنا بتقسيم هذا المطلب الى فرعين الفرع الأول يتناول تعريف الشركة المركزية لإعادة التأمين ومهامها والهيكل التنظيمي لها، والفرع الثاني يتناول التحديات التي تواجه إعادة التأمين في السوق الجزائري.

الفرع الأول: الشركة المركزية لإعادة التأمين CCR :

تم التطرق في هذا الفرع الى تعريف و مهام الشركة المركزية لإعادة التأمين CCR.[1]

تعريفها:

تعتبر الشركة المركزية لإعادة التأمين الوحيدة المتخصصة في إعادة التأمين في السوقالجزائرية، حيث أسندت إليها جميع العمليات الجزائرية الخاصة بإعادة التأمين، الشركة المركزية لإعادة التأمين هي مؤسسة عمومية اقتصادية لها رأسمال مملوك للدولة، وثم تحويلها بفضل الإصلاحات الاقتصادية إلى شركة ذات أسهم مملوكة للدولة .

أنشأت**CCR**وصودق على نظامها الأساسي بمقتضى الأمر رقم **73/54** المؤرخ في الفاتح أكتوبر**1973**، وهي ملك للدولة بدأت نشاطها الفعلي في عام **1975**.

مهامها:

تتلخص مهام الشركة المركزية لإعادة التأمين في النقاط التالية:

-تطوير رؤوس الأموال الخاصة بقطاع التأمين.

-التعاون مع الشركات الوطنية في ميدان إعادة التأمين.

[1] : كريم جايز، عبد الله خبابه، دراسة تحليلية لنشاط الشركة المركزية لإعادة التأمين في الجزائر للفترة2015 -2000 ، مجلة الباحث الاقتصادي ، العدد الخامس ، ص ص 262 -. 263

-إعادة التأمين من المخاطر التي تتخلى عليها الشركات الوطنية، حيث تحتفظ بجزء من هذه المخاطر.

-تولي نشاط إعادة التأمين مع الخارج بعد صدور المرسوم رقم **74-50** المؤرخ في **31** يناير **1974**.

-التمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي بموجب المرسوم **85/83** المؤرخ في **30** أفريل **1985**.

-القيام بعمليات إعادة التأمين على اختلاف أشكالها.

-المشاركة في تنمية السوق الوطنية لإعادة التأمين بدفع قدرتها على الحجز طبقاً لمبادئ إعادة التأمين الأساسية.

-تحقيق التوازن المالي في هذا المجال عن طريق تحقيق عائدات مالية تعويضية.

-تطوير المبادلات والتعاون الدولي والإقليمي مع مراعاة الاختيارات الأساسية للبلاد.

-احتكار عمليات إعادة التأمين إلى غاية سنة **1995**.

-تكييف إستراتيجيتها للاحتفاظ بوضعية القائد لنشاط إعادة التأمين بعد الإصلاحات الاقتصادية.

-تسيير مواردها البشرية والاستغلال الجيد للمعلومات وتتبع المحيط.

تشكيل مجمعات لإعادة التأمين بالشراكة مع شركات جزائرية وأجنبية.

المساهمة في إنشاء وتطوير مجمع**POOL**لإعادة التأمين على المستوى القاري.

التمتع بشبكة علاقات مع آلاف شركات التأمين وإعادة التأمين الجزائرية والأجنبية، بصفة مباشرة أو غير مباشرة عن طريق عملية الوساطة في مختلف أنحاء العالم.

المساهمة في أربع شركات للتأمين وإعادة التأمين:

الشركة المتوسطية للتأمين وإعادة التأمين) RE-MED لندن.

الشركة الإفريقية لإعادة التأمين) RE-AFRIC نيجيريا.

الشركة العربية لإعادة التأمين) ARAB RE بيروت.

شركة تراست للتأمين وإعادة التأمين) TRUST حيدرة.

المشاركة في مشروعات استثمارية منها:

مؤسسة الاستثمار الفندقي.SIH

مؤسسة بورصة القيم.SGBV

شركة إعادة التأمين البحرينية بالشراكة مع.TRUST

إنشاء مقر جديد للشركة.

توفر الشركة على إطارات من فنيين ذوي الخبرة في ميدان إعادة التأمين، وممارسة أعمال التأمين البحري وغير البحري.

تسيير برنامج التأمين على آثار الكوارث الطبيعية، الذي تم وضعه بعد زلزال بومرداس 2003 لحساب الدولة الجزائرية.

تطور عدد العمال من 28 عامل سنة 1975 إلى 115 عامل سنة 1990 ثم إلى 112 عامل سنة 2005.

قدر رأسمالها الاجتماعي بـ 19 مليار دينار سنة 2015.

الهيكل التنظيمي للشركة المركزية لإعادة التأمينCCR:

الشكل(1): الهيكل التنظيمي للشركة المركزية لاعادة التأمينCCR

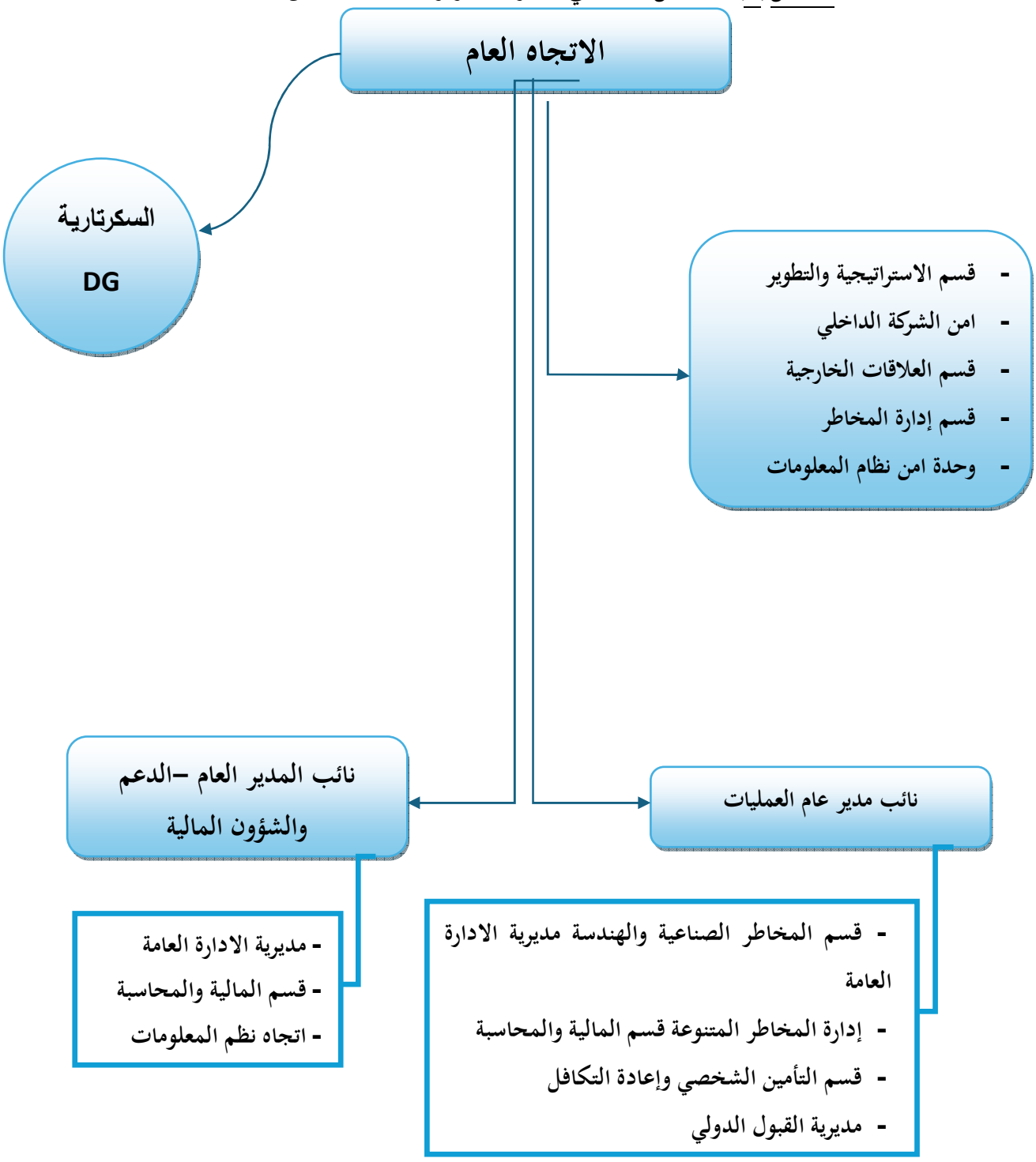

المصدر: من اعداد الطالبين بالاعتماد على الموقع الرسمي للشركة المركزية لإعادة التأمينCCRwww.ccr.dz

من الشكل نوضح الهيكل التنظيمي للشركة المركزية لإعادة التأمين**CCR**الذي يتكون من عدة إدارات وأقسام، **وأهم الإدارات والأقسام الموجودة في الهيكل التنظيمي لـ:CCR**

-إدارة الرئاسة والشؤون العامة .

-إدارة الإدارة المالية والمحاسبة .

-إدارة إعادة التأمين على الممتلكات والمسؤولية المدنية .

-إدارة إعادة التأمين على الحوادث والأشخاص .

-إدارة التقنية والمخاطر .

-إدارة الشؤون القانونية .

-إدارة الرقابة الداخلية والمراجعة .

-إدارة العلاقات العامة والاتصال .

ويتمثل دور كل إدارة وقسم في تحقيق أهداف**CCR**، وتطوير السياسات والإجراءات اللازمة لتحسين أداء الشركة في سوق إعادة التأمين في الجزائر.

الفرع الثاني: التحديات التي تواجه إعادة التأمين في السوق الجزائري.

تحديات وفرص معيدي التأمين:

يعكس التدهور في المعنويات بدرجة أساسية ارتفاع مستوى عدم الاستقرار السياسي في بعض أجزاء المنطقة، إلى جانب زيادة حدة الضغوط التنافسية التي تُعزى إلى عوامل عالمية أكثر منها إقليمية. ويرى المتفائلون أن الأسس الاقتصادية القوية للمنطقة، ووجود مشاركين في السوق على درجة متزايدة من الاحتراف، واتساع نطاق المنتجات الجديدة والمبتكرة، كلها مؤشرات إيجابية. ومع ذلك، تواجه تنمية قطاع إعادة التأمين العديد من التحديات.[1]

[1]طارق حمّول، ووفية زير، "**خدمات إعادة التأمين في الجزائر: التحديات والفرص**"، مجلة الدراسات التسويقية وإدارة الأعمال(JMSM) ، المجلد الثاني، العدد 02، جامعة الطاهري محمد – بشار، وجامعة لونيسي علي – البليدة 2، الجزائر.ص 266-267

زيادة عمليات الاندماج في القطاع: شهد السوق باستمرار أنشطة اندماج بين معيدي التأمين. من ناحية، ساعدت هذه الاندماجات في تجميع الكفاءات، لكنها من ناحية أخرى خلقت مجموعة متعايشة من العمليات غير المتسقة والأنظمة المتباينة.

سوق المطالبات الكارثية: كان عام 2008 كارثيًا على مستوى المطالبات في مختلف المجالات مثل النقل البحري والطاقة والكوارث الطبيعية والبشرية. ومن المتوقع أن يؤدي ذلك إلى نزاعات بشأن التغطية التأمينية، والتي ستتطور إلى نزاعات في إعادة التأمين.

ارتفاع معدلات إعادة التأمين الرجعي (Retrocession): يواجه معيدو التأمين تحديًا يتمثل في ارتفاع أسعار إعادة التأمين الرجعي نتيجة للخسائر الكارثية والأزمة المالية العالمية، مما يزيد من تعقيد الوضع. وهذا سيدفع معيد التأمين إلى إيجاد توازن بين استخدام رأس ماله الخاص وشراء رأس مال من طرف آخر من خلال إعادة التأمين الرجعي.

الاحتيال: من المرجح أن تؤدي السياسات العدوانية لجذب أعمال جديدة إلى زيادة حالات الاحتيال، وأي إهمال من شركة التأمين الأساسية سينعكس سلبًا على معيد التأمين.

آليات تحويل المخاطر البديلة: إن العوائد المرتفعة نسبيًا لتحمّل مخاطر الكوارث، وعدم ارتباطها بالظروف الاقتصادية، شجعت المستثمرين على الاهتمام بما يسمى آليات تحويل المخاطر البديلة. وتشمل هذه الآليات سندات الكوارث، وهي أوراق مالية مصنفة، بالإضافة إلى "السيارات الجانبية" (side-cars)، وهي أدوات استثمارية جديدة نسبيًا، وكلتاهما تُستخدم بشكل متزايد لتكميل أشكال إعادة التأمين التقليدية.

إفلاسات بين معيدي التأمين: هناك نقاش متزايد حول ما إذا كانت الأزمة المالية الحالية ستؤدي إلى عودة إفلاسات بين معيدي التأمين كما حدث في أوائل التسعينيات، أم أنها ستقتصر على بعض عمليات إعادة الهيكلة بفضل القواعد الرأسمالية القوية.

إخفاقات استثمارية: قد تواجه شركات إعادة التأمين، إذا كانت جزءًا من مجموعة أكبر، أضرارًا في السمعة مثل تلك التي حدثت مع شركة AIG بسبب إخفاقات استثمارية في شركات المجموعة.

ومع ذلك، فإن الاضطرابات الحالية تتيح أيضًا عددًا من الفرص لمعيدي التأمين، من بينها:

انخفاض قدرة شركات التأمين على جمع الأموال من السوق: أدت الأزمة المالية الأخيرة إلى تقليص كبير في قدرة شركات التأمين على الحفاظ على رأس المال أو جمعه من الأسواق. ونتيجة لذلك، زاد اعتماد شركات

التأمين على إعادة التأمين لتقليل المخاطر المتعلقة بجانب الالتزامات في ميزانياتها العمومية، وهذا على عكس الاتجاهات السابقة التي كانت تتجه نحو تقليص إعادة التأمين وزيادة الاحتفاظ بالمخاطر.

السعي وراء الحصة السوقية على حساب الربحية لم يعد مستدامًا: سيؤدي ذلك إلى ارتفاع الأسعار في القطاعات التي شهدت خسائر اكتتاب مؤخرًا مثل التأمين على السيارات، والكوارث العقارية، والطيران، والائتمان، وتأمين المسؤوليات الإدارية والتنفيذية (D&O). وفي القطاعات الأخرى، سيتوقف الاتجاه النزولي للأسعار، وسنشهد تحولًا من سوق ناعم إلى سوق صلب في العام القادم، وهو ما يعكس ارتفاع تكلفة الإنتاج نتيجة زيادة تكلفة رأس المال وتراجع عوائد الاستثمار. كما يُتوقع زيادة الطلب على إعادة التأمين من قبل شركات التأمين الأساسية نتيجة جهودها لزيادة قدرتها السوقية.

انخفاض قدرة الشركات التعاونية على الاحتفاظ بالمخاطر: فقدت الشركات التعاونية جزءًا كبيرًا من حقوق الملكية، وبالتالي أصبحت قدرتها على الاحتفاظ بالمخاطر محدودة جدًا مقارنة بما كانت عليه سابقًا، مما سيؤدي إلى تصاعد الطلب على إعادة التأمين.

المبحث الثاني: نشاط شركات تأمين وإعادة التأمين في إدارة الكوارث الطبيعية في الجزائر

مع تزايد وتيرة الكوارث الطبيعية وشدتها، أصبح لزامًا على أنظمة التأمين الوطنية تطوير أدواتها لمواجهة هذه الأخطار، عبر توفير آليات مالية وتدبيرية فعالة للتخفيف من آثارها. وفي هذا السياق، يبرز دور شركات التأمين وشركات إعادة التأمين كمحور أساسي في التصدي للأضرار الناجمة عن الكوارث الطبيعية في الجزائر. يسلط هذا المبحث الضوء على كيفية اشتغال نظام التأمين في هذا المجال، ومدى مساهمة شركة **CCR** في تقاسم المخاطر، إضافة إلى إبراز حدود هذا التدخل مقارنة مع التحديات الميدانية ومستوى التغطية الوطنية.

المطلب الأول: التأمين واعادة التأمين لتسيير مخاطر الكوارث الطبيعية

قمنا بتقسيم هذا المطلب الى فرعين الأول بعنوان تأمين الكوارث الطبيعية في الجزائر و الثاني بعنوان الاستراتيجية الوطنية لإدارة الكوارث الطبيعية في الجزائر.

الفرع الأول: تأمين الكوارث الطبيعية في الجزائر.

يمكن تعريفه على أنه منتج تأميني ذو طابع اقتصادي، الجبر الأضرار المادية المباشرة فقط، التي تلحق بممتلكات الشخص الطبيعي و / أو المعنوي نتيجة تحقق خطر كارثة طبيعية، ويمس نوعين من الممتلكات في الجزائر: العقارات المبنية البنايات السكنات الفردية، عمارات ذات استعمال مهني)؛ والمنشآت الصناعية

والتجارية بمحتوياتها، العقارات والتجهيزات، والعتاد، والسلع، وغيرها. وهذا يعني استبعاد الأضرار الجسدية من نطاق التأمين ضد الكوارث الطبيعية، فلا يوجد نظام تعويض في الجزائر خاص بها، لذا يبقى الحل أمام المضرورين هنا لتغطيتها، اكتتاب عقد تأمين اختياري على الأشخاص[1].

الجدول(03): أهم الكوارث الطبيعية الحاصلة في الجزائر:

التاريخ	الولاية	الكارثة	قيمة الأضرار المادية المسجلة بالدولار الأمريكي
1980/10/10	الشلف	زلزال بشدة 7.3	أكثر من 2 مليار
1994/08/18	معسكر	زلزال بشدة 5.4	أكثر من 50 مليون
1999/12/22	عين تيموشنت	زلزال بشدة 5.8	مليار 3.2
2001/11/10	العاصمة (باب الواد)	فيضانات	مليون المؤمن منها 7 مليون فقط 320
2003/05/21	بومرداس	زلزال بشدة 6.8	أكثر من 5 مليار، المؤمن منها 70 مليون فقط
2008/09/01	غرداية	فيضانات	مليون 352
2011/10/1	البيض	فيضانات	أكثر من 60 مليون

المصدر: علمي حسيبة، "دور التأمين و/أو إعادة التأمين في إدارة الكوارث الطبيعية في الجزائر"، مجلة الأبحاث الاقتصادية، المجلد 16، العدد 1، 2021، ص 133.

عقد التأمين ضد آثار الكوارث الطبيعية

هو عقد ملزم لكل مالك عقار مبني داخل القطر الجزائري، شخصا طبيعيا كان أو معنويا ضد الظواهر الناتجة عن قوى الطبيعة بحدة غير **10** عادية وتخلف كوارث جسيمة ومناطق منعزلة. ويمكن تعريفه أيضا على أنه: عقد يحصل بمقتضاه المؤمن له بصفته مالكا لعقار مبني يقع في الجزائر، أو ممارسا لنشاط تجاري و / أو صناعي في الجزائر، في نظير قسط أو اشتراك يحدده التنظيم ساري المفعول على تعهد بمبلغ مالي يدفع له أو للغير من قبل المؤمن حال وقوع الكارثة الطبيعية المؤمن منها والإعلان عنها بموجب قرار وزاري مشترك في الجريدة الرسمية للجهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.

القسط: هو المقابل المالي الذي يلتزم المؤمن له مالك العقار، أو ممارس للأنشطة الصناعية و / أو التجارية الملزم التأمين عليها بموجب عقد تأمين بدفعه لتغطية خطر الكارثة الطبيعية المؤمن ضدها بموجب عقد تأمين ضد آثار الكوارث الطبيعية

[1] علمي حسيبة، "دور التأمين و/أو إعادة التأمين في إدارة الكوارث الطبيعية في الجزائر"، مجلة الأبحاث الاقتصادية، المجلد 16، العدد 1، 2021، ص 132.

التعويض هو المبلغ المالي الذي تتحمله شركة التأمين بعد تحقق خطر الكارثة الطبيعية، ويدفع لصالح المضرور لاستبدال ما قد فقده من الأموال المؤمن عليها[1] .

خصائص العقد: الجدول (4): خصوصية عقد التأمين ضد آثار الكوارث الطبيعية.

الأملاك المؤمنة	العقارات المبنية	المنشات الصناعية والتجارية
حدود الضمان	80%من مبلغ التأمين	50من مبلغ التأمين
الاقتطاع	2%مع حد أدنى 30.000دج	10من مبلغ الخسارة
موضوع التغطية	المبنى دون محتوى	المباني، المعدات والبضائع
المراقبة	عند المثق في عمليات تنازل بيع، أو كراء	عند إبداع التصريحات الجبائية من إدارة الضرائب
الحد الادنى للقسط	1500دج	2500دج
تحديد قيمة العقار	القيمة الحقيقية المساحة × سعرم2	قيمة هيكل المنشأة + قيمة المحتويات
عقوبة (القسط + 20% منه)	البناء دون رخصة بناء	ممارسة التجارة دون سجل تجاري
المدة	لا تقل عن سنة	
سريان الضمان	بعد إعلان عن الكارثة بقرار مشترك بين وزراتي المالية والداخلية ونشره في الجريدة الرسمية	

المصدر:علمي حسيبة، "دور التأمين و/أو إعادة التأمين في إدارة الكوارث الطبيعية في الجزائر"، مجلة الأبحاث الاقتصادية، المجلد 16، العدد 1، 2021، ص135.

[1] علمي حسيبةمرجع سابق ص 132.

الشكل(2): إجراءات التعويض حسب عقد التأمين ضد آثار الكوارث الطبيعية.

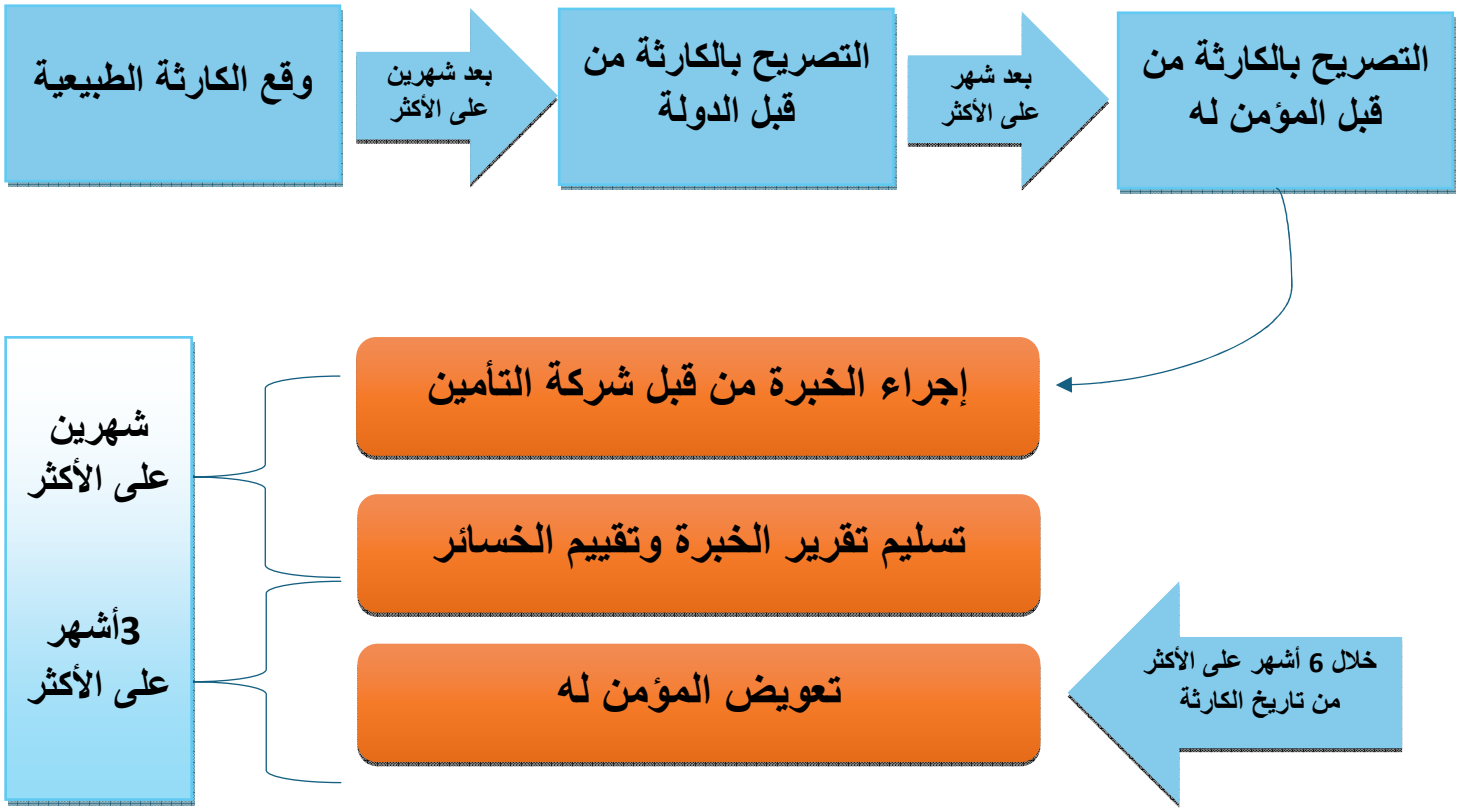

Source :HADDAD Madouda, SADAOUI Farid. Eléments de réflexion sur le système de couverture des catastrophes naturelles en Algérie. Revue des Sciences Economiques, Tome 14, N° 16, juin 2018

الفرع الثاني: الإستراتيجية الوطنية لإدارة الكوارث الطبيعية في الجزائر:

ملامح إستراتيجية الوقاية من أخطار الكوارث الطبيعية في الجزائر

تمتلك الجزائر منذ **1985** سياسة وقائية من الأخطار الكبرى وتسيير الكوارث. هذه السياسة تم تعزيزها بالقانون **2004** المتعلق بالوقاية من الأخطار الكبرى وتسيير الكوارث في إطار التنمية المستدامة، إن التقييمات الدورية المتعلقة بتطبيق هذه السياسة تترك الانطباع بالرغم الأنشطة والبرامج المنجزة من طرف عدد معتبر من القطاعات تستمر نقاط الضعف والنقائص خاصة في مجال إنجاز نصوص تنفيذية، والدراسات الجيوتقنية، إعداد الخرائط، وتنظيم وتنسيق عمليات المكافحة وفي مجال الإعلام والتحسيس .

ففي شهر مارس **2015** أقيم المؤتمر العالمي الثالث حول الحد من مخاطر الكوارث في سينداي باليابان. بعد عدة أيام من النقاش والمشاورات والمفاوضات الصعبة، لممثلي **186** دولة موزعة على القارات

الخمسة، والذي تبنت فيها الجزائر إطار عمل سنداي (**2015-2030**) بعد تقييم نتائج تنفيذ إطار عمل هيوغو (**2005** (**2015**) ووقفت بالرغم من التقدم المسجل في مجالات كثيرة في التقليل من مخاطر الكوارث، والخسائر الاقتصادية التي استمرت في الارتفاع بالنظر إلى عدة عوامل خاصة البشرية[1] .

ومن أجل تفعيل مشروع الإستراتيجية الوطنية لابد أن تعطي الجزائر الأولوية لخمسة محاور رئيسية والمتمثلة فيما يلي:

–المصادقة الكاملة والمتعددة القطاعات العملية الحد من مخاطر الكوارث وذلك من خلال تنفيذ استراتيجيات وسياسات وخطط وبرامج وطنية شاملة ومتكاملة للحد من مخاطر الكوارث.

–من الأهمية بمكان أن نمنح للسلطات المحلية صلاحيات واضحة وقدرات وموارد لتنفيذ القوانين والقواعد والمراسيم والأوامر على المستوى المحلي.

–تحت رعاية المندوبية الوطنية للحد من المخاطر الكبرى، ينبغي إعداد إستراتيجية وطنية شاملة ومتكاملة للحد من مخاطر الكوارث لضمان توجيه وتنسيق شامل. وينبغي أن ترتكز هذه الإستراتيجية الخاصة بالحد من مخاطر الكوارث على تدعيم القدرات المؤسسية لهذه الهيئة ويكون ذلك على المستوى الوطني، المحلي والقطاعي.

–القيام بحملات التوعية وتدريبات تحضيرية بمشاركة قوية لوسائل الإعلام. وكذلك إعطاء الأولوية لحملات التوعية في المدارس من خلال المناهج الدراسية، والمستشفيات والمساكن والاستفادة من مساندة الهلال الأحمر الجزائري.

–يتوجب التزام ومشاركة الشركاء والجهات المانحة العامة والخاصة الإقليمية والدولية في خطة الحد من مخاطر الكوارث في الجزائر، وذلك من خلال تقديم الدعم التقني المستهدف وتسهيل تبادل أفضل الممارسات في إطار الإستراتيجية الدولية للحد من المخاطر.

المطلب الثاني: مساهمة إعادة التأمين في تقليل آثار الكوارث

قمنا بتقسيم هذا المطلب الى فرعين الأول يتمثل في أليات تدخل شركة**CCR** في حالات الكوارث والثاني قمنا بدراسة علاقة **CCR**مع شركات التأمين المباشر أثناء الكارثة.

[1]:عائشةهوادف. "**التأمين كآلية لإدارة مخاطر الكوارث الطبيعية في الجزائر بين تحديات الواقع واستراتيجيات التفعيل**." مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية، المجلد 13، العدد 2، 2021، ص 95.

الفرع الأول :آليات تدخل شركة CCR في حالات الكوارث

مساهمة CCR في الحد آثار الكوارث الطبيعية في الجزائر :

تمويل التعويض المستحق للمتضررين من آثار الكوارث الطبيعية المؤمن عليها، تساهم فيه جهات مختلفة، ابتداء من المقدار الذي يتحمله المؤمن لهم بنص التشريع، ثم شركة التأمين بصفتها مؤمن على خطر الكارثة الطبيعية، ثم (CCR) التي منحتها الدولة تسيير هذا النوع من التأمين، فقد تعجز شركات التأمين عن تغطية الخسائر الناجمة عن تلك الكارثة في أغلب الحالات مما يدفع بالدولة إلى التدخل، إما مباشرة بالتعويض للضحايا، وتقديم يد المساعدة لهم، أو عن طريق ضمانها ل (CCR) لتغطية العجز الحاصل في ضمان شركات التأمين[1].

ويمكن تلخيص هذا في الشكل الموالي:

الشكل (3) : نظام تغطية الكوارث الطبيعية في الجزائر.

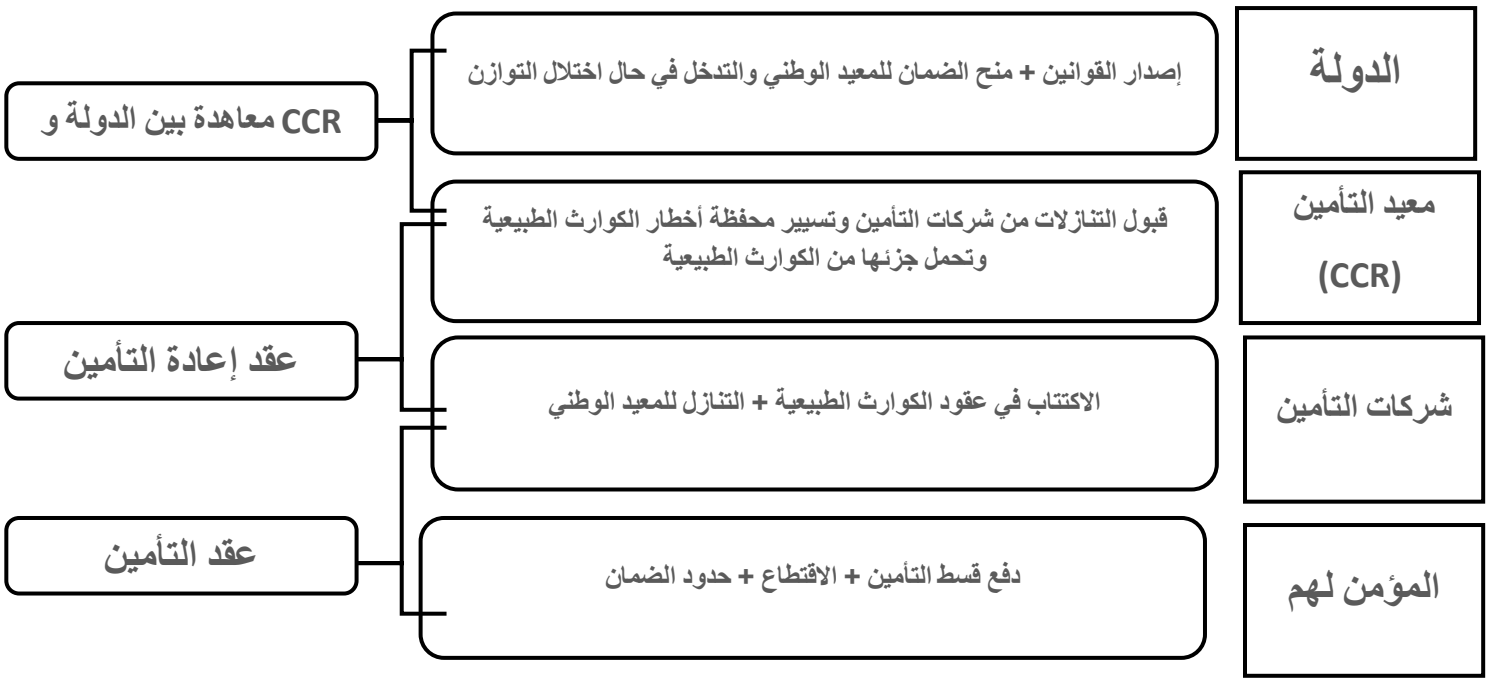

المصدر: علمي حسيبة، "دور التأمين و/أو إعادة التأمين في إدارة الكوارث الطبيعية في الجزائر"، مجلة الأبحاث الاقتصادية، المجلد 16، العدد 1، 2021، ص139.

قد تعجز الدولة عن تحقيق التكفل التام بضحايا الكوارث الطبيعية، نتيجة لحجم الكارثة وقيمة الأضرار الناجمة عنها، لا سيما إذا شملت مساحة كبيرة من ربوع الوطن، كأن يمتد فيضان أو الزلزال ليشمل مجموعة ولايات في نفس الوقت، لذا فرض التأمين على كل المالكين كقاعدة عامة المواجهة أخطار الكوارث

[1] علمي حسيبة ، مصدر سابق ص139.

الطبيعية من جهة، وحتى يسمح بمساهمة جزئية من طرف المتضرر، عن طريق الأقساط الدورية المدفوعة التي تقوي بدورها المركز المالي الشركات التأمين ولتحقيق المصلحة العامة أيضا من خلال مبدأ التكافل العام بين جميع الملاك لتخفيف حدة آثار الكوارث الطبيعية، أيضا حتى يصبح هذا الخطر قابلا للتأمين وموزعا بدرجة كبيرة بين جمهور المؤمن لهم، مع إمكانية تحمل الدولة جزءا من التعويض في حالة عجز شركات التأمين عن تحمل مخاطر الكوارث الطبيعية المؤمن عليها، إما مباشرة أو بطريقة غير مباشرة بواسطة الشركة المركزية لإعادة التأمين(CCR) ، أو في إطار تطبيق المادة 09 من الأمر 03/12 المتعلق بإلزامية التأمين على 26 الكوارث الطبيعية[1].

نظام تأميني كهذا يعد في حقيقة الأمر نظاما فريدا من نوعه، كونه يجمع بين فكرتن هما "فكر التأمين الفردي" بحيث تتحمل عبء تمويله شركات التأمين من جهة، و"فكر التضامن الاجتماعي" باعتبار أن الدولة تتدخل لتمويل كآلية عاضدة للتأمين ضد الكوارث الطبيعية عن طريق تقنية إعادة التأمين.

الفرع الثاني :علاقة CCR مع شركات التأمين المباشر أثناء الكارثة.

دراسة عمليات التنازل حسب شركات التأمين خلال الفترة 2010-2018 إن حجم الأقساط المتنازل يختلف من شركة تأمين لأخرى، لذلك يمكن توضيح متوسط حجمها من خلال الشكل الموالي:

الشكل(4) :متوسط نسب التنازل في شركات التأمين خلال الفترة .2010-2018

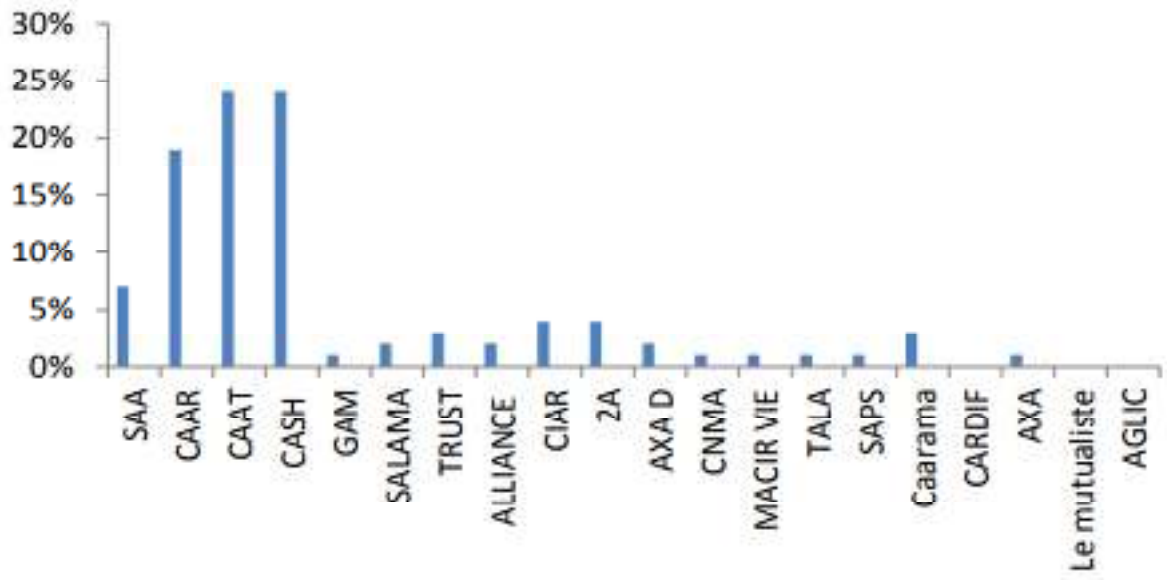

المصدر: بهلولي فيصل، حسية علمي، ،حسيبة علمي،" **واقع سوق إعادة التأمين في الجزائر– دراسة تحليلية للفترة 2010–2018** "،المجلة الجزائرية للأمن والتنمية، المجلد10 ، العدد1 ، جامعة البليدة 2، الجزائر، 2021،ص 182.

[1] علمي حسيبة ، مرجع سابق ص139.

- تستحوذ تأمينات الأضرار على النسبة الأكبر من حجم التنازلات، حيث تمثل 93%، مقابل 7% فقط لتأمينات الأشخاص، وهو ما يتماشى مع الحصص الإنتاجية التي سبق عرضها. ويُعزى ذلك إلى أن الأخطار المرتبطة بتأمينات الأضرار عادةً ما تكون أكثر جسامة وتحتاج إلى تغطيات إعادة التأمين.

- تبلغ حصة شركات التأمين الخاصة من إجمالي الأقساط المتنازل عنها 14%، منها 13% لشركات تأمين الأضرار و1% لشركات تأمين الأشخاص.

- تسيطر شركات التأمين العمومية على 79% من إجمالي الأقساط المتنازل عنها، حيث تستحوذ شركات تأمين الأضرار (CASH، CAAT، CAAR، SAA) على 74% موزعة كالتالي: 24.24% لـ CAAT، 24.19% لـ CAAR، و7% لـ SAA. بينما تسجل شركات تأمين الأشخاص (كرامة وTALA) نسبة 4% مجتمعةً (3% و1% على التوالي). أما تعاونية CNMA فتمثل 1% فقط.[1]

- ومن الجدير بالذكر أن ثلاث شركات تأمين عمومية في فرع الأضرار (CASH، CAAT، CAAR) تستحوذ مجتمعةً على 67% من إجمالي الأقساط المتنازل عنها، بفضل تركيز محافظها على تأمين أخطار الحريق والحوادث والأخطار المتعددة والنقل (IARDT). بالمقابل، تسجل شركة SAA معدل تنازل ضعيف لا يتجاوز 7%، نتيجة لسيطرة تأمينات السيارات والأخطار البسيطة على نشاطها، ما يدل على استمرار ذهنية التخصص داخل شركات التأمين، رغم مضي أكثر من ثلاثين عامًا على إلغاء هذا المفهوم رسميا.

- أما شركات التأمين ذات رأس المال المختلط، فتساهم بنسبة 7% من إجمالي التنازلات، منها 5% لشركات تأمين الأضرار و2% لشركات تأمين الأشخاص.

دراسة التنازل لسوق المحلي والسوق الدولي لإعادة التأمين خلال 2010-2018 تطبيقا للمرسوم التنفيذي رقم 10-207، فإن الأقساط المتنازل عنها من قبل شركات التأمين الموضحة في الجدول أعلاه بمتوسط نسبة 30% خلال فترة 2010-2018، لا بد أن يتم توجيه نصفها على الأقل إلى المعيد الوطني (CCR) ويمكن توضيح تطور حجم التنازل للسوق المحلي والدولي لإعادة التأمين من خلال ما يلي:

[1] بهلولي فيصل، حسية علمي، ،حسيبة علمي،" **واقع سوق إعادة التأمين في الجزائر– دراسة تحليلية للفترة 2010– 2018** "،المجلة الجزائرية للأمن والتنمية، المجلد10 ، العدد1 ، جامعة البليدة 2، الجزائر، 2021،ص-183-182.

جدول (05) : تطور الأقساط المتنازل عنها لسوق الوطني والدولي لإعادة التأمين الوحدة : مليون دج

السنة	مبالغ التنازل	للسوق الوطني	الحصة	للسوق الدولي	الحصة
2010	27.389	13.420	%49	13.969	%51
2011	25.673	15.415	%60	10.095	%40
2012	28.147	16.272	%58	11.876	%42
2013	32.246	18.444	%57	13.803	%43
2014	36.679	22.584	%62	14.095	%38
2015	36.772	22.063	%60	14.708	%40
2016	37.718	23.385	%62	14.332	%38
2017	41.120	25.860	%63	15.260	%37
2018	41.008	26.655	%65	14.353	%35

المصدر: بهلولي فيصل، حسية علمي، ،حسيبة علمي،" **واقع سوق إعادة التأمين في الجزائر– دراسة تحليلية للفترة 2010–2018** "،المجلة الجزائرية للأمن والتنمية، المجلد10 ، العدد1 ، جامعة البليدة 2، الجزائر، 2021،ص181.

يقصد بالسوق الوطني أساسًا الشركة المركزية لإعادة التأمين (CCR)، بوصفها الجهة الوحيدة المخوّل لها ممارسة عمليات إعادة التأمين، سواء من حيث القبول أو إعادة التنازل. ورغم أن مصطلح "السوق" عادة ما يرتبط بتعدد الشركات، إلا أن استعماله هنا وارد في التقارير السنوية الصادرة عن الهيئات المختصة، نظرًا لإمكانية ضيقة ومشروطة لشركات التأمين للاكتتاب في صفقات إعادة التأمين الاختيارية. هذه الصفقات تتيح للطرفين حرية القبول أو الرفض، وعادةً ما تتعلق بأخطار لا تشملها الاتفاقيات الإلزامية مثل اتفاقيات فائض الحد.[1]

[1] بهلوليفيصل، حسية علمي،مرجع سابق ص181.

- تجدر الإشارة إلى أن نسبة التنازل لشركات أخرى غير CCR في السوق الوطني بقيت دون 1% خلال الفترة المدروسة، ولهذا السبب لم يتم عرضها في الجدول. وتكمن الغاية الأساسية من هذه الصفقات في تمكين شركات التأمين من اكتساب الخبرات الفنية، إلى جانب الحد من تسرب العملة الصعبة نحو الخارج.

- من خلال الجدول الإحصائي، يظهر بوضوح أن نسبة التنازل لصالح CCR من قبل مجموع شركات التأمين تجاوزت 50% على مدار السنوات، تنفيذًا لأحكام المرسوم التنفيذي رقم 10-207 الصادر بتاريخ 9 سبتمبر 2010. وقد كانت سنة 2011 أول سنة كاملة لتطبيق هذا المرسوم، لذلك نجد أن نسبة التنازل في سنة 2010 لم تبلغ النسبة الإلزامية رغم اقترابها (49%)، بسبب صدور القانون أواخر تلك السنة، بينما عقود إعادة التأمين عادةً ما تكون سنوية من 1 يناير إلى 31 ديسمبر.

- أما النسب المتبقية من التنازلات فتذهب إلى شركات إعادة التأمين الدولية، خصوصًا عند تقديم عروض أكثر تنافسية مقارنة بعروض CCR.

- وباحتساب المتوسط العام خلال الفترة المدروسة، نجد أن شركات التأمين تتنازل بنسبة 60% للسوق المحلي لإعادة التأمين، موزعة إلى 59% لصالح الشركة المركزية لإعادة التأمين، و1% لصالح شركات التأمين العمومية، بينما تذهب 40% إلى السوق الدولي.

- رغم أن نسبة التنازل الإجباري المفروضة بالقانون تُعد مرتفعة من وجهة نظر شركات التأمين، إلا أنها تمثل في الواقع آلية رقابية تمارسها CCR بالنيابة عن الدولة، بهدف تقليص خروج العملة الصعبة، خاصة وأن التعامل مع شركات إعادة التأمين الدولية يتم غالبًا بالعملات الأجنبية.

دراسة عمليات القبول في إعادة التأمين لشركة:

CCRسيتم دراسة عمليات القبول سواء المحلية منها أو الدولية من خلال تتبع تطور رقم الأعمال الإجمالي لل CCRودراسة تطور عمليات الاحتفاظ وإعادة التنازل (الإسناد) ، كما سنتطرق في الأخير إلى مشاركة CCR في دفع التعويضات سواء الواقع على عاتقها نتيجة عملية الاحتفاظ أو التي تتحصل عليها من قبل المعيدين المسند إليهم نتيجة عمليات الإسناد (rétrocession) .

تطور رقم أعمال CCR الإجمالي خلال السنوات 2010 إلى 2018 يمثل رقم الأعمال ل CCRحجم الأقساط المقبولة سواء كانت وطنية أو دولية، ويمكن ملاحظة تطور رقم الأعمال الإجمالي من خلال المنحنى الموالي:[1]

[1] بهلولي فيصل، حسية علمي، مرجع سابق ص184.

الشكل (5): تطور حجم الأقساط المكتتبة في التأمينات المباشرة لفترة 2010–2018

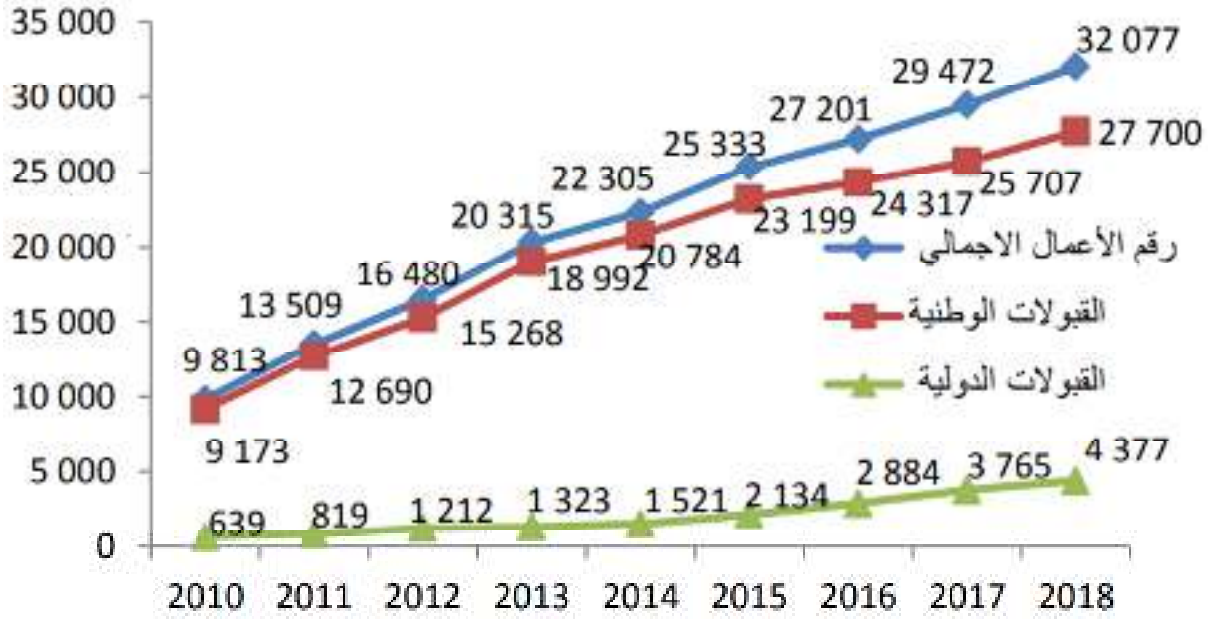

المصدر: فيصل بهلول، علمي حسيبة، واقع سوق إعادة التأمين في الجزائر – دراسة تحليلية للفترة 2010–2018 المجلة الجزائرية للأمن والتنمية، المجلد 10 العدد 01 جانفي 2021/ ص184

الحصة الكبرى من رقم أعمال شركة CCR تعود للقبولات الوطنية أكثر من القبولات الدولية و هذا يعود إلى التنازل الإجباري من شركات التأمين الجزائرية لصالح المعيد الوطني CCR عن نصف الأعمال الموجهة لإعادة التأمين على الأقل.

بين سنتي 2010 و2015، مثلت القبولات الوطنية أكثر من 90% من رقم الأعمال وفي السنوات الثلاث الأخيرة، ارتفعت حصة القبولات الدولية نتيجة السياسة المتبعة من قبل CCR لاستهداف السوق الدولي.

عادة ما تتطابق الأقساط المتنازل عنها للسوق الوطني مع القبولات الوطنية، حيث تُحوَّل الأقساط من شركات التأمين إلى CCR والاختلاف بين القيم الواردة في الجداول والميزانيات العمومية يعود إلى[1]:

- اختلاف التواريخ المحاسبية،
- تشابك العمليات المحاسبية المتعلقة بالتأمين وإعادة التأمين.

[1] بهلولي فيصل، حسية علمي، مرجع سابق ص185.

تقارير بعض شركات التأمين العمومية تُظهر أن إعادة التأمين موجودة فقط كفرع أو منتج ضمن نطاق محدود و يُسمح فقط للشركات الحاصلة على اعتماد بقبول أقساط التأمين من السوق المحلي، وفي إطار صفقات اختيارية فقط.

لا يُسمح لهذه الشركات بإبرام اتفاقيات رسمية تتعلق بإعادة التأمين حسب القانون.

CCR تدفع عمولة إعادة التأمين للجهات المتنازلة، مقابل تغطية مصاريف الاكتتاب وتسيير الأخطار، وتُقتطع عادةً من الأقساط المتنازل عنها ، هذه العمولة تفسر جزءًا من الفروقات بين الأرقام المسجلة.

المتوسط العام خلال الفترة 2010-2018 يُظهر أن القبولات الوطنية شكلت نحو 91% من إجمالي رقم أعمال CCR، مقابل 9% للقبولات الدولية.[1]

الجدول (06) تطور رقم أعمال الشركة المركزية لإعادة التأمين خلال 2010-2018 الوحدة: مليون دج

السنة	رقم الأعمال الاجمالي (أقساط مقبولة)	رقم الأعمال الصافي (أقساط محتفظ بها)	نسبة الاحتفاظ	الأقساط المسندة (معاد التنازل عنها)	نسبة الاسناد (اعادة التنازل)
2010	9.813	5.903	%60	3.910	%40
2011	13.509	7.534	%56	5.975	%44
2012	16.480	9.063	%55	7.417	%45
2013	20.315	12.798	%63	7.516	%37
2014	22.305	13.471	%60	8.834	%40
2015	25.333	14.660	%58	10.673	%42
2016	27.201	16.423	%60	10.778	%40
2017	29.472	17.904	%60.7	11.568	%39.3
2018	32.077	19.871	%62	12.206	%38

المصدر: فيصل بهلول، علمي حسيبة، واقع سوق إعادة التأمين في الجزائر – دراسة تحليلية للفترة 2010-2018المجلة الجزائرية للأمن والتنمية، المجلد 10 العدد 01 جانفي 2021/ ص185

[1] بهلولي فيصل، حسية علمي،مرجع سابق ص185.

يلاحظ أن مبالغ الاحتفاظ في تزايد مستمر، إلا نسب الاحتفاظ تتراوح من 55% إلى 62% ، وهي تختلف من سنة لأخرى حسب سياسة الشركة المعتمدة في تقييم الأخطار المقبولة في جميع سنوات نلاحظ أن نسب الاحتفاظ تبقى أعلى من نسب إعادة التنازل وبمتوسط قدره 59.41% للاحتفاظ والباقي لإعادة التنازل للسوق الدولي، وهو ما يعكس قوة المركز المالي CCR ومدى قدرتها على استيعاب الأخطار.

تطور رأس مال الشركة المركزية لإعادة التأمين:

منذ تأسيسها، شهدت الشركة المركزية لإعادة التأمين (CCR) نموًا في رأس مالها، وسنقوم بعرض هذا التطور على النحو التالي.

الشكل (6) : تطور رقم أعمال الشركة المركزية لإعادة التأمين CCR

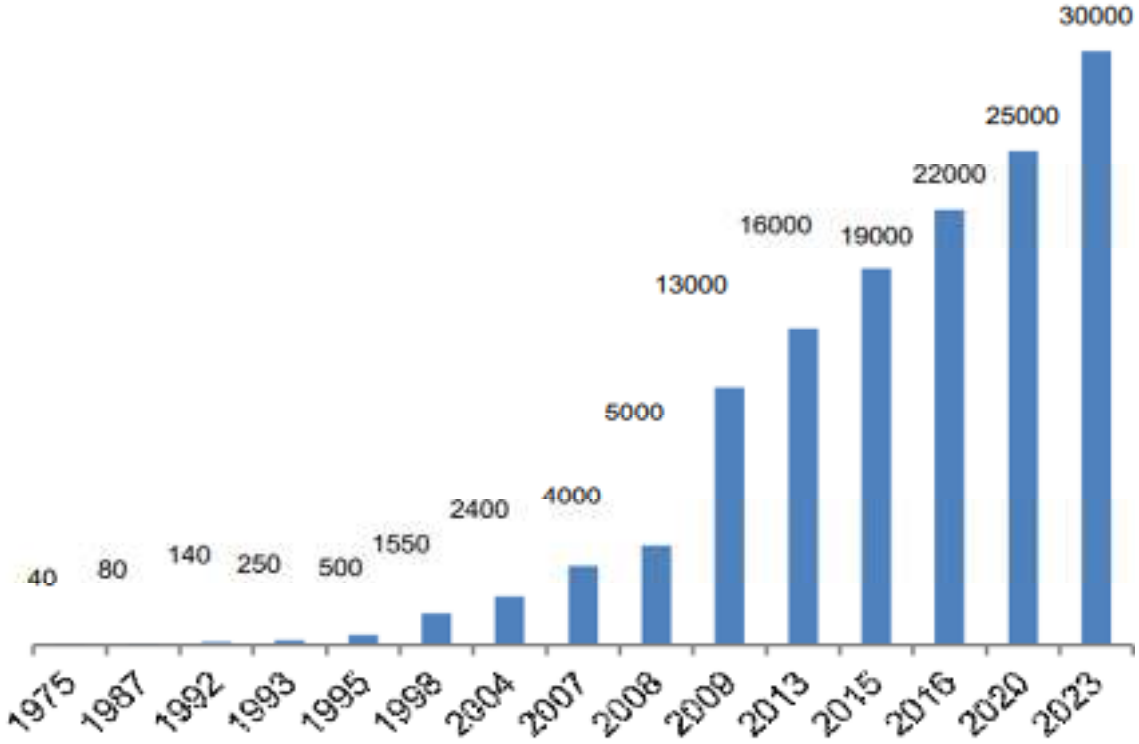

Resource: Khoualed, A., Bouzerb, K., & Almi, H. (2025). The evolution of reinsurance supply in Algeria: An analytical study. MEST Journal, *13*(1), 89. P94 https://doi.org/10.12709/mest.13.13.01.09

كما هو ملاحظ في الشكل أعلاه، شهد رأس مال الشركة المركزية لإعادة التأمين (CCR) نموًا مستمرًا منذ تأسيسها. وقد تم تسجيل أعلى معدل نمو في عام 1998، بزيادة قدرها 210%، حيث ارتفع رأس المال من 500 مليون دينار جزائري في عام 1995 إلى 1.55 مليار دينار جزائري في عام 1998. وقد نتجت هذه الزيادة الكبيرة عن تحرير سوق التأمين وإعادة التأمين خلال تلك الفترة، ودخول CCR إلى

سوق إعادة التأمين الدولي. وبالتالي، كان هذا الخطوة أساسية لتعزيز تنافسية CCR وقدرتها على تقديم عروض جذابة لشركات التأمين الجزائرية.

بعد ذلك، سجلت زيادة ملحوظة أخرى في عام 2009، حيث ارتفع رأس المال بنسبة 160%، مدفوعًا بجهود الشركة للحصول على تصنيفات من وكالات التصنيف العالمية.

وفي السنوات الأخيرة، من 2013 إلى 2020، بدأت معدلات النمو في الانخفاض، حيث سُجلت نسب (23%، 19%، 16%، 14%) للأعوام 2013، 2015، 2016، و2020 على التوالي.[1]

ومع ذلك، شهد عام 2023 ارتفاعًا كبيرًا في رأس المال ليصل إلى 30 مليار دينار جزائري، مما يعكس القوة المالية للشركة.

ونظرًا للارتباط الكبير للشركة المركزية لإعادة التأمين بسوق إعادة التأمين الدولي، فمن الضروري دراسة تطور رأس مالها بالدولار الأمريكي، وهو ما سيتم تفصيله في:

الجدول(07): تطور رقم أعمال الشركة المركزية لإعادة التأمين CCR بالدولار الامريكي.

Year	Capital (Million DZD)	Exchange Rate (USD)	Capital in USD (Million USD)
1987	80	87.91	0.9
1992	140	87.91	1.6
1993	250	87.91	2.8
1995	500	87.91	5.7
1998	1550	87.91	17.6
2004	2400	87.91	27.3
2007	4000	87.91	45.5
2008	5000	87.91	56.9
2009	13000	87.91	147.9
2013	16000	87.91	182
2015	19000	107.76	177.4
2016	22000	110.76	198.6
2017	22000	114.8	191.6
2018	22000	117.93	186.59
2019	22000	119.25	184.48
2020	25000	131.23	190.5
2023	30000	135.84	220,84

Resource: **Khoualed**, **A.**, **Bouzerb**, **K.**, **& Almi**, **H**. (**2025**). **The evolution of reinsurance supply in Algeria**: **An analytical study**. **MEST Journal**, *13*(1), **89**. **P 94** https://doi.org/10.12709/mest.13.13.01.09

[1]**Khoualed**, **A.**, **Bouzerb**, **K.**, **& Almi**, **H**. (**2025**). **The evolution of reinsurance supply in Algeria** p 94

نلاحظ أنه، على الرغم من النمو المستمر لرأس مال الشركة المركزية لإعادة التأمين (CCR) بالدينار الجزائري، إلا أن نموه بالدولار الأمريكي كان أقل أهمية. ويُعزى هذا التباين إلى التغيرات في سعر الصرف، الذي شهد تراجعًا في السنوات الأخيرة بدءًا من عام 2017.

نلاحظ أن معدلات النمو كانت متشابهة جدًا خلال السنوات الأولى، من 1987 إلى 2013، وذلك بسبب استقرار سعر الصرف خلال هذه الفترة. ومع ذلك، بدءًا من عام 2015، ظهرت تقلبات في تطور قيم رأس مال CCR عند تقييمه بالدولار الأمريكي.

وعلى الرغم من نمو رأس المال المقوَّم بالدينار الجزائري، إلا أنه تم تسجيل انخفاض عند تقييمه بالدولار الأمريكي خلال أعوام 2015، 2017، 2018، و2019، بمعدلات (-3%، -4%، -3%، -1%) على التوالي.[1]

المطلب الثالث: حدود تدخل إعادة التأمين في حالات الكوارث

الفرع الأول :المشاكل الميدانية التي واجهتها CCR خلال الكوارث .

صعوبة تقييم الأضرار وانتشار الأزمات: غالباً ما تسبب الكوارث الطبيعية أضرار واسعة النطاق في مواقع مختلفة. وقد لفتت CCR نفسها إلى أن الجزائر «معرضة بشكل كبير» للهزّات الأرضية والفيضانات، خصوصاً مع وجود منشآت صناعية وتجارية كثيرة في المناطق الخطرة.[2] بسبب هذا الارتفاع في التعرض يصعّب عملية التقييم لذالك يتطلب إرسال خبراء ومسح مواقع متعددة بتنسيق مع السلطات المحلية، وهو ما يستغرق وقتاً طويلاً في بعض الأحيان، خاصة مع قلة البيانات الميدانية المتوفرة. على سبيل المثال، عند حدوث فيضانات أو زلازل محلية، قد يجد المقيِّمون أن سجلات الأملاك غير دقيقة أو أن أصحاب العقارات غير موثَّقين بشكل جيد، مما يعيق تقدير الخسائر وتثبيتها بشكل سريع.

تأخير التعويضات: بسبب البيروقراطية وتعقيدات التنسيق بين جهات متعددة (شركات التأمين المحلية، CCR، والسلطات الحكومية)، قد يؤدي الى تأخر معالجة مطالبات التعويض.

[1] **Khoualed, A., Bouzerb, K., & Almi, H. (2025). The evolution of reinsurance supply in Algeria**

[2] سيبا حاج محمد، "الأحداث السياسية وتأثيرها على سوق التأمين: قراءة في تداعيات الربيع العربي"، النشرة، مجلس القضاء العدلي، العدد 1، 2013،

ضعف التنسيق المؤسسي: حتى وإن وُجد ما يكفي من موارد التقييم، فقد تنشأ مشكلات تنسيقية. فبما أن قانون الكوارث الطبيعية يجمع بين أدوار جهات حكومية مثل الدفاع المدني وجهاز المصالح العقارية وشركات التأمين، فإن تضارب الصلاحيات أحياناً يؤدي إلى تعثر في اتخاذ القرارات. مثلاً، قبل سنوات خلت كان تحصيل المعلومات عن الممتلكات المتضررة يتطلب استصدار وثائق من بلديات أو مصالح مالية، مما يؤخر سير العمل. وقد أشارت مصادر مطّلعة إلى أن قلة التنسيق وتبادل المعلومات بين CCR والهيئات الحكومية خلقت فجوات في سرعة الاستجابة.

قلة البيانات والإحصائيات: تعاني شركات التأمين في الجزائر عامة من غياب قواعد بيانات شاملة عن المخاطر والممتلكات المؤمن عليها. فحتى داخل CCR، لا توجد قاعدة مركزية تحدد بدقة عدد أو قيمة الأملاك المرهونة بالتأمين ضد الكوارث في كل منطقة جغرافية. بسبب هذا النقص في البيانات يجعل من الصعب تقدير الاحتمالات الإحصائية وكذالك تخطيط الاحتياطيات المالية. وأدى هذا إلى أن تعتمد CCR في كثير من الأحيان على تقديرات تقريبية أو قوانين تعويض حكومية بدلاً من تقدير كمي دقيق.

ضعف انتشار الثقافة التأمينية ومحدودية السوق: الواقع الاقتصادي والأسري في الجزائر (قلة الأملاك الموثقة ورغبة بعض السكان في تفادي التكاليف) أي أن سوق التأمين الموجه للكوارث الطبيعية ضيق للغاية. وكما أشار عبدالوهاب بن ميشية رئيس UAR، فإن معظم التجار والمؤسسات الصغيرة لا يقومون بالاشتراك في منتج Cat-Nat رغم إلزاميته. وهذا يقلص إيرادات شراكتي التأمين (المؤمن والمعيد التأمين) ويرفع من نسبة التحمل الذاتي لـCCR، خاصة في أعقاب الكوارث الكبيرة.[1]

لمواجهة هذه التحديات اتخذت CCR عدداً من الخطوات والمبادرات لتحسين أداء قطاع التأمين في مواجهة الكوارث:

توسعة الطاقة الاستيعابية لمنتج "Cat Nat": في ماي 2013 نظّمت CCR يومًا تعريفيًا بشراكة مع خبراء (مثل شركة Willis العالمية) لشرح آليات التأمين ضد الكوارث للشركات المحلية. خلال تلك الفعالية تم الإعلان عن زيادة هائلة في طاقة التغطية التأمينية الصناعية والتجارية من 2.5 مليار دج سنوياً إلى 10 مليار دج بشكل تلقائي، قابلة للتوسيع إلى 20 مليار دج عند توافر ملف فني مضبوط. هذه الخطوة هدفها

[1] "التأمين ضد الكوارث الطبيعية (CAT NAT) يغطي 12% من التراث العقاري في الجزائر"، الجريدة الاقتصادية، 6 فبراير 2022.

تغطية أكبر قدر ممكن من المنشآت الكبيرة، وهو ما يعالج جزئياً المشكلات المرتبطة بفجوة السعة التأمينية مقابل حجم الأضرار المتوقعة.[1]

إعادة النظر في الإطار التنظيمي: بحسب تصريحات مصدر رسمي للأخبار (APS)، شكل خبراء من الاتحاد الجزائري لشركات التأمين وCCR فرق عمل لمراجعة القواعد والنظم المرعية الخاصّة بتأمين الكوارث الطبيعية. الهدفهوإيجادآليةمؤسسيةجديدةتُجبروتُشجّععلىالالتزامبالتأمينالإجبار،وبالتاليتعميمتغطيةالمخاطر.

هذهالمبادرةتتضمنتعديلاتعلىالتعليماتالتنظيميةوربطصرفالتعويضاتبمستنداتأكثر فعالية، مما قد يسهم مستقبلاً في تقليل التأخير في التعويضات وتعزيز الجدول الزمني للصرف.[2]

التواصل والتوعية المستمرة: حرصت CCR على نشر الوعي بأهمية التأمين ضد الكوارث. فعلى سبيل المثال، وُضِعَ في مناهجها الإعلامية رصد لارتفاع أرباحها وخفض نسبة الخسائر ، مع التأكيد عبر بيانها السنوي على نمو الأعمال وتأثير الكوارث فيها. كذلك تدعم CCR الفعاليات والورش المحلية والدولية حول إدارة المخاطر (مثل الحملات التوعوية لليوم الدولي للتخفيف من الكوارث)، بهدف زيادة فهم المواطنين ولدى الشركات لأهمية المنتج التأميني المتاح.

التعاون الدولي وتبادل الخبرات: كشركة إعادة تأمين وطنية لها علاقات مع أسواق التأمين العالمية، تسعى CCR للاستفادة من حلول تقنية ونماذج تقدير مخاطر متقدّمة. فعلى سبيل المثال، تشير التقارير إلى مشاركات ضمن مؤتمرات إعادة التأمين الدولية ومعاهدات إعادة، بحيث تعزّز CCR قدراتها على تقييم الأخطار (بحسب خبرتها في إعادة التأمين البحري والجوي والتجارة). وهذا يتيح لها تحسين أنظمة التسعير وفحص المطالبات.

الرقمنة وتحسين الإجراءات: لم تتوفر معلومات مفصلة حول التحوّل الرقمي في CCR، لكن لا شك أنها تعمل على تطوير النظم المعلوماتية الداخلية للتعامل مع المطالبات وإدارتها بسرعة أكبر. فمن أجل تقليل التأخير المستقبلي، يُرجح أن يكون جزء من استراتيجيتها هو تسهيل الإبلاغ عن الخسائر إلكترونياً وتوحيد معايير التقييم.

[1] سيبا حاج محمد، "الأحداث السياسية وتأثيرها على سوق التأمين: قراءة في تداعيات الربيع العربي"، النشرة، مجلس القضاء العدلي، العدد 1، 2013،

[2] التأمين ضد الكوارث الطبيعية (CAT NAT) يغطي 12% من التراث العقاري في الجزائر"، الجريدة الاقتصادية (Algérie-Eco)، 6 فبراير 2022.

الفرع الثاني:مقارنة معدل انتشار التأمين ضد المخاطر الطبيعية بين الجزائر ودول عالمية

البلد	نسبة الممتلكات المؤمن عليها ضد الكوارث الطبيعية	نسبة مساهمة في سوق التأمين الإجمالي	حجم الأقساط السنوي التقريبي	السياسات/الأنظمة الداعمة
الجزائر	غير متوفر (انتشار التأمين منخفض جدًا, أقل من 1% من الناتج المحلي)	~38% من أقساط تأمين الممتلكات	≈65.5 مليار دينار جزائري (2024)	اختياري فقط – لا يوجد تأمين إلزامي خاص بالكوارث الطبيعية.
فرنسا	شامل (تغطية إلزامية مضمَّنة في عقود التأمين على المساكن)			إلزامي ضمن عقود التأمين السكنية (تدار التغطية عبر صندوق إعادة التأمين المركزي CCR)
ألمانيا	≈54% من المباني مغطاة ضد المخاطر الطبيعية			اختياري (لا تأمين إجباري؛ نحو 50% من المنازل تحصِّل تغطية للزلازل والفيضانات)
تركيا	≈60% من مساكن البلاد مغطاة (التغطية إلزامية حسب القانون)	≈1% من إجمالي أقساط التأمين	~4.75 مليار ليرة تركية (2023)	إلزامي لملاك المساكن بالزلازل (القانون 2000)، تجميع على برك التأمين الوطنية DASK
اليابان	≈40% من الأسر لديها تأمين زلازل			اختياري (تغطية زلازل اختيارية مع إعادة تأمين حكومي عبر JER)

المصدر: من اعداد الطالبين بالاعتماد على بيانات موثّقة من جهات إشراف التأمين الوطنية والدولية (GDV الألماني، DASK التركي، منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية)، وتقارير عالمية .

الجزائر: تُعتبر تغطية المخاطر الطبيعية منخفضة للغاية في سوق التأمين، فمعدل انتشار التأمين الكلي لا يتجاوز 1% من الناتج المحلي ، وكذالك لا توجد إحصاءات محددة لمؤشر ممتلكات مضمونة بالكوارث. مع ذلك، تمثل أقساط التأمين على الممتلكات نحو 38% من إجمالي أقساط التأمين المنزلي (حوالي 65.5 مليار د.ج في 2024). التأمين على المنازل اختياريب الكامل ولا يوجد نظام تأمين إجباري للكوارث الطبيعية أو دعم حكومي خاص به.

فرنسا:اجبارية تغطية الكوارث الطبيعية منصوص عليها قانونيًا ضمن عقود التأمين على المنازل، وبالتالي فإن جميع ممتلكات المؤمن عليهم تحظى بهذه التغطية. يقام هذا النظام عبر صندوق إعادة التأمين المركزي (CCR) الحكومي الذي يغطي الخسائر الناجمة عن زلازل و فياضنات وغيرها من الكوارث الطبيعية .

وبما أن التغطية ضمنية في عقود التأمين، فإن النسبة الإحصائية للممتلكات المشمولة تصل عمليًا إلى 100% من العقارات المؤمنة .

ألمانيا: التأمين ضد الكوارث الطبيعية اختياري ولا توجد تغطية حكومية إلزامية. أفادت رابطة شركات التأمين الألمانية (GDV) بأن نحو 54% من المباني السكنية مشمولة بتأمين شامل ضد مخاطر الطبيعية كالزلازل و الفيضانات فحسب تقرير سويس ري، فإن نسبة المنازل المحصنة فعليًا لم تتجاوز ~50% من تلك المعرضة للخطر ، مما يشير إلى أن حوالى نصف السكان يختارون عدم شراء تغطية إضافية ضد المخاطر الطبيعية.و كذالك لا تساهم الدولة إلا بإجراءات وقائية، ولا توجد مخصصات أو صندوق تعويض وطني للمتضررين من الكوارث.

تركيا: تأمين ضد الكوارث إلزامي لجميع مالكي المساكن منذ عام 2000. يبلغ معدل امتثال السكان لهذا التأمين نحو 50–60% ، وقد ارتفع بعض الشيء بعد زلزال 2023. بلغت أقساط التأمين ضد الزلازل 4.75 مليار ليرة تركية عام 2023 ، ما يعادل نحو 0.97% من إجمالي أقساط التأمين في البلاد . تعتمد الحكومة في هذا النظام على تجمع إعادة التأمين الوطني (DASK) الذي يغطي الخسائر الكبرى، مع قدرات محدودة للتعويض العام.

اليابان: التأمين ضد الكوارث اختياري ويُضاف عادة إلى وثيقة التأمين على المباني. تصل نسبة الأسر التي لديها هذا التأمين إلى نحو 39–40% ، مع بقاء 60% من الأسر بدون تغطية زلزال. ويُعاد تأمين أقساط الزلازل من قبل شركة التأمين الحكومية «إعادة التأمين اليابانية للزلازل» (JER) بإشراف الدولة لتوفير استقرار مالي للقطاع. فنظراً لطبيعة التغطية الجزئية (تُغطى عادة 30–50% من قيمة العقار)، فإن الأقساط السنوية أقل نسبيًا من قيم الخسائر المحتملة، ودائمًا ما تحرص الحكومة على إعادة تأمين هذه الأخطار الكبرى لدعم القطاع الخاص.

المبحث الثالث: دراسة حالة تدخل إعادة التأمين في كارثة طبيعية بالجزائر

المطلب الأول: زلزال بومرداس 2003 كنموذج تطبيقي

الفرع الأول: المعطيات الأساسية للكارثة (الأضرار البشرية والمادية)

تعد الجزائر من الدول التي تقع في منطقة نشاط زلزالي، مما يجعلها عرضة لوقوع هزات أرضية متفاوتة الشدة عبر تاريخها. وفي هذا السياق، يبرز زلزال بومرداس الذي وقع عام 2003 كأحد أبرز الكوارث الطبيعية التي شهدتها البلاد في العصر الحديث. إن فهم الآثار المترتبة على مثل هذه الكوارث الكبرى يعد أمراً بالغ الأهمية لتعزيز آليات التأهب والاستجابة والتعافي من آثارها، فضلاً عن تقييم دور قطاع التأمين في التخفيف من التداعيات الاقتصادية الناجمة عنها.

زلزال بومرداس 2003:

وقع زلزال بومرداس في يوم الأربعاء الموافق 21 ماي 2003 وقد ضرب الزلزال ولاية بومرداس الواقعة على بعد حوالي 50 إلى 60 كيلومتراً شرق العاصمة الجزائر. بلغت قوة الزلزال 6.8 درجات على مقياس ريختر (مقياس درجة العزم). وكان مركز الزلزال في منطقة زموري بولاية بومرداس. وتميز الزلزال بكونه سطحياً، حيث بلغ عمق بؤرته حوالي 10 كيلومترات فقط.[1]

إن العمق الضحل للزلزال يعد عاملاً مهماً في تفسير حجم الدمار الذي أحدثه، حيث أن الطاقة المنبعثة من الزلزال لم تقطع مسافة طويلة للوصول إلى سطح الأرض، مما أدى إلى اهتزازات أرضية أكثر قوة مباشرة تحت المنطقة المتأثرة. وقد ساهمت هذه الشدة في الاهتزازات في الانتشار الواسع للأضرار في منطقة بومرداس والمناطق المحيطة بها.

الخسائر البشرية :

نجم عن زلزال بومرداس 2003 عن خسائر بشرية فادحة، حيث تسبب في وفاة ما يقارب 2,278 شخصاً. وقد أصيب في الزلزال عدد كبير من الأشخاص، حيث تتراوح التقديرات بين 10,261 و 11,450 جريحاً. بالإضافة إلى ذلك، تسبب الزلزال في تشريد أعداد كبيرة من السكان، حيث تشير التقديرات إلى أن ما يقارب 180,000 شخص فقدوا منازلهم وأصبحوا بلا مأوى. تضرر 27,377 عائلة، وهو ما يمثل 182,251 فرداً.[2]

إن الحجم الهائل للخسائر البشرية، المتمثل في آلاف الوفيات والجرحى، يؤكد على الشدة المدمرة للزلزال وعلى مدى ضعف السكان المتضررين. وقد شكلت هذه الأعداد الكبيرة من الضحايا ضغطاً هائلاً على خدمات الطوارئ والبنية التحتية للرعاية الصحية في المنطقة.

الخسائر المادية التي خلفها الزلزال:

تسبب زلزال بومرداس 2003 في دمار مادي واسع النطاق، حيث ألحق أضراراً بالغة بالعديد من المباني السكنية والتجارية والبنية التحتية في المناطق المتأثرة.

[1] جريدة الخبر: "بعد 21 سنة من زلزال بومرداس.. الخبرة تولد من رحم المأساة" (تاريخ النشر: 1440-2024/2105).

[2] وزارة الداخلية والجماعات المحلية – الجمهورية الجزائرية: "تسيير الأزمات والأخطار الكبرى" – متاح على الموقع الرسمي للوزارة. (تاريخ الاطلاع: [2025/04/30]).

بالنسبة للمباني السكنية:

تشير التقارير إلى تضرر أكثر من 1,243 مبنى بشكل جزئي أو كلي. ، حيث تم تدمير حوالي 16,715 وحدة سكنية بشكل كامل من أصل حوالي 198,000 وحدة تضررت بدرجات متفاوتة.[1] ويشير هذا التفاوت في الأضرار إلى أن بعض المباني ربما تعرضت لتشققات طفيفة، بينما انهار البعض الآخر بشكل كامل. وقد لوحظ أن بعض المباني انهارت بينما بقيت أخرى مجاورة سليمة ، مما يثير تساؤلات حول معايير البناء والرقابة عليها في المنطقة. كما تم هدم 700 مبنى في العاصمة الجزائر بسبب الأضرار التي لحقت بها جراء الزلزال.[2]

أما بالنسبة للمباني التجارية، فقد ذكرت التقارير وقوع خسائر اقتصادية في المباني والمراكز التعليمية [3]، كما تأكد تضرر المباني غير السكنية بشكل عام. ويشمل نطاق التأمين ضد الكوارث الطبيعية في الجزائر المنشآت الصناعية والتجارية ومحتوياتها ، مما يدل على تعرض هذا النوع من المباني أيضاً لخطر الزلازل.

لحقت أضرار بالغة بالبنية التحتية في المناطق المتضررة. فقد تضرر خط السكك الحديدية بالقرب من مدينة الثنية، وتعطلت حركة القطارات.كما أدت الأنقاض المتساقطة من المباني المدمرة إلى إغلاق بعض خطوط السكك الحديدية.وتعرضت ثمانية عشر جسراً في المنطقة المتأثرة لأضرار طفيفة إلى متوسطة.كما ظهرت تشققات في بعض الطرق السريعة والطرق الرئيسية.بالإضافة إلى ذلك، تضررت شبكات المرافق الأساسية، بما في ذلك شبكات الكهرباء والغاز والمياه والاتصالات.كما لحقت أضرار جسيمة بالجامعات، بما في ذلك جامعة بومرداس وجامعة العلوم والتكنولوجيا بباب الزوار.[4]

[1] نفس المرجع السابق.

[2] موقع SWI swissinfo.ch بالعربية: "غضب ضحايا زلزال الجزائر" – (تاريخ النشر: 26 مايو 2003 – 17:09 تاريخ الاطلاع: [2025/04/30]).

[3] سفارة دولة فلسطين في الولايات المتحدة الأمريكية: "بيان حول الذكرى السنوية لزلزال بومرداس". (تاريخ النشر: 6 فبراير 2023 , 14:29 تاريخ الاطلاع: [2025/04/30]).

[4] سفارة دولة فلسطين في الولايات المتحدة الأمريكية، مرجع سابق.

الفرع الثاني:تقييم مدى التأمين على الممتلكات المتضررة.

مقارنة لوضع التأمين على الممتلكات في الجزائر قبل وبعد زلزال بومرداس (2003):

العنصر	قبل زلزال ماي 2003	بعد زلزال ماي 2003
مستوى انتشار التأمين	محدود جدا نحو 100 ألف مسكن (من 3 ملايين) فقط كانت مؤمَّنة بشكل شامل،أيحوالي 3–5% منالمساكن.	تطور مستوى الانتشار ، تغطية الكوارث الطبيعية إلزامية قانونياً، لكن امتلاكها بقي منخفضاً (حوالي 4% من المنازل بعد عدة سنوات)
الإطار القانوني والتنظيمي	قانون التأمين العام (المرسوم 95-07 لسنة 1995) دون نص خاص بإلزام التأمين ضد الكوارث. لم تكن هنا كوزارة أو هيئة متخصصة بمعالجة الكوارث التأمينية، واعتمدت الدولة على خطط طوارئ عامة.	صدور الأمر 03-12 (26 اوت 2003) بإلزام التأمين ضد آثار الكوارث الطبيعية. تلتذلكمراسيمتنفيذية (2004) تحددأنواعالمخاطرالمشمولة (زلزال، فيضان، عواصف،إلخ) وشروطالتغطية. وتمت حديثا لقوانين التنظيمية للبناء ليشترط التقيد بقواعد مقاومة الزلازل.
استجابة شركات التأمين	تكاد منعدمة، عندما ضرب الزلزال، كان عدد المطالبات منخفض جدا، واقتصرت التعويضات المؤمنة على أصحاب وثائق شاملة تضمن بند الزلازل. أمّا بقية المتضررين فاعتمدوا على دعم الدولة.	تم وضع آليات سريعة للتعويضات (مثل تحديد مهلة 3 أشهر لإيفاء التعويض) وحظرت النقضات دون علم أصحاب العقود. لكن بقيت معوقات تواجهها الشركات، مثل ضعف وعي المواطنين بأهمية التأمين والإجراءات المعقدة لتثبيت الأضرار. إجمالاً تولّت الدولة الغالبية العظمى من كلفة التعويضات
التغييرات والإصلاحات	انعدام سياسات متخصصة للكوارث؛ مسارات التعويض تعتمد على الصناديق الحكومية والتبرعات.	اتُّخذت إجراءات تشريعية سريعة: نظام التأمين الإلزامي ضد الكوارث الطبيعية،وإصدار قوانين للوقاية من المخاطر الكبرى وإدارة الكوارث (2004)،وتحديث الكود المدني ولائحة البناء لمقاييس الزلازل . كما كثّفت الجهات الحكومية حملات التوعية لرفع ثقافة التأمين وربطت تراخيص العقارات بإثبات وجود التأمين

المصدر : **من** اعداد الطالبين بالاعتماد على تقرير لخبراء زلزال ومهندسين جزائريين، والموقع الرسمي للمجلس الوطني للتأمين الجزائري ، بالإضافة إلى تحليلات منشورة في المجلات المتخصصة والصحف الجزائرية.

المطلب الثاني: دور التأمين وإعادة التأمين بعد الزلزال

الفرع الأول :استجابة شركات التأمين المباشر.

بعد الزلزال، وُجِّهت ضغوط قانونية وشعبية لرفع التعويضات سريعاً. ونصَّ الأمر التنفيذي رقم 03-12 الصادر في 26 أوت 2003 على إلزام جميع مالكي العقارات بالاشتراك في التأمين ضد آثار الكوارث الطبيعية. كما ألزم القانون شركات التأمين بدفع التعويضات للمؤمن لهم خلال أجل لا يتجاوز ثلاثة أشهر من تاريخ تحديد قيمة الخسائر من طرف الخبير. وتشير هذه الضوابط إلى إجراءات صارمة طبقتها الشركات:

فمثلاً يمنع القانون على أي شخص لم يلتزم باشتراط التأمين من المطالبة بأي تعويض، ويُفرض عليه غرامة تعادل قيمة القسط التأميني المطلوب زائداً 20% في حالة المخالفة.[1]

معالجة المطالبات: شكلت شركات التأمين لجاناً طارئة لتسريع فحص ملفات المتضررين، وقد تضمنت الإجراءات استيفاء وثائق الملكية وطلبات التعويض الرسمية، وإجراء خبرة فنية سريعة للأضرار.

حجم الخسائر والتعويضات: نظراً لكبر حجم الأضرار وقلة معدلات التأمين، اضطرت الشركات إلى تخصيص مخصصات مالية كبيرة من احتياطياتها. ولكن البيانات الرسمية تشير إلى أن الجزء المؤمن عليه من الخسائر كان صغيراً؛ فقد بلغت قيمة التعويضات المؤمن عليها حوالي 50 مليون دولار فقط مقارنة بخسائر تقدر بـ5 مليارات.[2]

أمثلة على ممارسات: فرض عدد من البنوك وشركات التأمين الكبرى أن يحصل القرض العقاري على شهادة تأمين ضد الكوارث قبل استكمال الإجراءات، كما تمَ ربط عمليات بيع أو تأجير العقارات بإثبات وجود التأمينوقد شرعت بعض الشركات في تحسين جودة البناء المدعوم بخبرة قبل الموافقة على صرف التعويضات.

الفرع الثاني: تدخل CCR في إعادة التأمين ودورها في التعويض

كان الصندوق المركزي لإعادة التأمين (CCR) هو الطرف الرئيسي الداعم لقطاع التأمين في مواجهة هذه الكارثة. حيث ألزمت القوانين الجزائرية شركات التأمين بإعادة تأمين مخاطر الكوارث الطبيعية لدى CCR، الذي يعمل كمعيد تأمين وطني وحيد لهذه الفئة. وقد اعتمد CCR آليتين رئيسيتين[3]

[1] التأمين ضد الكوارث الطبيعية إجباري منذ سنة 2003 (وكالات، 13 أوت 2014، النهار أونلاين

[2] "نظام التأمين الإجباري ضد الكوارث الطبيعية في الجزائر (زلزال، فيضان، عاصفة، انهيار طيني) منذ 2004، مع فرض تعريفة حكومية – مجلة أطلس، ديسمبر 2011."

[3] نظام التأمين الإجباري ضد الكوارث الطبيعية في الجزائر، مرجع سابق.

معاهدة تقاسم الحصص (Quota–Share): بطاقة استيعابية تصل إلى 2,500,000,000 دينار جزائري (~31.2 مليون دولار)، تتقاسمها شركات التأمين وCCR بنسبة 30% (شركات التأمين) إلى 70% (CCR) وبموجب هذه المعاهدة، تتولى شركات التأمين تعويض الخسائر أولاً بنسبة 30% من كل مطالبة، ثم يتحمل CCR نسبة 70% المتبقية، مما خفف العبء المالي على الشركات مباشرة.

معاهدة الحد الأقصى للخسائر (Stop–Loss): وهي تغطية تعيد التأمين لما يتجاوز قدرة شركات التأمين على السداد. فبعد تحقيق شركات التأمين ضرائبها المحددة، يغطي CCR ما يتجاوز ذلك بدون سقف محدد، وذلك بفضل ضمان الدولة لهذه التغطية .

بمعنى آخر، وضعت الحكومة الجزائرية خط حماية لدعم CCR في حالة تجاوز الخسائر مبلغاً معيناً، مما ضمن أن يدفع المتضررون تعويضاتهم دون عجز مالي للشركات.

برنامج الكوارث الطبيعيّة الوطني (ACIP): بالإضافة إلى ذلك، أُنشئ لدى CCR «برنامج الجزائر للتأمين ضد الزلازل» (ACIP) بموارد تصل إلى 250 مليون دولار للحماية من الكوارث الكبرى ويُعدّ هذا الحوض التعاوني شبكة أمان تموّل إعادة التأمين الداخلي بالخارج عند الحاجة.

من خلال هذه الآليات، دعم CCR شركات التأمين بتوفير سيولة إضافية وضمانات حكومية لتسديد المطالبات الفجائية الناتجة عن الزلزال. كما أتاح إرسال أخطار بالعائدات إلى إعادة التأمين الخارجية (الRetrocession) عبر برنامج ACIP لتخفيف المخاطر على المركز.

إحصائيات التعويضات والأضرار:

الخسائر والتعويضات: بلغت قيمة الأضرار المادية نحو 5 مليارات دولار مقابل ذلك، تُظهر بيانات CCR أنّ قيمة المطالبات المؤمن عليها (التي دفعتها الشركات) لم تتجاوز حوالي 50 مليون دولار ، أي ما يعادل حوالي 1% من حجم الأضرار الكلي.[1]

نسب التغطية التأمينية: حتى عام 2010 بقيت معدلات الاشتراك في التأمين ضد الكوارث الطبيعية منخفضة للغاية؛ إذ بلغت نسبة العقارات السكنية المؤمن عليها حوالي 4% فقط، والمنشآت التجارية والصناعية حوالي 8% ، على الرغم من إلزامية التأمين.

[1] "8% فقط من المنشآت الصناعية والتجارية مؤمنة ضد الكوارث الطبيعية في الجزائر – جريدة الشروق، 9 نوفمبر 2011

توزيع المطالبات حسب نوع الأضرار: كان التأمين الإجباري شاملاً للمباني العقارية والمنشآت الصناعية والتجارية . ولذلك، فإن غالبية مطالبات التعويض بعد الزلزال تضمنت الأضرار السكنية والعقارية، تلتها المطالبات عن المؤسسات الصناعية والتجارية. ونظراً لأن السيارات تختلف في نطاق الضرر وأعداد التأمين، فقد شكّلت مطالبتها نسبة أقل ضمن إجمالي الملفّات المعالجة.[1]

يرجى ملاحظة أن الأرقام الدقيقة لعدد الملفات المصنفة وتعويضات كل فئة لم تنشر بشكل علني، لكن ما سبق يمثل تقديرات تبنّاها القطاع ومؤسساته.

المطلب الثالث: تحليل وتقييم التجربة الجزائرية

الفرع الأول:نقاط القوة والنجاحات في إدارة الكارثة

عندما نتأمل في التجربة الجزائرية في إدارة الكوارث الطبيعية، نلمس بعض الجوانب التي تدعو للفخر، حيث برزت إرادة واضحة لبناء منظومة قادرة على التكيف والتعامل مع المواقف الصعبة.

منظومة قانونية ومؤسساتية :

منذ سنة 1985، اختارت الجزائر ألا تبقى رهينة للمفاجآت، فأسست إطارًا قانونيًا خاصًا بالكوارث الطبيعية، ثم عززته في 2004 بالقانون 04-20، الذي لم يكتف بوضع قواعد، بل أرسى مبادئ الوقاية والتنسيق والجاهزية ضمن رؤية تنموية مستدامة. هذا القانون أتاح إنشاء هيئة وطنية تضمن تضافر الجهود وقت الشدة، وساعد في تنظيم التدخلات بشكل منهجي وإنساني.

دور محوري للشركة المركزية لإعادة التأمين (CCR):

جاءت الشركة المركزية لإعادة التأمين لتلعب دورًا جوهريًا في حماية السوق الوطني من الأعباء الكبيرة التي قد تتجاوز قدرات شركات التأمين. CCR لم تكن مجرد مؤسسة مالية، بل ساهمت في خلق توازن واستقرار، وجعلت من تقاسم المخاطر وسيلة لحماية المجتمع بأسره.

نظام التأمين على الكوارث الطبيعية:

مع بداية عام 2003، خطت الجزائر خطوة باعتماد التأمين الإجباري ضد الكوارث على مالكي العقارات والمقاولين. هذا القرار لم يكن مجرد إجراء قانوني، بل تحوّل في الفهم الجماعي: من الاعتماد الكامل على الدولة

[1] التأمين ضد الكوارث الطبيعية إجباري منذ سنة 2003 (وكالات، 13 أوت 2014، النهار أونلاين

إلى تحميل الجميع جزءًا من المسؤولية، عبر المساهمة في التغطية المالية للمخاطر، بما يعزز القدرة الجماعية على التعافي.

الفرع الثاني :النقائص والدروس المستخلصة لتحسين الأداء مستقبلاً

رغم الجهود المبذولة والإرادة المؤسسية التي رافقت التجربة الجزائرية في إدارة الكوارث، فإن الميدان كشف عن عدد من النقائص التي تستحق الوقوف عندها بصدق، من أجل تحسين الأداء مستقبلاً، حمايةً للناس، وصونًا لأرواحهم وممتلكاتهم.

أولاً: النقائص والاختلالات

1. ضعف الوعي التأميني في المجتمع:

رغم أن التأمين ضد الكوارث أصبح إلزاميًا منذ سنة 2003، إلا أن التجاوب المجتمعي ظل محدودًا. المواطن لا يرى فيه وسيلة لحمايته بقدر ما يعتبره عبئًا ماليًا إضافيًا. وهذا يُظهر غياب ثقافة التأمين في المجتمع، وهو أمر لا يمكن تجاوزه دون خطاب تواصلي حقيقي، يشرح للناس قيمة التأمين كأداة تضامن لا مجرد تكلفة.

2. الإجراءات البيروقراطية :

ورغم أن القانون حدد أجلًا لا يتجاوز ستة أشهر لتعويض المتضررين، إلا أن الواقع على الأرض كان مختلفًا:

تأخير في التصريح بالخسائر من قبل المواطنين.

بطء في تقييم الأضرار من قبل شركات التأمين.

غياب التنسيق بين الأطراف المعنية (CCR، شركات التأمين، السلطات المحلية، الحماية المدنية).

هذه التأخيرات لا تزيد إلا من معاناة المتضررين، الذين يكونون في أمسّ الحاجة للاستجابة السريعة في لحظة الضعف.

3. تعدد الأطراف وغياب قيادة ميدانية موحدة

عند وقوع الكارثة، تضيع المسؤولية بين وزارات متعددة ومصالح محلية متداخلة، دون وجود هيئة واحدة واضحة تتولى التنسيق واتخاذ القرار. في لحظات الطوارئ، غياب القيادة الواحدة يخلق ارتباكًا يُضعف الاستجابة ويزيد من حجم الأضرار.

4. ضعف تطبيق إلزامية التأمين

ورغم أن القانون يُلزم الأفراد والمؤسسات بالاكتتاب في التأمين ضد الكوارث، إلا أن غياب الرقابة وغياب ربط الإجراءات الإدارية الأساسية (رخص البناء، السجل التجاري...) بشهادة التأمين جعل الالتزام شكليًا فقط.

5. نقص في الكفاءات المتخصصة

البلاد تفتقر إلى عدد كافٍ من الخبراء في التأمين وتحليل الأخطار. الجامعات لا تقدم برامج تدريب قوية في هذا المجال، وسوق العمل يفتقر للخبرات التي يمكنها تطوير القطاع.

6. هشاشة التمويل الذاتي لمواجهة الكوارث

لا توجد صناديق احتياطية أو موارد مالية مخصصة بشكل دائم لمواجهة الكوارث. عند وقوع الأزمات الكبرى، تلجأ الدولة إلى حلول مؤقتة، أو تطلب الدعم الخارجي، ما يضع ضغطًا كبيرًا على المالية العمومية.

7. تأخر في التحول الرقمي وضعف في البنية التكنولوجية

معظم شركات التأمين لا تزال تعتمد الإجراءات الورقية، ولا تملك أنظمة تحليل مخاطر متطورة. غياب أنظمة رقمية مثل CAT Models يجعل تقييم الأخطار يتم بشكل تقريبي، مما يُضعف فعالية النظام برمّته.

ثانيًا: الدروس المستخلصة والتوصيات

1. تعزيز الثقافة التأمينية كمبدأ مجتمعي

إطلاق برامج توعوية وطنية بالشراكة مع الإعلام والمدارس.

إدماج مفاهيم التأمين وإدارة الأخطار ضمن المناهج التعليمية، خاصة التقنية منها.

تنظيم حملات تحسيسية دورية تقودها CCR ووزارة المالية في الأحياء والمناطق الصناعية.

2. بناء قاعدة بيانات رقمية وطنية

إنشاء منصة رقمية موحدة تشمل كل الأملاك المؤمن عليها، وتربط بيانات الموقع بالتغطية التأمينية.

إلزام شركات التأمين بتحديث البيانات بشكل دوري وإرسالها إلى الهيئات التنظيمية.

رقمنة الوثائق لتسهيل وتتبع الأضرار وتسريع التعويضات.

3. تفعيل الرقابة وربط الإدارة بالإلزامية التأمينية

ربط منح الرخص الإدارية (كالسجل التجاري أو رخصة البناء) بوجود شهادة تأمين سارية.

إنشاء جهاز رقابة ميدانية وتطبيق غرامات تصاعدية على المخالفين، مع منح تحفيزات للمؤمنين.

4. تسريع الرقمنة في قطاع التأمين

اعتماد بوابة إلكترونية موحدة لإدارة التأمين من بداية الاكتتاب إلى التصريح بالأضرار.

تطوير قاعدة بيانات وطنية لحوادث الكوارث، ترتبط بالسجلات العقارية وشركات التأمين.

إدماج الذكاء الاصطناعي في تحليل وتقييم الأخطار.

5. بناء كفاءات بشرية مؤهلة

إنشاء معهد وطني متخصص في التأمين وإدارة الكوارث بالشراكة مع الجامعات والمؤسسات الدولية.

إرسال بعثات تدريبية إلى الخارج في مجالات دقيقة مثل التأمين الكارثي، التحليل الإكتواري، والهندسة المالية.

فرض دورات تدريبية مستمرة على العاملين في شركات التأمين.

6. توسيع قاعدة المؤمنين وتحسين الفعالية المالية

تشجيع التأمين الجماعي عبر النقابات والبلديات والهيئات المهنية.

تقديم تحفيزات ضريبية للملتزمين بالتأمين.

تطوير منتجات تأمينية بسيطة ومنخفضة التكلفة موجهة للفئات الهشة.

7. دعم اندماج الجزائر في منظومات التأمين الدولية

تطوير CCR لتكون فاعلًا إقليميًا في إعادة التأمين.

توقيع اتفاقيات مع هيئات إعادة التأمين العالمية لتعزيز قدرة السوق المحلي على الصمود أمام الكوارث.

خاتمة

بعد التطرق النظري والتحليلي لموضوع "دور شركات إعادة التأمين في إدارة مخاطر الكوارث الطبيعية في الجزائر"، يمكن القول إن هذه الدراسة أبرزت بوضوح مدى الأهمية التي تحتلها إعادة التأمين كآلية استراتيجية في منظومة إدارة الأخطار، خصوصاً تلك التي تتسم بطابعها الكارثي والحجم الكبير لتبعاتها الاقتصادية والاجتماعية.

فعلى المستوى النظري، تبيّن لنا أن إعادة التأمين ليست مجرد وسيلة تقنية لتفتيت الأخطار ونقلها، بل تمثل ركيزة أساسية تضمن استمرارية شركات التأمين المباشر، وتحميها من الانهيار في حالة وقوع حوادث كارثية، وذلك من خلال دعم ملاءتها المالية، وتوسيع قدرتها الاكتتابية، وتوفير الاستقرار في النتائج السنوية. كما أن إدارة المخاطر، كمنهج شامل، تكمّل هذا الدور عبر أدوات واستراتيجيات استباقية تهدف إلى تقليل أثر الخطر أو تفاديه.

أما على المستوى التطبيقي، فقد بيّنت الدراسة من خلال استعراض واقع السوق الجزائري، والتجربة العملية خلال كارثة زلزال بومرداس 2003، أن هناك خطوات ملموسة تم اتخاذها في إطار بناء منظومة وطنية للتأمين ضد الكوارث الطبيعية، بدءًا من إصدار الأمر 03/12، ومرورًا بتفعيل دور الشركة المركزية لإعادة التأمين (CCR) في تغطية الأخطار الاستثنائية. غير أن الواقع أظهر أيضًا وجود عدة تحديات، من بينها: ضعف الانتشار التأميني، البيروقراطية في معالجة الملفات، ضعف ثقافة التأمين لدى المواطن، وكذا الحاجة لتحديث البنية التنظيمية والرقابية لهذا القطاع الحيوي.

وانطلاقًا من ذلك، فإن هذه الدراسة توصلت إلى مجموعة من النتائج الجوهرية، أهمها:

أن إعادة التأمين تُعدّ عنصرًا جوهريًا في استقرار النظام المالي لشركات التأمين خاصة في حال وقوع كوارث طبيعية.

أن السوق الجزائري بحاجة إلى تعزيز قدرته الاكتتابية وإعادة هيكلة نظام التأمين ضد الأخطار الكبرى.

أن التجارب الدولية يمكن أن تشكّل مصدر إلهام لتطوير المنظومة الجزائرية، خاصة فيما يتعلق بآليات التدخل والتحالفات الدولية.

كما تُوصي هذه الدراسة بـ:

توسيع نطاق التغطية التأمينية ضد الكوارث لتشمل فئات أوسع من المواطنين والمنشآت.

تطوير مجمعات إعادة التأمين المتخصصة في الأخطار الكارثية.

تدعيم التكوين والتأطير الفني للعاملين في قطاع التأمين والإعادة.

تحسين التواصل والتنسيق بين شركات التأمين المباشر، الشركة المركزية للإعادة، والهيئات الرقابية.

العمل على تحفيز ثقافة التأمين لدى الأفراد من خلال حملات توعية وطنية.

وبهذا نأمل أن تكون هذه المذكرة قد ساهمت – ولو بقدر بسيط – في تسليط الضوء على أحد المواضيع الاقتصادية والمالية الهامة، والذي لا يزال يتطلب المزيد من البحث والدراسة، خصوصاً في ظل التحديات المناخية المتزايدة. ونسأل الله التوفيق والسداد لكل باحث ومهتم بهذا المجال الحيوي، وأن ينفع بهذه المذكرة كل من يطّلع عليها.

اختبار صحة الفرضيات:

الفرضية الأولى:

"إعادة التأمين عبارة عن وسيلة يعتمد عليها المؤمن المباشر لتفادي الخسائر المالية الضخمة التي يمكن أن تترتب عند تحقق الخطر المؤمن منه."

هذه الفرضية صحيحة : ان من بين أهم وضائف اعادة التأمين هي حماية شركات التأمين من جميع الخسائر المالية و كذالك تعد وسيلة لتقليل التقلبات في النتائج السنوية و ضمان الاستقرار المالي

الفرضية الثانية:

"نظرا لجسامة هاته الأخطار وفداحة نتائجها تتم تعبئة القدرات الاستيعابية لشركات التأمين في مجمعات للتأمين وأخرى لإعادة التأمين لضمان تغطيتها."

هذه الفرضية صحيحة :حيث أن المجمعات التأمينية ظهرت استجابة لظهور مخاطر كبيرة مثل الكوارث الطبيعية مما يصعب على شركة واحدة تحملها كما تعد هذه المجمعات وسيلة فعالة لتجميع القدرات المالية لشركات متعددة من أجل مواجهة تلك المخاطر بشكل جماعي.

الفرضية الثالثة:

"تقوم مجمعات إعادة التأمين بإعطاء انتشار أفضل للأخطار الكبرى."

هذه الفرضية صحيحة :ان من أهداف مجمعات اعادة التأمين هو توزيع المخاطر الكبرى مما يؤدي الى تخفيف تأثيرها على شركة واحدة و يساهم كذالك على تقوية السوق التأميني.

الفرضية الرابعة:

"يساهم المجمع الجزائري لإعادة تأمين المسؤولية العشرية في دعم شركات التأمين على البنايات المتضررة من الكوارث الطبيعية، من خلال تعزيز قدرتها على تغطية الأخطار طويلة الأجل المرتبطة بالبناء."

هذه الفرضية صحيحة : المجمع الجزائري يساهم في تعزيز قدرة شركات التأمين على التعامل مع هذا النوع من المخاطر الكبرى.

نتائج الدراسة:

- أن إعادة التأمين ليست مجرد آلية مالية، بل هي وسيلة فعالة تساعد شركات التأمين على الصمود في وجه الكوارث الطبيعية. من خلال توزيع الأخطار وتقاسمها، تتمكن الشركات من تجنب الانهيار المالي عند وقوع حوادث كبرى، ما يجعل إعادة التأمين دعامة أساسية لضمان استمرارية الخدمة وحماية الاقتصاد.
- كان زلزال بومرداس صدمة حقيقية للجزائر، لكنه في المقابل شكّل نقطة تحول. فقد دفع الدولة إلى التحرك سريعًا نحو تنظيم قطاع التأمين ضد الكوارث، ما تُوّج بإصدار الأمر 03-12 في سنة 2004، والذي أقرّ إلزامية التأمين ضد الكوارث الطبيعية. هذا التغيير القانوني ساهم بشكل ملحوظ في بناء قاعدة قانونية أكثر صلابة لنظام التأمين في البلاد.
- هناك ضعفًا واضحًا في انتشار ثقافة التأمين بين المواطنين وحتى بعض المؤسسات. نسبة كبيرة منهم لا تزال خارج نظام التأمين، مما يقلّل من فعاليته، ويجعل الدولة وحدها تتحمل العبء المالي عند وقوع الكوارث، وهو أمر لا يمكن استمراره على المدى الطويل.
- تلعب الشركة المركزية لإعادة التأمين دورًا محوريًا في دعم شركات التأمين الجزائرية، خاصة في الظروف الصعبة. لكنها، بحسب ما خلصت إليه الدراسة، تعاني من بعض العراقيل، أهمها التعقيدات البيروقراطية وضعف التنسيق مع باقي المتدخلين أثناء الأزمات، مما يؤثر على سرعة الاستجابة وجودة الخدمة.

- أهمية المجمعات التأمينية، مثل المجمع الجزائري لإعادة تأمين المسؤولية العشرية، في تمكين شركات التأمين من تغطية الأخطار المرتبطة بالبناء، خاصة تلك الممتدة على فترات زمنية طويلة. هذا النوع من التعاون يُعد ضروريًا في بيئة تتزايد فيها الأخطار وتعقيداتها.

التوصيات:

- **تعزيز الإطار التشريعي والتنظيمي:**
- يجب مراجعة الأمر 03-12 وتكييفه مع التحولات المناخية المتسارعة،مما يضمن أكثر فعالية في التعامل مع المخاطر الكبرى الجديدة و كذالك يجب تشديد الرقابة على تطبيق الزامية التأمين.
- **توسيع قاعدة المؤمنين:**
- يجب تسهيل شروط الاكتتاب لتشجيع المجتمع على الدخول في التغطية التأمينية و كذالك توسيع نطاق التغطية ليشمل كافة فئات المجتمع، خاصة الفئات الأكثر عرضة للخطر.
- **تكثيف حملات التوعية:**
- رفع وعي المواطنين بأهمية التأمين عبر وسائل الاعلام و تنظيم حملات واسعة النطاق
- **تعزيز الشراكات الدولية في إعادة التأمين:**
- وذالك بتقوية التعاون مع شركات اعادة التأمينالدولية و العالمية التي تتميز بالخبرة في ادارة الكوارث الطبيعية من أجل الاستفادة من التقنيات المتقدمة للتمكن من توفير تغطية مالية شاملة.
- **تحسين أداء شركة CCR:**
- وذالك عبر رقمنة العمليات و تسريع في اجراءات التعويض و كذالك تعزيز التنسيق و التواصل مع الشركات التأمين المباشرة مما يضمن استجابة سريعة و دقيقة عند حدوث الكارثة.

قائمة المصادر والمراجع

مراجع بالغة العربية:

المجلات:

1– جمعية الحوكمة والشفافية في قطاع الصحة، مركز المشروعات الدولية الخاصة، متفرغ من شارع مصدق الدقي، الجيزة القاهرة، مصر 2013.

2– يوسف حجيم الطائيو أخرون، "**إدارة التأمين والمخاطر**"، دار اليازوري العلمية، عمان، الأردن، 2011.

المجلات:

1– بالي مصعب، تطور قطاع التأمين في الجزئر، مجلة رؤى اقتصادية، العدد11 ديسمبر2016، جامعة الشهيد حمه لخضر– الوادي / الجزائر.

2– بهلولي فيصل ، حسيبة علمي، ،" واقع سوق إعادة التأمين في الجزائر– دراسة تحليلية للفترة 2010–2018 " ، المجلة الجزائرية للأمن و التنمية ، المجلد10 ، العدد1 ، جامعة البليدة 2، الجزائر، 2021.

3– رفاه حسن، حنان ضاهر، "أثر إعادة التأمين في ربحية شركات التأمين، دراسة تطبيقية على شركات التأمين الخاصة العاملة في سوريا "، مجلة جامعية جياة، المجلد السابع، العدد الخامس، 2024.

4– ساخي بوبكر، "دور وأهمية إعادة التأمين في تجزئة المخاطر"، مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية، المجلد8 ، العدد جامعة البليدة 02.

5– سعاد لفتاحة،" دور إعادة التأمين في تغطية التزامات شركات التأمين، دراسة حالة الشركة الجزائرية للتأمينات CAAT، للفترة 2015– 2019" ،مجلة معهد العلوم الاقتصادية، المجلد24، العدد02، 2021.

6– سيبا حاج محمد، "الأحداث السياسية وتأثيرها على سوق التأمين: قراءة في تداعيات الربيع العربي"، النشرة، مجلس القضاء العدلي، العدد 1، 2013.

7– طارق حمّول، ووفية زير، "خدمات إعادة التأمين في الجزائر: التحديات والفرص"، مجلة الدراسات التسويقية وإدارة الأعمال(JMSM) ، المجلد الثاني، العدد 02، جامعة الطاهري محمد – بشار، وجامعة لونيسي علي – البليدة 2، الجزائر.

8– عائشة هوادف"التأمين كآلية لإدارة مخاطر الكوارث الطبيعية في الجزائر بين تحديات الواقع واستراتيجيات التفعيل." مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية، المجلد 13، العدد 2، 2021.

9– علمي حسيبة، "دور التأمين و/أو إعادة التأمين في إدارة الكوارث الطبيعية في الجزائر"، مجلة الأبحاث الاقتصادية، المجلد 16، العدد1، 2021.

10– كريم جايز، عبد الله خبابه، دراسة تحليلية لنشاط الشركة المركزية لإعادة التأمين في الجزائر للفترة2015 -2000 ، مجلة الباحث الاقتصادي ، العدد الخامس.

11– نظام التأمين الإجباري ضد الكوارث الطبيعية في الجزائر (زلزال، فيضان، عاصفة، انهيار طيني) منذ 2004، مع فرض تعريفة حكومية – مجلة أطلس، ديسمبر 2011."

الجرائد

12– التأمين ضد الكوارث الطبيعية (CAT NAT) يغطي 12% من التراث العقاري في الجزائر"، الجريدة الاقتصادية (Algérie-Eco)، 6 فبراير 2022.

13– جريدة الخبر: "بعد 21 سنة من زلزال بومرداس.. الخبرة تولد من رحم المأساة" (تاريخ النشر: 1440-2024/2105).

14– "التأمين ضد الكوارث الطبيعية (CAT NAT) يغطي 12% من التراث العقاري في الجزائر"، الجريدة الاقتصادية (Algérie-Eco)، 6 فبراير 2022.

15– جريدة الشروق، "8% فقط من المنشآت الصناعية والتجارية مؤمنة ضد الكوارث الطبيعية في الجزائر - 9 نوفمبر 2011.

16– الشاذلي ج، "شركات التأمين تضع الاستدامة ضمن أولوياتها لمواجهة أثار التغيرات المناخية "، جريدة المال، تاريخ الاطلاع 08 أفريل 2025.

المذكرات و الاطروحات:

1– اندي بولاسيك، بنك الاحتياطي الفيدرالي في شيكاغو، رسالة بنك الاحتياطي الفيدرالي في شيكاغو رقم 405 ، 2018 .

2– التاريخ ،كلية العلوم الاجتماعية و الانسانية ، جامعة أكلي محمد أولحاج البويرة ، 2021 / 2022.

3– زبار أمال، "دور مجمعات إعادة التأمين في تغطية الاخطار الكبرى، دراسة حالة المجمع الجزائري لإعادة التأمين" ، مذكرة ماستر، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير وعلوم تجارية، جامعة فرحات عباس سطيف1، 2014.

4– سمير القادري، ظاهرة الجفاف–مفهومها– أسبابها و نتائجها، ماستر البيئة و التنمية المستدامة، كلية الآداب و العلوم الانسانية بنمسيك الدار البيضاء، جامعة الحسن الثاني المحمدية ، الدار البيضاء، 2013 / 2014 .

5– ضيف فضيل البشير، دور إعادة التأمين في تغطية الكوارث الطبيعية في الجزائر، باحث دكتوراه بكلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة سيدي بلعباس.

6– عبدلي لطيفة، "دور ومكانة إدارة المخاطر في المؤسسة الاقتصادية "، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2012.

7– عواطف الشريف شجاع الحارث، أستاذ الدراسات البيئية ، الجغرافيا الحيوية، الكوارث الطبيعة و كيفية مواجهتها، قسم الجغرافيا و نظم المعلومات الجغرافية، كلية الآداب و العلوم الانسانية.

8– عيلان وفاء، "دور شركات اعادة التأمين العالمية في تحسين نشاط شركات التأمين المتنازلة لفترة 2005 /2017 "، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف1، 2019–2020.

9– كارولين كوسكي،" دور التأمين ضد الكوارث الطبيعية في التعافي والحد من المخاطر، المراجعة السنوية لاقتصاديات الموارد"، جامعة بنسلفانيا، 2018.

10– كراش حسام،" محاضرات في تقنيات التأمين وإعادة التأمين، مطبوعة بيداغوجية موجهة لسنة أولى ماستر"، تخصص مالية وتأمينات، قسم العلوم المالية والمحاسبة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف1، 2023.

11– منال حميطوش، منيرة بلبعاس، الكوارث الطبيعية و انعكاساتها على المجتمع الجزائري خلال العهد العثماني 1519 /1830 ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر ، تخصص تاريخ حديث.

12– نسيمة بروال، "استراتيجية إدارة المخاطر المالية في المؤسسة الاقتصادية "، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أم بواقي، 2010.

المواقع الالكترونية:

1– https:// www.skynewarabia.com/business/1769134 .

2– بالأرقام "تداعيات اقتصادية خطيرة للكوارث الطبيعية "، سكاي نيوز عربية، (online) www.skynewarabia.com

3– التأمين ضد الكوارث الطبيعية إجباري منذ سنة 2003 (وكالات، 13 أوت 2014، النهار أونلاين)، /https://www.ennaharonline.com

4– زلزال تركيا :" تبلغ تعويضات المنازل يتحملها التأمين" ، سكاي نيوز عربية، 05/04/2025 . www.skynewarabia.com

5– سفارة دولة فلسطين في الولايات المتحدة الأمريكية: "بيان حول الذكرى السنوية لزلزال بومرداس" – صفحة إخبارية تتضمن تعليقاً فلسطينياً تضامنياً مع ضحايا الزلزال الذي ضرب الجزائر عام 2003، مع إشارة إلى أهمية التضامن العربي في مواجهة الكوارث. (تاريخ النشر: 6 فبراير 2023 , 14:29 تاريخ الاطلاع: [2025/04/30]).

6– موقع SWI swissinfo.ch بالعربية: "غضب ضحايا زلزال الجزائر" – (تاريخ النشر: 26 مايو 2003 – 17:09 تاريخ الاطلاع: [2025/04/30]).

7– وزارة الداخلية والجماعات المحلية – الجمهورية الجزائرية: "تسيير الأزمات والأخطار الكبرى" – متاح على الموقع الرسمي للوزارة. (تاريخ الاطلاع: [2025/04/30]). /https://www.interieur.gov.dz/index.php/ar

8– الجزيرة نت 2023، 2 أبريل ،"كيف تعمل الحكومة التركية على اعادة إعمار المناطق المتضررة بالزلازل "، /https://www.aljazeera.net

9– https // www. aljazeera. Net / ebusiness /2023/4/2.

10– https:// www.annualreviews.org ، بتاريخ 2025/03/05، الساعة 17:00.

11– الموقع الرسمي www.arc.int [تاريخ الاطلاع: 03-06-2025].

12– الموقع الرسمي www.ccrif.org [تاريخ الاطلاع: 03-06-2025].

13- AIR Worldwide. Hurricane Maria lnsured Loss up to s 85 Billion AIR World wide.Reinsurance News 26 Sept 2017 https// reinsurancene ws/ hurricane- maria – insured – loss -85 – billion – air – world wide.

14- Artemis .RMS Estimates Harvey Re/ lnsurance loss at Max s 40 Billion lmc NFIP Artemis 10 SEPT 2017 https // www artemis.com.

15- claims Journal.Summary of Re /lnsurers Loss Estimates from Japan s Earthquake Tsunami. lusurance Journal.2011/04/19 : تاريخ النشر .

16- FEMA . FEMA Will Recover s 1 042 Billion in Reinsurance from the Private Reinsurance Markets Federal Emergency Management Agency 5Dec 2017 https// www fema gov.

Kay A. Cleary, FCAS, MAAA and Judy Pool Boutchee, Reserving for Catastrophes, PP 27-30, on site: https://www.casact.org/sites/default/files/database/forum_02fforum_02ff025.pdf

17- lnsurane Journal.Munich Re Estimates Japan Ouake.Tsunami Claims over S 2 Billon. lnsurance joural.2025/03/23 تاريخ التشر .

18- Pacific Catastrophe Risk Insurance Company (PCRIC) ،"PCRIC 6-month Report (January to June 2022)" متاح على، 2024 نوفمبر :

19- Prepare Center. n.d turkey Addressing private risks – the turkey catastrophe lnsurance poll TCIP Prevention Web. Retrieved 05/04/2025 from https// preparcenter . org / resource/ turkey- addressing- private - risks- the - turky- catastrophe - insurance- pool- tcip.

20- United nations ESCAP, Disaster Risk Financing: Opportunities for Regional Cooperation in Asia and the Pacific, PP 3-4. on site: https://www.unescap.org/sites/default/d8files/knowledge-products/Disaster%20Risk%20Financing%20Oportunities%20for%20Regional%20Cooperation%20in%20Asia%20and%20the%20Pacific.pdf

المراجع باللغة الأجنبية:

1- Aegean locations. 2024 August 4 Disk insurance in turkey what you need to know .

2- Artemis 2014 January . UNISDR Munich Re willis Re team up on Philippines parametric cover Artemis . bm.

3- Athéna luxuriance. (n. d). The rôle of reinsurance in mitigating risk. Retrieved april 8، 2025.

4- Australien Gouvernement Treasury، Reinsurance Pool Consultation paper.

5- Charles E. Moes, Jr., moderator, "International Reinsurance," Record of Society of Actuaries 19, no. 2 (1993), PP 1217.

6- Evans s 2023 february world Bank funds philippines s 600 m catastrophe insurance market a target Artemis. bm.

7- Evans s. 2021 November 8 philippines gets s 500m world Bank catastrophe contingent Artemis . bm.

8- Evans. Steve.compulsory Natural Peril Cover Would Unlock E 10bn+in Reinsurance Demand Hannover Re Artemis .bm .Published 2023.

9- Financial protection forum، Disaster Resrve Fund(DRF) Instrument.

10- Hannover Re. Germany.Global parametrice and HannoverRe Announce The Launch of a new lmpact Fund the Natural Disaster Fund (NDF) Deutschland. Hannover Re. Published December 9 ،2019.

11- .

12- LNG lnsurance،Reinsurance-types، functions، how it works Advantages، LNG lnsurance Blog (online).

13- Munich Re .2010 October 11 protecting cooperatives and thier low – income members in the Philippines against extreme weather events through microinsurance . Munich Re.

14- Reinsurance News. 2024 May 16. World Bank issues s 175 m parametric cat bond for Mexico s pacific hurricane risk.

15- Royes M.2017August 16. Philippines new approach provides quick financing after natural disasters world Bank Group.

16- Steve Evans, CCRIF Members Get EU Subsidy to Help With 2023 Premiums,3rd July 2023

17- world Bank. 2012.FONDEN Mexico s Natural Disaster fund- A Review world Bank Group.

18- world Bank.2020 March 9 . world Bank catostrophe Bond Pravides financial protection to Mexico for Earthquakes and Named Starms. World Bank Group.

19- Y. Paudel, W.J.W. Botzen, J.C.J.H. Aerts and T.K. Dijkstra, Risk allocation in a public–private catastrophe insurance system: an actuarial analysis of deductibles, stop-loss, and premiums, J Flood Risk Management, 8 (2015).

20- Yang Zhao, Jin-Ping Lee, Min-Teh Yu, Catastrophe risk, reinsurance and securitized risk-transfer solutions: a review, China Finance Review International, Volume 11 Issue 4, 2021.